الخاتمة والاستنتاجات

إن التفوق والتطور المستمر لأي دولة لايخلو من ثغرات وأزمات، والولايات المتحدة الأمريكية طوال مسيرتها التاريخية شهدت أزمات اقتصادية منذ أزمة الكساد الكبير (١٩٢٩-١٩٣٣)، والأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، لتصل إلى أزمة المنحدر المالي والتي مثلت جوهر موضوع الدراسة وعن طريق ذلك تمخض عنها جملة من الاستنتاجات وهي كالأتي:

١. بقدر تعلق الأمر بموضوع البحث فان الفارق الأساس بين الإشكالية والأزمة بان الإشكالية هي حدث يظهر بشكل تدريجي من مصادر متعددة، إما الأزمة فهي حالة تتلاحق إحداثها بشكل سريع ومفاجئ وتتشابك فيها الأسباب والنتائج وتصعب فيها حالة التنبؤ بما يمكن إن يحدث مستقبلاً الأمر الذي يزيد من حيرة متخذي القرارات، وهناك البعض من يفرق بين الإشكالية والأزمة باستخدام معيار الزمن، فالإشكالية هي ذات مدى زمني أطول من الأزمة ويمكن أن تحمل الإشكالية الإثبات والنفي في آن واحد.
٢. إن مفهوم المنحدر المالي محاولة لضبط وضع المالية العامة الأمريكية ويعد حزمة من الإجراءات المالية التي تتخذها الولايات المتحدة للتخفيف من حده التطورات الحالية على الموازنة الأمريكية والدين العام الأمريكي، وتتكون هذه الحزمة من مجموعة إلاجراءات الهادفة إلى تخفيض الإنفاق العام الأمريكي من جانب، وزيادة الضرائب من جانب أخر.
٣. إن تضييق الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك الأمريكي من الطاقة يرجع إلى عوامل ايجابية ترتبط بجانبي الإنتاج واستهلاك، فمن جانب الإنتاج إن للتقدم التقني الذي جعل الغاز الصخري (Shale Gas) مصدرا مهما ومتناميا للطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية، إما بالنسبة إلى الاستهلاك فقد تم التخلص شبه الكامل من استخدام النفط في توليد الكهرباء لحساب الغاز الطبيعي، وحدوث تقدم نسبي في التحول إلى وسائل المواصلات الأقل استهلاكا للطاقة، وتلك التي تستخدم الطاقة البديلة كالسيارات الهجينة التي يمكن إن تدار بأكثر من نوع من أنواع الطاقة.
٤. إن الولايات المتحدة تقود بامتياز عملية عسكرة العالم الصالح مجمعها الصناعي العسكري من ناحية وللحفاظ على تفوقها المطلق من ناحية أخرى ودفع البلدان الأخرى إلى مجاراتها في الإنفاق

وتعد عملية يراد منها إدخالها في نفق يكون من شانه فقدانها لفرصة تطوير بلدانها وحرمانها من كلفة الفرصة البديلة لو استثمرت هذه الإمكانية لإغراض سلمية ولصالح البشر.

٥. إن عملية خفض الإنفاق العام لا تتوافق من حيث الأساس مع ما يحتاج إليه الاقتصاد الأمريكي وحجم ماليته العامة وما سيؤثر في عدم استقرار أسواق المالية العالمية وما الضرر الذي تجنيه دول العالم، كما إن تبني الولايات المتحدة هذا البرنامج ليس بالوقت المناسب، بالعكس لان ما يحتاج إلية الاقتصاد الأمريكي إلى تبني سياسات مالية توسعية تضمن رفع مستويات الإنفاق العام لتحفيز الطلب الكلي وتحسين أوضاع سوق العمل الذي لاتكاد تنخفض فيه معدلات البطالة وان الاعتماد في هذا الوقت على السياسات التقشفية لاتجلب إلا المزيد من البؤس الاقتصادي.

٦. مما لا شك فيه إن جذور البطالة التي تعاني منها أمريكا هي نتيجة لسنوات طويلة من نقص الاستثمار في الموارد البشرية والقطاعات الاجتماعية، والتي اختفت تلك الحقائق وراء الجنون الذي عصف بأمريكا خلال "العصر الذهبي" ما قبل الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ والذي تميز بالاستثمار عن طريق الاقتراض والائتمان واستحقاق الدين وهذا أدى إلى ازدهار ضخم ولكن غير مستدام في قطاعات البناء والإسكان والترفية والتجزئة، إن توليد الوظائف الناتجة عن ذلك وبالرغم من كونها وظائف مؤقتة أعطى صناع السياسة شعوراً واهماً بالرضا عن ما كان يجري في سوق العمل، لكن بعد أن تحول الازدهار الاقتصادي إلى إفلاس مطول، أصبحت المشاكل طويلة المدى التي تواجه سوق العمل ظاهرة للعيان بدرجة كبيرة وبشكل مثير للقلق.

٧. إن تطبيق برنامج الرعاية الصحية (اوباما كير) فأقم المشكلات بين الجمهوريين والديمقراطيين، ولا يبدو الديمقراطيون سعداء بالوضع الحالي الذي يجعلهم مضطرين للدفاع عن أوباما وبرنامجه في الولايات التي تميل إلى الحزب الجمهوري أو الولايات المحايدة مما يقلل فرصهم في الانتخابات القادمة، التي سيكون أوباما نفسه غائبا عنها بعد نهاية مدته الرئاسية الثانية، يبدو أن برنامج الرعاية الصحية سيكون تركة أوباما الثقيلة للحزب الديمقراطي، وأن قدرة الحزب على الفوز بالانتخابات الرئاسية أو البرلمانية المقبلة ستتوقف على مدى استعدادهم للتفاوض بشأن (أوباما كير).

٨. وفي ظل الثوابت المطروحة نستدل بان الولايات المتحدة الأمريكية أنشئت أحلاف جديدة يكون الاقتصاد محورها وهدفها في أن واحد وستكون الولايات المتحدة قد تحولت من قوة عظمى وحيدة إلى قوة كبرى من بين مجموعة من القوى الأخرى التي تؤثر في الشكل الجديد للعالم، ومن هذه الأحلاف التي انضمت إليها كعضو ذات الطابع الاقتصادي دول أسيا الباسيفيك.

٩. إن استمرار الهيمنة العالمية للدولار لم تعد أمر مسلما به منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، حسب رأي الكثير من المحللين، ويعكس هذا الأمر تراجع قوة الاقتصاد الأمريكي واستمرار أزماته البنيوية وأخرها المنحدر المالي.

١٠. لقد وصل الاقتصاد العالمي اليوم إلى مرحلة من التداخل الكبير خاصة في المجالات المصرفية والمالية والشركات المتعدية الجنسيات والسلع الإستراتيجية والتكنولوجيات المتقدمة وهو ما يربط بمجملة الاقتصاد الأمريكي بالاقتصاد العالمي بشكل عضوي ومباشر، حتى أصبح كل ما يجري داخل الولايات المتحدة الأمريكية مؤثراً على المستوى العالمي وكل ما يجري في العالم هو بالضرورة محل تأثير داخل الولايات المتحدة، أن نشاط الاقتصاد الأمريكي وركوده يؤثر بشكل كبير في ازدهار الاقتصاديات العالمية وأزماتها، كما أن سرعة أداء هذه الاقتصاديات ارتفاعاً وانخفاضاً يعتمد على معدلات نمو الاقتصاد الأمريكي ودرجة انتعاشه بشكل أساس.

١١. بنظرة متأنية إلى الاقتصاد الأمريكي، لا يمكن أن نصفه بأنه قصور في الفكر الرأسمالي أو انه يمثل الإرباك في الاقتصاد بقدر كون إن الرأسمالية كفكر يعتمد على الأزمات، وان الأزمات الارتدادية هي التي تنزح الفوائض من الإطراف إلى المركز، وهذا ما تبين في الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨، فان نظرية نزح الفوائض هي أهم سمات العقد الأخير من القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين، فيما يسمى بعصر العولمة، ويظهر بوضوح في ظل الاقتصاد العالمي الجديد الذي أدى لظهور نظرية التبعية القائمه على تقسيم ما بين دول (مركز) ودول (أطراف).

١٢. إن الميزة الاقتصادية للولايات المتحدة الأميركية بعدها اكبر شريك عالمي، فالصين على سبيل المثال لا تستطيع أن تستغني عن أميركا لاسيما وان العجز التجاري ما بينها وبين أميركا لصالحها يشكل(٨٠%)، فأميركا تعد اكبر شريك تجاري للصين، كما أن اكبر احتياطي للدولار خارج

الولايات المتحدة الأميركية موجود في الصين بحوالي(٢٠٠) مليار دولار، وهو ما يؤكد عدم رغبة الصين ولا إي شريك تجاري بتقويض نفوذ أميركا وقدرتها الاقتصادية بسبب الاعتمادية المتبادلة، وان إي خلل سينعكس سلباً على الصين أولا قبل الولايات المتحدة الأميركية، وها هي نظرية استنزاف الفوائض إلى بلد المركز ومن الإطراف وان كانت من الدول الصاعدة مالية ونقدية.

١٣. بالرغم من تحسن النشاط الاقتصادي الأمريكي في نهاية عام ٢٠١٤ وانخفاض عجز الميزانية ليصل إلى (٥٠٦) مليار دولار بما في ذلك مدفوعات الفوائد على الدين، على مكان عليه العجز في عام ٢٠١٣ بقيمة (٦٨٠) مليار دولار، وبهذا ينخفض العجز بقيمة (١٧٢) مليار دولار، وترجع هذه التطورات الايجابية إلى تزايد الإيرادات العامة للحكومة الأمريكية بنسبة (٨,٣%) في عام ٢٠١٤، من (٢٧٧٥) مليار دولار إلى (٣٠٠٦) مليار دولار، في المقابل زيادة الأنفاق بنسبة (١,٩%) فقط من (٣٤٥٥) مليار دولار إلى (٣٥٢١) مليار دولار، وهو ما ساعد على تحقيق هذه النتائج المتميزة للميزانية، إلا أن الدين العام لا يعتمد فقط على العجز، وإنما على مجموعة من العوامل ومن بينها العجز، لذلك أن هناك علاقة متبادلة بين الدين والعجز من خلال الفائدة، إذ تلعب مدفوعات الفائدة على الدين دوراً مهما في اتجاهات العجز، وبالتالي على مستويات الدين ذاته، وفي الوقت الحاضر تتمتع الولايات المتحدة بميزة انخفاض معدلات العائد على سنداتها مع انخفاض معدلات الفائدة، وارتفاع مخاطر السندات السيادية للسندات البديلة، غير انه من المتوقع مع انتهاء الأزمة أن تأخذ معدلات العائد على السندات الأمريكية في الارتفاع.

١٤. إن المخاوف داخل الولايات المتحدة الأمريكية تزداد مساحة حيال حالة الركود الاقتصادي الذي لم يشفى منه الاقتصاد الأمريكي والذي يظل يؤثر على واقع الاقتصاد سواء بصورة مباشرة آم غير مباشرة وبالتالي ينعكس سلباً على مجمل الاقتصاديات العالمية، فمنذ أن تم الإعلان عن المنحدر المالي أصبحت التوقعات للمستهلكين ولقطاع الإعمال تشاؤمية على نحو كبير، لان مخاوف رجال الإعمال حول الوضع المستقبلي يجعلهم يترددون في الارتباط بأية نفقات رأسمالية ومشروعات جديدة، والتي يمكن أن تضيف إلى رصيد الوظائف المفتوحة في سوق العمل الأمريكية والتي كانت مخطط لها في بداية عام ٢٠١٤ بفتح (١٢٥) إلف وظيفة جديدة شهرياً لكي يتم الحفاظ على معدلات البطالة، غير أن أداء سوق العمل اقل من هذه المستويات مما أدى إلى تراجع الاستثمار

في الولايات المتحدة من المركز الأول كأكبر جاذب للاستثمار إلى المركز الثالث بعد كل من الصين وهونغ كونغ.

١٥. إن رفع سقف الدين الأمريكي، يعني استمرار الولايات المتحدة بالاقتراض وإغراق العالم بالسندات إلى مستويات قياسية جديدة، وتبدو الولايات المتحدة وفي المدى القصير والمتوسط مجبرة على مواصلة الاقتراض، ليس فقط لتمويل العجز، وإنما لتسديد الديون من ذلك الكم الهائل من السندات، وبذلك يتزايد عبء عوائد السندات، وهذا يعني أن العالم إمام خيارين احدهما، بأنهم لا يستطيعون هجر الدولار والسندات الأمريكية لان ذلك يعني انهيار ما لديهم من (١٧ تريليون دولار)، مما يؤدي إلى انهيار مالي عالمي لم يسبق له مثيل، إما الثاني إذا طرحت الولايات المتحدة سندات جديدة لتغطية التزاماتها تجاه ديونها المتراكمة وتمويل عجزها، ولم تجد إقبالا على شرائها، فسيؤدي ذلك إلى انهيار الاقتصاد الأمريكي في غضون ساعات، مما يؤدي ذلك إلى توقف عجلة الاقتصاد في جميع إنحاء العالم، من المصانع والمؤسسات المالية وتوقف حركة التجارة العالمية، وإنتاج النفط وصولا إلى انهيار معظم العملات العالمية.

١٦. إن الآثار الاقتصادية للمنحدر المالي على دول العالم لا تقلل من أهمية التأثير السياسي، فالدور السياسي الأمريكي في العالم المرهون بمدى تعاون وإسناد الحلفاء التقليديين لمخططات سياساتها الخارجية بالإضافة إلى تدهور قوتها الاقتصادية قد يجعل من استمرار الولايات المتحدة كقطبية أحادية منفردة تدخل في طور التآكل والانحدار التدريجي رغم القدرات العسكرية والسياسية الهائلة التي تتمتع بها، غير أن القوة العسكرية لا يمكن لها أن تكون أداة فاعله ما لم تدعم اقتصادية وتكنولوجية متطورة، بالإضافة إلى ذلك نجد أن الصراع بدأ ينتقل تدريجياً إلى داخل المنظومة الرأسمالية بسبب اختلال آليات وادوار القوى الرئيسة داخلها وهو ما أدى إلى إيجاد أزمة في عملية التراكم الرأسمالي وعطل من الدورات الاقتصادية للرأسمال العالمي متجسداً ذلك الاختلال في زيادة حجم التضخم وزيادة النزاعات الحمائية فيما بين الدول الرأسمالية العالمية.

١٧. إن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في المدة الأخيرة أحلت الأداء السلمي (القوة الناعمة) محل الأداء الخشن (القوة الصلبة) وما هو إلا إنتاج عصارة فكرية لمجموعة التفاعلات والديناميات في النظام الدولي هدفه الحفاظ على الوضع القائم في هذه المرحلة الحرجة، ويبدو أن نظرية (صناعة

العدو)، لا يمكن التعويل عليه لتبرير التوظيف على المستوى الدولي والخارجي، لان الأداء الخشن قد زاد من انتشاره وفق مفاهيم تروج لتكريس العنف المضاد العقائدي، وأيضا بان الخصوم الاستراتيجيين لا يمكن أن يطلق عليهم أعداء وهذا يعود إلى انتشار القوة وتشتتها، لاسيما مع النمو الاقتصادي الذي حققته الدول الصاعدة كالصين، وهو مؤشر يؤكد الضبابية التي تحيط صانع القرار الأميركي وهو ينسحب إلى الأداء بالضرورة بفعل تلك السمات المختلفة في النظام العالمي، مما حدا في مواطن كثيرة، نجد أن الولايات المتحدة الأميركية تعاملت مع القضايا العالمية، لكل قضية منفردة وبانتقائية.

١٨. وبالتالي فأدوات الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على جعل ما تراه أميركا سيئاً للعالم وللشعوب ، وهو مناسباً لها يكون مناسباً للغير، فعلى سبيل المثال أن التغيير المتمفصل في كثير من جيوب المنطقة العربية سوقت له الولايات المتحدة الأميركية على انه ثورات شعوب ضد أنظمة استبدادية، وسوقت بالعكس الأنظمة بأنها ضد الحريات والديمقراطية وعدوة الإنسانية، وفي مكان أخر نجد أن الانقلاب أو الثورات على بعض الأنظمة عملاً تخريباً وخروج على الشرعية الدولية كما حصل أخيراً في جنوب السودان.

١٩. على الرغم من عدم إخفاء إستراتيجية "اوباما" في ضرورة استخدام القوة العسكرية في مكافحة الإرهاب، ولكن بأسلوب جديد غير أسلوب الإدارة السابقة (بوش الابن)، إلا أن ما يعيب عليه خصومه سواء من المحافظين في الحزب الجمهوري و(حزب الشاي)، ضعفه في سياسته الخارجية مع الدول، وبالتالي فان القوة العسكرية فهي التي تجلب الأمن وتحمي المصالح القومية العليا لأميركا، وهذا الصراع المحتدم بين التيارين يعطي الصورة المستقبلية لتوجهات الأميركية في حال فوز التيار المحافظ من الجمهوريين والمؤيد للقوة العسكرية، أو بقاء الديمقراطيين المهتمين ببناء الداخل الأميركي وإنعاش الاقتصاد وإضفاء الصبغة الناعمة لكل سياساتها العالمية الاقتصادية منها وحتى العسكرية في حربها على الإرهاب.

٢٠. وبهدف أن تجعل الولايات المتحدة لنفسها النفوذ والمكانة فهي لا تزال تؤكد على سياستها القائمة على التركيز على القوة العسكرية والإستراتيجية وعلى تصرفاتها السياسية والتأثيرية تجاه الدول الحليفة ودول العالم بشكل عام مع سيطرتها الكاملة على المنظمات الدولية خاصة منظمة الأمم

المتحدة واهم جهاز فيها وهو مجلس الأمن والمؤسسات الاقتصادية الأخرى، وهي بذلك تعمل على التأثير في مجريات الإحداث والسيطرة على القرارات مبعدة الأنظار عما تعانيه من أزمات وإشكاليات اقتصادية عديدة جاعلة من نفوذها السياسي والعسكري طريقاً لحل وضعها الاقتصادي .

٢١. يمكن استنتاج بان هناك العديد من الملامح والمتغيرات والتحولات الكبيرة تلوح في الأفق الدولية، وهي تسير باتجاه إعادة النظام الدولي إلى حالة التوازن الذي تأرجحت كفته منذ مدة طويلة وان الوقت قد حان ألان لإحداث تلك التغيرات، لأنه في السابق لم يكن بمقدور الدول الكبرى وحدها أن تجاري الولايات المتحدة آو تقف بوجهها في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، لا أن المتمعن في حركة النظام الدولي وإمكاناته المتسارعة في القوة والتأثير الاقتصادي، يرى أن نهوض الصين العملاق ومن ثم دول جنوب شرق أسيا، وما تشهده من حركة نهضة صناعية، ربما يكون أولى معالم إحداث الشرخ في التفرد الأمريكي.

٢٢. إن الحروب التي شنتها الولايات المتحدة على أكثر من جبهة في العراق وأفغانستان وفي يوغسلافيا ودول البلقان، ورغبه الدول الأوروبية بالخروج من الفلك الأمريكي، وإعادة هيبة دولها ومصالحها التي خسرتها، قد حرك فيها من جديد عوامل النزوع الوطني نحو الخروج من القبضة الأمريكية، والبحث عن أحلاف اقتصادية وعسكري من اجل أن تضمن لدولها إمكانية النهوض من سباتها إلى الحالة الأفضل، فالاتحاد الأوروبي لم يكن بما هو علية ألان فالأزمة المالية عصفت بأغلب دولها، والاتحاد الذي كان أمل الأوروبيين أصبح قاب قوسين أو ادني من التفكك، وعملة اليورو بدأت تفقد بريقها، كما ورطت الولايات المتحدة أوروبا بالحروب، فمنذ بداية المنحدر المالي طالبت أوروبا بأهمية إصلاح الاقتصاد الأمريكي والكف عن ممارسة السياسات الاقتصادية التي من شانها جر الاقتصاد الأمريكي إلى الهاوية ومن ثم وقوع الاقتصادات الأوروبية في فخ الاقتصاد الأمريكي، وهذا مما اضطر إلى ألقاء كل اللوم على السياسات الأمريكية والصراعات الداخلية بين الحزبين وإيصال الاقتصاد العالمي إلى حافية الهاوية.

المقـــــــــــــــــــــــــدمـة

يمر الاقتصاد العالمي بمرحلة من اخطر المراحل في تاريخه، ذلك لتعدد الأزمات الاقتصادية داخل العديد من الاقتصاديات المتقدمة في آن واحد، مما ساهم في زيادة المخاطر السلبية التي قد تلم به على المدى القصير والمتوسط، إذ تعاقب على الاقتصاد العالمي عدد من الأزمات اهمها الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، مروراً بأزمة الديون السيادية في اليونان عام ٢٠١٠، والتي سارت بخطى متسارعة نحو باقي اتحاد دول أوروبا، والاضطرابات في منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا والتي عرفت بـ(ثورات الربيع العربي)، وصولاً الى اكبر اقتصاد في العالم وهو الاقتصاد الأمريكي الذي يشهد أزمة (المنحدر المالي)، ومحاولتها لرفع سقف الدين لسد العجز في موازنتها والخروج من ازمة تعثر دفع الديون المستحقة عليها والذي اثر على تصنيفها الائتماني سلباً، فضلاً عن ظهور أزمات سياسية ذات ابعاد اقتصادية مثل القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في سوريا والعراق، فضلاً عن تحديات اخرى اخذت تواجه الاقتصاد العالمي كالأزمة الأوكرانية–الروسية.

كما تعد الازمات المالية والتقلبات الدورية السمة المميزة للنظام الرأسمالي، إذ شهد هذا النظام منذ القرن التاسع عشر عدة انهيارات مالية، من أزمة الكساد الكبير (١٩٢٩–١٩٣٣)، حتى تسارعت وتيرة الأزمات مع تزايد حركة رؤوس الاموال والتحولات التي شهدها الاقتصاد العالمي في ظل ثورة الاتصالات والمعلومات وتزايد تأثير العولمة.

وفي عام ٢٠٠٨ حدث الانهيار ألأكبر للمؤسسات المالية والبنوك التجارية في الولايات المتحدة، ثم أصيب النظام المالي العالمي بخلل كبير تسبب في نشوء اسوء ازمة مالية عالمية عرفت بـ(الأزمة المالية العالمية)، واكتفت الولايات المتحدة بمعالجة تلك الازمة بمعالجات مؤقتة اريد منها تقوية الموقف المالي للمصارف والبنوك التي أعلنت إفلاسها، وأجبرت دول العالم وخاصة مجموعة (G20) في تحمل جزء من تبعات الازمة.

إلا أن تعاظم ارتدادات الازمة على واقع الاقتصاد الأمريكي، زادت من حجم الدين وبخاصة الداخلي، بحيث وصل في عام ٢٠١٤ إلى أكثر من (١٧) تريليون دولار، وهو الاكبر على مر

تاريخ الولايات المتحدة الامريكية، إذ تجاوز الناتج المحلي الاجمالي لها، وهذا يعني ان الديون الامريكية تفوق القيمة الكلية لجميع السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد الأمريكي في عام كامل.

أولاً:- أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة عن طريق ماياتي:

١. أن المنحدر المالي يمس جوهر الاقتصاد الأمريكي من داخله إذا ما تم اعتبار أن هناك تحديات وتداعيات سياسية واقتصادية على مكانة الهيمنة الامريكية العالمية.
٢. ان المنحدر المالي يتعلق بأهم مركز من مراكز المنظومة الرأسمالية، وهو الاقتصاد الامريكي والذي يشكل نموه محركاً لنمو الاقتصاد العالمي، ويعد الأكبر في العالم بحجم يبلغ (١٦) تريليون دولار، وتشكل التجارة فيه أكثر من (١٠%) من إجمالي التجارة العالمية، فضلاً عن أن الدولار الأمريكي يشكل ما لا يقل عن (٦٠%) من السيولة العالمية.
٣. ابراز حقيقة الحصيلة الكلية للآثار المترتبة على المنحدر المالي ومدى تعارضه مع اهداف الولايات المتحدة الامريكية في البقاء متربعة على المكانة العالمية.

ثانياً:- اشكالية الدراسة

تكمن اشكالية الدراسة بان أزمة المنحدر المالي، لاتختلف عما سبقها من أزمات طالت الاقتصاد الرأسمالي، إذ لايمكن الخروج منها إلا بموجه جديدة من التوسع، مما يؤدي إلى نقل عبء

الأزمة إلى الاقتصاديات الطرفية، وهذا يعتمد على نمط الاليات المعتمدة والقدرة على تحمل الأزمة للآخرين المرتكزة على نمط الفعالية الخارجية وكفاية السياسات والموقع (المركز) الذي تعاني اغلب الاقتصاديات العالمية من ضعف جراء الازمة المالية السابقة عام ٢٠٠٨، وخلل في المنظومة السياسية من ثورات واضطرابات مما استلزم على الولايات المتحدة الامريكية في هذه الازمة ايجاد اتجاهين:

الأول: تزايد أزمات سياسية و(صناعة العدو) لتنشيط مجمعها العسكري الصناعي بالحرب لخدمة اقتصادها، وهذا ما يمكن ان نلمسه في الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في سوريا والعراق.

الثاني: وهو الجانب الاقتصادي بالتركيز على المؤسسات الرئيسة وفرض عقوبات اقتصادية على الدول التي تشكل تهديداً لها مثل روسيا وإيران.

ثالثاً:- فرضية الدراسة

انطلقت الدراسة من فرضية رئيسة مفادها (ان المنحدر المالي في بداياتها إشكالية، وتسارعت وتيرتها لتصبح ازمة انطلق نتيجة تراكم اخطاء السياسة المالية في قواعد النظام الرأسمالي الذي تطبقه الولايات المتحدة الأمريكية، وتجلت بشكل واضح في اثارها السياسية والاقتصادية على مكانة الولايات المتحدة الأمريكية الداخلية والعالمية).

رابعاً:- أهداف الدراسة

تحاول الدراسة بناء اطار تحليلي ودراسة موضوع هام ادى الى حدوث انقسامات في وجهات النظر المطروحة عالميا بمدى تأثير هذه الأزمة على الاقتصاد الأمريكي والعالمي، ومن هنا نحاول تحديد اهداف أساسية تنسجم مع ما تم التوصل إليه من استنتاجات وتوصيات، والأهداف هي:

١. التعريف بمصطلح المنحدر المالي؟ وهل هو إشكالية أم أصبح أزمة متجذره.

٢. نشوء المنحدر المالي وجذوره وتطوره.

٣. ماهية المقومات والمرتكزات التي تعتمد عليها مكانة الولايات المتحدة الامريكية العالمية.

٤. بيان العلاقة بين المنحدر والواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تعيشه الولايات المتحدة الامريكية.

٥. والهدف الاخير الذي يثيره عنوان البحث، أثار المنحدر المالي على مكانة الولايات المتحدة الأمريكية العالمية، لان قدرة أمريكا في حل او نقل الازمات ستحددها مكانتها السياسية والاقتصادية.

خامساً :- منهجية الدراسة

لكل دراسة علمية محدداتها ومتغيراتها الحاكمة، وارتباطا بذلك لابد من اختيار المنهج المناسب الذي يتواءم مع متطلباته بحيث يمكن تحقيق اهداف البحث واثبات أو نفي الفرضية، لهذا استندت الدراسة على المنهج القائم على الانتقال من العام إلى الخاص، لتحليل مكانه الولايات المتحدة الأمريكية والإرث الفكري والتاريخي لبداية المنحدر المالي والإطار النظري.

كذلك تم استخدام المنهج القائم على الانتقال من الخاص الى العام واستخدام المنهج الاستقرائي لبيان تأثير المنحدر المالي على الولايات المتحدة الأمريكية وعلى مكانتها العالمية، مع الاعتماد على الاسلوب الوصفي للتعبير الكمي والقياسي لتحليل البيانات والمؤشرات والتنبؤ بمدى تأثير المنحدر المالي على الاقتصاد الامريكي.

سادساً :- صعوبات الدراسة وحدودها

لا توجد دراسة تخلو من صعوبات محددة تتعلق بطبيعة تلك الدراسة نفسها، وبقدر تعلق الأمر بموضوعنا نجد أن هذه الصعوبات انحصرت في موضوع الدراسة بقسميها النظري والتطبيقي، إذ أن عدم توافر بعض المصادر خصوصاً في الاطار النظري بالنسبة الى (المنحدر المالي) (Fiscal Cliff) وطرح هذا الموضوع بحكم حداثته وخضوعه إلى المناقشات وأثاره السياسية والاقتصادية في

مكانه الولايات المتحدة الامريكية على المدى الزمني القريب والمتوسط على الأقل، مما دفع وبشكل كبير الى ادخاله في دائرة البحث العلمي الاكاديمي إلى حين اكتمال ملامحه، لاسيما أن المصادر العربية التي قد تناولت الدراسة شحيحة ان لم تكن منعدمة مقارنه بالدراسات الامريكية.

اما الحدود الزمنية التي رافقت الدراسة في قسمها القياسي منذ عام ١٩٩٠ الى ٢٠١٤ وذلك للتنبؤ بمستقبل المنحدر المالي وأثره على مكانة الولايات المتحدة الامريكية العالمية الى عام ٢٠٣٠ لصياغة رؤى مستقبلية لهذه الازمة.

سابعاً :- هيكلية الدراسة

استنادا الى منطلقات ومدركات مشكلة الدراسة والفرضية التي تم صياغتها في اطار مجال الدراسة، تم تقسيم هيكلية الدراسة الى اربعة فصول فضلاً عن المقدمة والاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل اليها وهي على النحو الاتي:

تطرق **الفصل الأول** كإطار نظري إلى إشكالية المنحدر المالي والمكانة العالمية، وانصرف لدراسة مفهوم المنحدر المالي وتطوره وبدايته وتحديد المفاهيم ذات العلاقة، والتطرق إلى مفهوم المكانة العالمية وتحديد المتضمنات العالمية للمكانة.

اما **الفصل الثاني** فتطرق الى دراسة مقومات المكانه العالمية للولايات المتحدة الامريكية وتم تقسيمها إلى المقومات السياسية والثقافية، والاقتصادية، والعسكرية، والتكنولوجية.

وبالنسبة الى **الفصل الثالث** فتناولت الدراسة واقع الولايات المتحدة الامريكية في ظل المنحدر المالي مقسما الى الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وأخيراً وانطلاقاً لما تقدم تم دراسة **الفصل الرابع** للخوض في اثر المنحدر المالي على مستقبل المكانة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية، عن طريق الآثار السياسية والاقتصادية والتنبؤ بمستقبل المنحدر المالي.

Ministry Of Higher Education
& Scientific Research
Al-Narain University
International Economical Relations Department

THE PROBLEMATIC OF FISCAL CLIFF IN THE INTERNATIONAL STATUS OF THE UNITED STATES OF AMERICA: A STUDY OF THE POLITICAL AND ECONOMIC AFTERMATHS

By
Ali Abdul Kareem Al-Jabery

The council of college of political science /AL-Nahrain University as part of the requirements to obtain PHD degree in political science /International Economic Relations

Supervised by

Superviso
Dr. Haithem Kareem Sawan

participating supervisc
Brof.Dr.Ahmed AL-Hamdani

١٤٣٦
٢٠١٥

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية
قسم العلاقات الاقتصادية الدولية

إشكالية المنحدر المالي في مكانة الولايات المتحدة الأمريكية العالمية: دراسة في الآثار السياسية والاقتصادية

أطروحة تقدم بها

علي عبد الكريم حسين الجابري

إلى مجلس كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم السياسية/ العلاقات الاقتصادية الدولية

المشرف المشارك
المشرف
أ.د. احمد شهاب الحمداني
أ.م.د. هيثم كريم صيوان

١٤٣٦هـ
٢٠١٥م

١: إشكالية المنحدر المالي والمكانة العالمية (إطار نظري)

تمهيد:

يكاد يتفق المفكرون والباحثون أن لكل ظاهرة إطارها النظري الذي عن طريقه يمكن دراستها وتحديد معالمها، وإن دراسة أية ظاهرة علمية تتطلب عرض مختلف المفاهيم التي تدور في محور البحث أو الدراسة، ومن ثم توضيحها بدقة كأساس يمكن الانطلاق منه للولوج إلى المنظور التطبيقي لفهم العلاقة بين المتغيرات، على فرض أن الإطار ألمفاهيمي يعد نظاماً متماسكاً يشتمل على مجموعة مترابطة من المفاهيم الخاصة بأهداف وأساسيات العلم، ويبنى المفهوم غالباً من تصورات تحصل من خلال الإدراك للقياس، ومن ثم التقويم والإفصاح عما تحمله في الأطر العامة والخاصة.

وبقدر تعلق الأمر بموضوع البحث، سيتم عرض مفهوم المنحدر المالي من الناحيتين اللغوية والاصطلاحية، وكيف تطور هذا المفهوم، الذي تناقلته وسائل الإعلام باعتباره نذيراً لكارثة اقتصادية أخرى بعد الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨، وهل تعد هذه أزمة أم إشكالية يمر بها الإقتصاد الأمريكي، وما جذور وبدايات المنحدر المالي؟ وهل هناك مفاهيم ذات علاقة ترتبط به؟ أو مكمله لفهم هذا المفهوم.

فضلاً عن دراسة الإطار النظري للمكانة العالمية ولكي يكون التأثير لأية دولة أو إقليم لابد له أن يستند على متضمنات أو متغيرات آستراتيجية تؤثر في سياسات الدول الأخرى بفعل الإمكانيات والقوة التي تمتلكها.

١-١: مفهوم المنحدر المالي بين الإشكالية والأزمة

١-١-١: في تحديد مفهوم الإشكالية

الإشكالية مأخوذة من الجذر اللغوي (ش ك ل)، وهو مصدر صناعي أقيم على مصدر آخر للفعل (أشكل بمعنى التبس) وهو (إشكال)[١]، أي التباس واشتباه في أمر أو شيء ما، كأن تكون قضية فكرية أَو ثقافية أو اجتماعية، تتضمن الْتباساً وغموضاً، وهي بحاجة إلى تفكير وتأمل ونظر لإيجاد حل لها[٢].

والإشكالية مصدر جديد في العربية المعاصرة، لأن المصطلح بهذه الصيغة لم يرد في المعاجم العربية القديمة، لكننا نجد مصطلحاً قديماً مرادفاً لمصطلح الإشكالية، وهو مصطلح (المشكل) الذي يعني: (ما لا ينال المراد منه إلا بتأمل بعد الطلب)، وبهذا فإن مصطلح (المشكل) هو الأقرب دلالة إلى مصطلح الإشكالية المعاصر[٣]، إذ لا يتجاوز عمره النصف قرن، كما إن له جذوره في اللغة الفرنسية ومن ثم في الإنكليزية، فهو المقابل لمصطلح (problematic)، إذ دخلت هذه الكلمة الفرنسية إلى الإنكليزية بمعناها ومبناها من الأدبيات الماركسية، فقد ذكرها (التوسير) في أحد كتبه، وترجم هذا الكتاب إلى الإنكليزية سنة ١٩٦٩، لذلك فهي حديثة العهد في الإنكليزية أيضاً، وأراد (التوسير) بهذا المصطلح الإشارة إلى الشكل أو التركيب النظري، لكنها فيما بعد أصبحت تعني أموراً أخرى كالقضايا الأيديولوجية المتناقضة، ثم تطور معناها بحيث أصبحت تعني حدود تفكير من تسيطر عليهم[٤].

---

[١]. عبد الغني أبو العزم، المعجم الغني، حرف (م)، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، تركيا، ٢٠١٣، ص ١٥٦.

[٢]. إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، (ج١-٢)، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، تركيا، ١٩٧٢، ص ٤٩١.

[٣]. محمود بن عمر الزمخشري، أساس البلاغة، (ج١)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨، ٥١٧.

[٤]. موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة: بوريد صحراوي، كمال بوشرف، سعيد سيعون، دار القصبة للنشر، الجزائر، ٢٠٠٤، ص ٨٥.

أو قد تعني مجموعة أفكار مختلفة لقضية مستقلة يمكن أن تدرس من وجهات نظر مختلفة يمكن تجاوزها، بوصفها جدليات نظرية، وبهذا يمكن ملاحظة الجذور الهيكلية ومن ثم الماركسية لمفهوم الإشكالية، لذا يمكن ورود مصطلح الإشكالية إلى موقف إيديولوجي معين فقد تكون(داخل نسيج فكري محدد نابع من توجيه إيديولوجي)[١].

إن معنى الإشكالية في اللغة العربية الذي يقابل مفهوم (المشكل)، الدال على الأمر الملتبس الذي قد لا يتوصل إلى حله، وهنا يلحظ أن التقاطع بين الفهمين الغربي والعربي لمفهوم الإشكالية يمكن أن يعزى إلى التباين في نظر كل منهما إلى ما تؤول إليه الإشكالية، فالمصطلح بالمفهوم الغربي كما هو واضح يدل على ما يمكن مجاوزته، فالإشكالية هي: (المشكوك في أمره الذي يكون إثباته مجانياً دون برهان كاف)، بمعنى أنه يمكن إثباته إذا توافر البرهان[٢].

أما دلالة المصطلح بالمفهوم العربي فتشير إلى خلاف ذلك، فالإشكالية: (صفة لما هو مشتبه ويقرر دون دليل كاف فيبقى موضع نظر)، وهي القضية التي لا يمكن الوصول إلى آتفاق بشأنها، بسبب قيامها على أسس مختلف بشأنها، وبمعنى آخر فإن الإشكالية هي القضية التي لا يمكن حسمها[٣].

وآنطلاقاً من هذا الواقع المتناقض لمصطلح الإشكالية، فقد آستعمل عند المفكرين والنقاد العرب بصورة مزدوجة جمعت بطريقة قصرية بين المفهوم الغربي والمفهوم العربي، وبذلك أصبحت الإشكالية عند العرب سمة للمسائل الجدلية التي تتضمن تناقضاً في بنيتها الداخلية، ويصعب الإتفاق بشأنها[٤].

كما تعرف الإشكالية بـ(أنها منظومة من العلاقات التي تنسجها داخل فكر معين بمشاكل عديدة مترابطة لا يمكن حلها منفردة بل مجتمعة في إطار حل شامل لها جميعاً، وبعبارة أخرى فإن الإشكالية هي نظرية في طور الإعداد لحل مجموعة من المشاكل المترابطة أي آنها نظرية ناقصة، ومجزأة، ومتداعية، وغير مكتملة، وغير مجمعة، ولا تزال في طور النمو والتوحيد

---

[١]. موريس أنجرس، مصدر سبق ذكره، ص ٨٩.

[٢]. محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة والنشر، مصر، ١٩٩٥، ص١٠٢.

[٣]. المصدر السابق نفسه، ص ١٠٥.

[٤]. نعمان بوقرة، المصطلحات الأساسية، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط ١، ٢٠٠٩، ص٨٩.

والتماسك والإكتمال والتجميع)[١]، وهي مسألة تثير نتائجها الشكوك والإرتياب، ويمكن أن تحمل الإشكالية الإثبات والنفي في آن واحد[٢].

ومن هذا الفهم ننطلق في بداية عنوان البحث بإشكالية المنحدر المالي، لأن هذا المصطلح أكثر دقة وشفافية في التعبير عن الأمور المتداخلة والمتناقضة في سياق نظري واحد، أن هذا المصطلح يسمح الحلول المطروحة كلها لأن تكون ممكنة.

١-١-٢: في تحديد مفهوم الأزمة

إنُ الاختلاف في المفاهيم التي عرفت بها الأزمة جاءت نتيجة آختلاف المجالات والمستويات التي تحدث فيها هذه الظاهرة، فهناك على سبيل المثال أزمات سياسية وأزمات إقتصادية وأخرى إجتماعية.

وللتأصيل الفكري في بعدها الاصطلاحي واللغوي، فالأزمة تشمل أكثر من معنى، منها (الشدة والضيق أو القحط أو الفعل ومنها أزم آشتد الأمر وضاق، وتأزم أي إصابته أزمة)[٣].

إما في اللغة الانكليزية (Crisis)، التي تنحدر من الفكر الإغريقي (Kris is)، وتعني نقطة تحول إلى الأحسن أو إلى الأسوأ في لحظة مصيرية أو زمن مهم[٤]، فهي لحظة حرجة وحاسمة، أي حالة التغير(عدم الثبات)، وهي نقطة تحول في تقدم أي شي، كذلك هي حالة من الشؤون يكون فيها القطعي، إما للأحسن أو للأسوأ على وشك الحدوث[٥]، وتناولت قواميس اللغة مفهوم الأزمة.

إلا أننا هنا برزنا بعض القواميس وهما قاموس (اميركان هيريتج) الذي يعرفها بأنها وقت أو قرار حاسم، أو حالة غير مستقرة، تشمل تغييراً حاسماً، متوقعاً، كما في الشؤون السياسية، أما

---

[١]. موريس أنجرس، مصدر سبق ذكره، ص ٩٠.

[٢]. نعمان بوقرة، مصدر سبق ذكره، ٩١.

[٣]. نقلاً عن: محمد ابن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٣، ص٥.

[٤]. البعلبكي، قاموس المورد، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٦، ص٢٣٧.

[٥]. مالك خضير خلف، الولايات المتحدة الأمريكية والأزمات الدولية في المنطقة العربية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٣، ص٨.

قاموس(اكسفورد) فعرفها بأنها نقطة تحول، أو لحظة حاسمة في مجرى حياة الإنسان، كالأزمة المالية أو السياسية[١].

كذلك عرف قاموس (جامعة اكسفورد) الأزمة، بأنها نقطة تحول في تطور المرض، أو تطور الحياة، أو تطور التأريخ، ونقطة التحول هذه، هي وقت يتسم بالصعوبة والخطر والقلق من المستقبل ووجوب آتخاذ قرار محدد وحاسم، في مدة زمنية محددة[٢].

وعلى الرغم من تعدد آستخدام مصطلح الأزمة في العديد من المجالات كـ(السياسة الدولية، والإقتصادية، والإدارية، والإجتماعية، والنفسية)، فتعددت مفاهيمها، وآختلفت في بعض جوانبها وآتفقت في بعضها الأخر، وهناك تعريفات كثير تناولها الباحثون والدارسون يمكن إيجاز بعضها.

فيعرفها(هيرمان مامكليلان)، أنها ذلك الموقف الذي يخلق انقطاعاً أو تغييراً مفاجئاً في واحد أو أكثر من المتغيرات النظامية[٣].

أما (كورال بيل) فيعرفها بأنها المجال الزمني الذي تظهر فيه نزاعات ترتفع للحد الذي تهدد فيه بتغيير طبيعة العلاقات القائمة[٤].

وهناك من فهم الأزمة وعبر عنها بدلالة الخطر والفرصة كما ورد لدى (ريتشارد نيكسون)، (إذ يقول إن مفهومه الأفضل للأزمة توضحه الطريقة التي يكتب بها الصينيون باللغة الصينية، إذ يرمزون لها بشكلين أحدهما يعبر عن الخطر، والآخر يعبر عن الفرصة، ويعني بالخطر

---

[١]. جواد كاظم البكري، فخ الاقتصاد الأمريكي الأزمة المالية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، ٢٠١١، ص١٧.

[٢]. المصدر السابق نفسه، المكان نفسه.

[٣]. إبراهيم عرفات، التحذير من الأزمات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد(٥٠)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ١٩٨٥، ص٢٤٥.

[٤]. فاضل زكي محمد، الشؤون الدولية من التوترات إلى الأزمات، مجلة الدراسات الدبلوماسية، العدد(٤)، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، ١٩٨٧، ص٧٩.

آحتمال تصاعد الأزمة إلى مستوى المواجهة بآستخدام القوة، ويعني بالفرصة سرعة آتخاذ القرارات لتطوير آتجاهات الأحداث بما يخدم أغراض الدولة)[١].

ويعرفها (فيلبس) بأنها حالة طارئة أو حدث مفاجئ يؤدي إلى الإخلال بالنظام المتبع في المنظمة، مما يضعف المركز التنافسي لها، ويتطلب منها تحركاً سريعاً وآهتماماً فورياً، وبذلك يمكن تصنيف أي حدث بأنه أزمة، آعتماداً على درجة الخلل الذي يتركه هذا الحدث في سير العمل الإعتيادي للمنظمة[٢].

بينما يرى (اوران يونك)، إن الأزمة الإقتصادية تتمثل في مجموعة أحداث إقتصادية تكشف عن نفسها بسرعة، محدثه بذلك آختلالاً في توازن القوى القائمة في ظل النظام الإقتصادي أو في أي من أنظمته الفرعية، بصورة أساسية وبدرجة تفوق الدرجات الاعتيادية[٣].

ووصف (جون م. كينز) الأزمة بكونها الانتقال من مرحلة صاعدة إلى مرحلة هابطة تكون في الغالب عنيفة وفجائية، في حين إن الإنتقال من حركة الإنخفاض إلى حركة الإرتفاع لايكون بوجه عام في مثل هذا البروز[٤].

ويرى (عباس رشدي العماري) إن الأزمة مرحلة متقدمة من مراحل الصراع، والصراع في أي مظهر من مظاهره وعلى أي نطاق من نطاقاته بدءاً من داخل النفس البشرية وانتهى بالصراعات الدولية[٥].

---

[١]. نقلاً عن: هشام مناف الكناني، اثر الأزمة السياسية في التنمية الاقتصادية دراسة نموذج الجزائر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٢، ص٥.

[٢]. محمود محمد العجلوني، إدارة الأزمات في القطاع المصرفي في إقليم الشمال، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد(٢٠)– ب ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد، ، ٢٠٠٩، ص١٩٧.

[٣]. فاضل زكي محمد، مصدر سبق ذكره، ص٧٩.

[٤]. جون م. كينز، النظرية العامة في الاستخدام والنقود وسعر الفائدة، ترجمة: نهاد رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت، بلا سنة، ص٣٥٠.

[٥]. عباس رشدي العماري، إدارة الأزمات في عالم متغير، مؤسسة الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٣، ص١٠.

كما يرى (طارق عبد العال) الأزمة بأنها موقف يواجه فيه الفرد أو المنشأة أو الدولة أو مجموعة معينة تحولاً خطيراً وكبيراً في الأحداث والأنشطة قد يؤدي إلى تغيير كبير في المستقبل[1].

وعن طريق استعراض هذه التعريفات السابقة نجد أن هناك عناصر مشتركة بينها تشكل ملامح الأزمة وهي:

أ. وجود خلل وتوتر في منظومة العلاقات سواء السياسية أو الإقتصادية أو الاجتماعية...الخ.
ب. الحاجة إلى آتخاذ قرار.
ت. عدم القدرة على التنبؤ الدقيق بالأحداث القادمة لأننا نتعامل مع بيئة عدم يقين.
ث. نقطة تحول إلى الأفضل أو الأسوأ أو التأرجح بينهما.

ونستنتج مما سبق أن الأزمة هي حالة أو حدث مفاجئ يحتمل أن يؤدي فيها التغيير في البواعث والأسباب إلى تغيير فجائي وحاد في النتائج، ويفقد معها متخذ القرار قدرته في السيطرة عليها أو في صياغة مساراتها المستقبلية وتوجيهها.

وبعبارة أخرى إنها الموقف غير المستقر أو الخطير المتعلق بشؤون الأفراد والمنظمات ويكون لنتائجها وإفرازاتها تأثيرات حاسمة في مستوى تلك الأطراف سواء أكان ذلك باتجاه الأسوأ أم الأحسن.

وبقدر تعلق الأمر بموضوع البحث فإن الفارق الأساس بين الإشكالية والأزمة هو بأن الإشكالية حدث يظهر بشكل تدريجي من مصادر متعددة، أما الأزمة فهي حالة تتلاحق أحداثها بشكل سريع ومفاجئ، وتتشابك فيها الأسباب والنتائج وتصعب فيها حالة التنبؤ بما يمكن أن

[1]. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٩، ص١٧.

يحدث مستقبلاً، الأمر الذي يزيد من حيرة متخذي القرارات[١]، وهناك البعض يفرق بين الإشكالية والأزمة بآستخدام معيار الزمن، فالإشكالية هي ذات مدى زمني أطول من الأزمة[٢].

١-١-٣: في تحديد مفهوم المنحدر المالي والمفاهيم ذات العلاقة

يمكن بيان أو توضيح المنحدر أو الهاوية من الناحية اللغوية ففي اللغة (المنحدر): (آنحدر/ من ينحدر، آنحداراً، فهو منحدر)[٣]، وقد (حدره ويحدره حدراً وحدوراً فآنحدر)، إي آنحط من علو إلى أسفل، وهو ما آنحدر من الأرض، يقال كأنما ينحط في حدر، والانحدار الإنهباط والموضع منحدر، والحدر الإسراع في القراءة قال: وأما الحدور فهو الموضع المنحدر، وهذا منحدر من الجبل[٤].

أما بالنسبة إلى (الهاوية): مؤنث الهاوي والهاوية ترد (الجو، جهنم)، أما حافة الهاوية فتعني الوصول في أزمات العلاقات الدولية إلى حافة الحرب دون تجاوز هذه الحافة، وأيضاً على وشك السقوط فيها، وهي في وضع خطير أو قريب من الهلاك[٥].

كما وردت في القرآن الكريم بمعنى آسم من أسماء جهنم، أو أسفل جزء فيها، كقوله تعالى (وأما من خفت موازينه فأمه هاوية)[٦]، ومعناها (فمأواه جهنم يهوي فيها).

فأمه هاوية، المراد بأمه مأواه وهي النار، و(أم) هنا تعني المستقر والمكان، وأحيانا بمعنى الأم كما تحتضن آبنها تحتضن جهنم من يرد فيها[١].

---

[١]. محسن احمد الخضري، دراسة في طبيعة وأسباب الأزمة المالية، دار الشرق، عمان، ٢٠٠٤، ص ١٦.

[٢]. محمود فهمي حجازي، مصدر سبق ذكره، ص١٠٩.

[٣]. احمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، المجلد (١)، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٨، ص١٣٤.

[٤]. محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، (ج١٣)، تحقيق: حسين نصار، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ١٩٧٤، ص ٤٦٢،

[٥]. إبراهيم مصطفى وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص٩٦٨.

[٦]. سورة القارعة، الآية (٨-٩).

وقيل معناه ساقط هاو بأم رأسه في نار جهنم، وفسرها بعضهم بمعنى الدماغ، وإن هاوية من الهوي إي الهوى ذاهب في آنحدار، والهوى في الإرتفاع، فيلقي في النار منكساً رأسه يهوي في النار[٢].

أما من الناحية الإصطلاحية فيعد (المنحدر المالي) أو (الهاوية المالية) **(Fiscal Cliff)** من أكثر المصطلحات الإقتصادية تداولاً في وسائل الإعلام لاسيما الأمريكية، وعدها نذير من الشؤم للإقتصاد.

ونظراً لما تناقلته الكثير من التقارير الدولية من مخاوف حول أزمة الدين الأمريكي، والمناقشات والمداولات المطولة التي سادت الكونغرس الأمريكي التي آستهدفت رفع سقف الدين الفدرالي الأمريكي.

ومن هنا نبين أن سقف الدين، يمثل في الحد الأقصى للمبلغ الإجمالي للسندات التي تصدرها الدولة، وطبقا للمادة (١) في القسم الثامن من دستور الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الكونغرس الأمريكي صاحب السلطة الوحيدة في تحديد حد الاقتراض بموجب السندات التي يقوم بإصدارها لحساب الولايات المتحدة الأمريكية[٣].

إن الهدف الأساس من نظام سقف الدين هو الحد من قدرة الخزانة على الإقتراض، فعندما يصل الدين الفدرالي إلى حدوده القانونية، لابد أن تلجأ الخزانة إلى إجراءات أخرى غير آعتيادية لتدبير آحتياجاتها التمويلية من دون أن تلجأ إلى الإقتراض لكي توفي به التزاماتها، حتى لاتضطر الولايات المتحدة إلى التوقف عن آستيفاء التزاماتها[٤].

---

[١]. محمد الأمين بن محمد بن المختار الجنكي الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القران بالقران، ج٩، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، ١٩٩٥،ص ٧٥.

[٢]. إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، تفسير القرآن العظيم (تفسير ابن كثير)، دار طيبة، السعودية، ط٢، 1999، ص468.

[3]. Government Accountability Office, The Debt Limit: History and Recent Increases, September 8, 2010 (http://www.fas.org/sgp/crs/misc/RL31967.pdf).

[٤]. محمد ابراهيم السقا، الدين العام الأمريكي، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (http://www.aleqt.com/2011/07/22/article_561426.html).

ومن ناحية أخرى فإن سقف الدين يعطي الكونغرس القدرة في السيطرة على الخزانة في هذا الجانب، وأن يمارس صلاحياته الدستورية في الرقابة على الإنفاق، فبينما توفر الموازنة للكونغرس أداة للسيطرة على الإنفاق الحكومي، نجد أن رفع سقف الدين يوفر أيضاً للكونغرس أداة إضافية للسيطرة على المالية العامة بشكل غير مباشر.

إذ يتكون هيكل الدائنين للولايات المتحدة الأمريكية من أطراف عدة تتمثل بما يأتي[1]:

١. **الجمهور**: وتشمل الأفراد والشركات والبنوك وشركات التامين والمعاشات التقاعدية وصناديق الاستثمار المشترك[2] والدولة والحكومات المحلية.
٢. **المستثمرون الأجانب**: الصين، واليابان، وبريطانيا، والدول المصدرة للنفط وآخرون.
٣. **صناديق الإحتياطي الفدرالي**: وهي مصممة لتامين العملة الأمريكية (الدولار) وتخزين السيولة لتلبية الإحتياجات الطارئة.
٤. **صناديق الضمان الاجتماعي**: التي تشمل برنامج الاستثمار في السندات الحكومية.

إن ظهور مصطلح (المنحدر المالي) لأول مرة في شباط من عام ٢٠١٢، من لدن رئيس البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي (بن برنانكي) (Ben Shalom Bernanke)، خلال احد المؤتمرات الصحفية أمام الكونغرس الأمريكي، إذ وصف الإقتصاد الأمريكي قائلاً (نواجه هاوية مالية من ناحية خفض ضخم للإنفاق وزيادة الضرائب بشكل كبير في الاول من يناير للعام المقبل ٢٠١٣)[3].

---

[1]. Jackso. J., The United States as a Net Debtor Nation: Overview of the International Investment Position, Congressional Research Service, US, October, 2007.p6.

[2]. تعد صناديق الاستثمار المشتركة الوعاء المالي الذي يقوم على تجميع مدخرات الراغبين في الاستثمار بوعاء واحد توجهه نحو شراء وبيع الأوراق المالية المتنوعة أو المختلفة.

[3]. جواد كاظم البكري، ماقبل الكارثة...أزمة المنحدر المالي الأمريكي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، ٢٠١٣، ص٩١.

إن مصطلح المنحدر المالي هو محاولة لضبط وضع المالية العامة الأمريكية، ويعد حزمة من الإجراءات المالية التي تتخذها الولايات المتحدة للتخفيف من حده التطورات الحالية على الميزانية الأمريكية والدين العام الأمريكي، وتتكون هذه الحزمة من مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى تخفيض الإنفاق العام الأمريكي من جانب، وزيادة الضرائب من جانب آخر.

إذ أن (المنحدر المالي) برنامج يستهدف تخفيض الإنفاق العام على نحو واضح، وزيادة الإيرادات العامة في المقابل تخفيض عجز الميزانية، ومن ثم فهو منحدرً ينحدر عليه الإنفاق العام، إذ سيتم خفض الإنفاق على (١٠٠٠) ألف برنامج حكومي، كذلك خفض نفقات الدفاع وبعض البرامج الاجتماعية، مثل برنامج (Medicare)[١]، حتى عام ٢٠٢٢، وينخفض نتيجة لذلك العجز المالي[٢].

وهنا نبين تعريف مصطلح المنحدر المالي (بأنه الأثر الإقتصادي لعدد من القوانين المالية والضريبية التي إذا لم تتغير، يمكن أن تؤدي إلى حزمة من الزيادات الهائلة للضرائب الإتحادية وخفض الإنفاق والتي أصبحت نافذة المفعول في أوائل عام ٢٠١٣).

وعن طريق تتبع مفهوم المنحدر المالي أو الهاوية المالية من الناحية اللغوية والاصطلاحية، نبين أن هناك مفاهيم ذات علاقة بالمفهوم والمصطلح، يجب أن نتطرق إليها وهي(الدين العام، والإنفاق العام، والضرائب، والناتج المحلي الإجمالي (GDP))، وذلك لما لهذه المفاهيم من أثر واضح في صياغة المفهوم بجوانبه جميعها.

---

[١]. هي الخدمات الصحية الشاملة والأساسية الميسرة لجميع الأفراد والأسر في جميع المجتمعات، والمعتمدة على وسائل وتقنيات صالحة عملياً، وسليمة علمياً، ومقبولة اجتماعياً، وبمشاركة تامة من المجتمع وأفراده، وبتكاليف يمكن للمجتمع والدول توفيرها في كل مرحلة من مراحل التطور.

[٢]. محمد إبراهيم السقا، المنحدر الأمريكي ومصطلح الإعلام، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (http://www.aleqt.com/2012/11/13/article_709096.html).

١-١-٣-١: الدين العام (Public debt)

تتعدد تعريفات الدين العام إلا أنها تتفق في مفهوم عام يشملها، وهو آنه يمثل في لحظة معينة حجم الإقتراض الحكومي السابق لتلك اللحظة الذي لم يسدد بعد، أو بعبارة أخرى يمثل الدين العام ما تقترضه الجهات العامة في الدولة من الغير لتمويل أعمالها نظراً لعجز مواردها الذاتية عن الوفاء بما تتطلبه تلك الأعمال من نفقات[١].

وينشأ الدين العام كنتيجة لوجود عجز في الموازنة العامة للدولة، يتم تمويله أو تغطيته عن طريق الإقتراض من السوق المحلية أو الخارجية، وإذا كانت مصادر التمويل أو الإقتراض المحلية غير كافية وكبديل للإصدار النقدي لتمويل هذا العجز، لما لهذا المصدر من آثار تضخمية معروفة، كما يمكن تغطية جزء من هذا العجز عن طريق التمويلات الأجنبية الرسمية[٢].

وللتركيز على الإقتراض من المصادر المحلية أو الداخلية، يمكن القول إن تمويل عجز الموازنة العامة للدولة يتم غالباً عن طريق ماتصدره الدولة من (أذون خزانة أو سندات حكومية)[٣]، فضلاً عن ماقد يتم إصداره من شهادات آستثمار، أو آدخار يتم الإكتتاب فيها عن طريق المؤسسات المالية غير المصرفية أو الأفراد.

ونظرا لما تحمله مصادر التمويل السابقة من أعباء تتمثل في أقساطها وأسعار الفائدة المرتبطة بها، يمكن القول إن تزايد حجم الدين العام يتوقف على ما يأتي[٤]:

---

[١]. السيد عبد العزيز دحية، المديونية العامة، ورد في الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة، المجلد(٤)، الدار العربية للعلوم– ناشرون، بيروت، ٢٠٠٧، ص١٥٢.

[٢]. طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، جامعة بغداد، كلية الحقوق، ١٩٩١، ص٧٠.

[٣]. أذون خزانة هي عبارة عن أداة دين حكومية تصدر بمدة تتراوح بين ثلاثة أشهر إلى سنة، لذا تعتبر من الأوراق المالية قصيرة الأجل، تتميز أذون الخزانة مقارنة مع سندات الخزانة بسهولة التصرف فيها دون أن يتعرض حاملها لخسائر، لأن الإذن عادة يباع بخصم، أي بسعر أقل من قيمته الاسمية.

[٤]. السيد عبد العزيز دحية، المصدر السابق، ص ص١٥٢–١٥٣.

١. حجم العجز الأولي في الموازنة العامة للدولة.

٢. أسعار الفائدة على مصادر تمويل هذا العجز.

فكلما آرتفع حجم عجز الموازنة العامة للدولة (لاسيما بعد آستيعاب مدفوعات الفائدة على الدين العام) الذي يعرف بالعجز الأولي، وكلما آرتفعت أسعار الفائدة على مصادر تمويل هذا العجز، كلما ارتفعت الحاجة إلى الإقتراض وتزايد حجم الدين العام، ويرتفع عجز الموازنة بزيادة الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة في تلك الموازنة، وإذا تناولنا جانب الإنفاق العام في الموازنة يمكن القول أنه يرجع للأسباب الآتية[١]:

- آرتفاع حجم الإنفاق لما يتضمنه ذلك من أعباء الأجور والمعاشات ودعم السلع والخدمات الأساسية وغيرها.
- آرتفاع حجم الإنفاق الإستثماري لاسيما في المجالات التي ينبغي على الدولة القيام بمثل هذا الإنفاق، مثل الإستثمارات في مجالات التعليم والصحة والبنية الأساسية وغيرها.
- أعباء التمويلات الرأسمالية التي تتحملها الموازنة كمدفوعات عن قروض سابقة.

أما بالنسبة لقصور الإيرادات العامة عن تغطية النفقات العامة في الموازنة، فيمكن إرجاعها للأسباب الآتية[٢]:

- آنخفاض الحصيلة المحققة من الضرائب نظراً لمحدودية القاعدة الضريبية، كنتيجة لآنخفاض مستوى النشاط الإقتصادي، وعدم تطور التشريعات والإدارة الضريبية.
- انخفاض الموارد الجارية الأخرى المحولة للموازنة العامة للدولة مثل فوائض شركات وهيئآت القطاع العام، ويرجع ذلك بطبيعة الحال الى المشاكل المالية التي تعاني منها هذه الجهات، وآنخفاض أرباحها، ومعناه الكثير منها من عجز مالي صاف في ميزانيتها.

ويمكن للدولة من أجل إصدار الدين العام أن تلجأ، إلى أربع طرائق هي[٣]:

---

[١]. السيد عبد العزيز دحية، مصدر سبق ذكره، ص ص١٥٣-١٥٤.

[٢]. عوض فاضل إسماعيل الدليمي، النقود والبنوك، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٩٠، ص١٧٦.

[٣]. طاهر الجنابي، مصدر سبق ذكره، ص٦٩.

١. **طرح السندات للاكتتاب العام المباشر:** ويتلخص هذا الأسلوب بأن تتوجه الدولة أو الشخص المعني العام الراغب في الإقتراض إلى الأفراد أو الهيئآت لتعرض عليهم الإكتتاب في الدين العام، وتقوم عندئذ بتعريف الجمهور بالدين ومزاياه، وتحديد موعد لفتح باب الإكتتاب وتفعيله.

٢. **الالتجاء إلى المصارف و المؤسسات المالية المتخصصة:** وهنا تستعين الدولة بالمصارف لطرح سنداتها للإكتتاب بحيث تكون المصارف وسيطاً بين الدولة والمقترضين، وترجع كفاية المصارف وقدرتها على القيام بهذا الدور إلى مدى معرفتها بالزبائن ودرايتها بحالة كل منهم والى ثقتهم فيما تقدمه لهم من مشورة مالية.

٣. **بيع السندات في سوق الأوراق المالية:** يمكن للدولة أن تبيع ما تصدره من سندات في سوق الأوراق المالية، ولكن لهذا الأسلوب مخاطر لابد من ملاحظتها، وهي أن مقدار السندات المطروحة لو كان كبيراً دون أن يقابله طلب ستكون النتيجة آنخفاض أسعارها في سوق الأوراق المالية آنخفاضاً كبيراً يضر بالثقة المالية للدولة.

٤. **بيع سندات الدين العام بالمزاد:** وهنا يتم البيع إلى الذين قدموا أعلى أسعار.

١-١-٣-٢: الإنفاق العام (Public expenditure)

الإنفاق العام، أو بالتعبير المالي(النفقة العامة)، هو قدر من المال داخل في الذمة المالية للحكومة، يتم إنفاقه بواسطتها لتحقيق منفعة عامة.

وتعد النفقات العامة إحدى الوسائل المهمة التي تستخدمها الحكومة بهدف تحقيق دورها في المجالات الإقتصادية والمالية، إذ آنها تعكس الأنشطة العامة جميعها، وتبين برامج الحكومة في الميادين المختلفة بشكل آعتمادات تخصص كل منها لتلبية الحاجات العامة للأفراد، وسعياً وراء تحقيق أقصى نفع جماعي ممكن[١].

[١]. خالد الخطيب، احمد شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والطباعة، عمان، ط٣، ٢٠٠٧، ص٥١.

إن التطورات التي مرت بها الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة إلى الدولة المنتجة فقد تطورت النفقات العامة في مفهومها الذي آختلف في ظل الدولة المتدخلة عنها في ظل الدولة المنتجة[١]، أي آتساع وظائف الدولة وأغراضها.

وهنا يبين إن النفقات العامة (عبارة عن مبلغ من المال يخرج من خزانه الدولة أو إحدى المؤسسات ألعامه التي تنشؤها من أموالها بقصد إشباع حاجة عامة، وما تهدف إلى إشباعه هذه الحاجات)[٢].

ونود أن نبين أن هناك نوعين من الحاجات هي[٣]:

١. **الحاجات الجماعية (Communal)**: هي التي يحقق إشباعها منفعة جماعية، أي لمجموع الأفراد، وليس منفعة فردية، ولاتقتصر الحاجات على المنافع الإقتصادية وحدها، وإنما تشمل منافع سياسية وآجتماعية، وهي غير محدودة.
٢. **الحاجات العامة (Dublineeds)**: هي الحاجات الجماعية التي تقرر الدولة إشباعها، فتدخل بذلك إلى نطاق الإنفاق المالي العام وتتصل بالحاجات العامة الحاجات المستحقة (Merit needs) أو الحاجات الإجتماعية (Social needs)، وهي حاجات يمكن لكل فرد إن يشبع حاجاته منها، آستقلالا عن الآخرين ولكن نظرا لأهميتها فإن السلطات العامة تفضل أن تقوم بإشباعها.

ومن هنا يتبين أن هناك ثلاث سمات للنفقات العامة وهي[٤]:

١. إنها مبلغ نقدي.
٢. تصدرها الدولة أو إحدى هيئآتها.
٣. هدفها تحقيق نفع عام.

---

[١]. ساموبلسون، نوردهاوس، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ٢٠٠٦، ص٣٣٧.

[٢]. خالد الخطيب، احمد شامية، مصدر سبق ذكره، ص٦٤.

[٣]. نقلاً عن: طاهر الجنابي، مصدر سبق ذكره، ص ص٩-١٠.

[٤]. ساموبلسون، نوردهاوس، المصدر السابق، ص٣٣٨.

١-١-٣-٣: الضرائب (Taxes)

وردت تعريفات عديدة حول مفهوم الضريبة في كتب وأدبيات المالية العامة، ومنها بأنها(الأداء المالي الإجباري الذي يدفعه الملزم به، بصفة نهائية وبدون مقابل لتحقيق تغطية النفقات العمومية)[١].

وهي (فريضة نقدية يتحملها المكلفون بصورة نهائية دون مقابل، وهي أداة مالية تلجأ إليها الدولة لتحقيق أهدافها)[٢].

ومن هنا نبين بأن الضريبة هي (فريضة مالية تستوفيها الدولة وفقاً لقواعد تشريعية مقررة بصورة إلزامية ونهائية، وتفرض على المكلفين تبعاً لمقدرتهم على الدفع والغرض، توفير الأموال اللازمة لتغطية نفقات الدولة والتحقيق أهداف مالية وآقتصادية وآجتماعية)، ولتنفيذ هذه الأهداف هناك قواعد محددة يجب أن يأخذ المشرع الضريبي بعين الإعتبار حين وضعه للنظام الضريبي وتشكل هذه القواعد الأساس[٣] التقليدي للضريبة وهي[٤]:

١. قاعدة العدالة والمساواة في المقدرة
٢. قاعدة اليقين والوضوح
٣. قاعدة الملاءمة في التحصيل
٤. قاعدة الإقتصاد في النفقات

---

[١]. حسين الصغير، دروس في المالية والمحاسبة العمومية، دار المحمدية العامة، الجزائر، ١٩٩٩، ص٥٣.

[٢]. خالد الخطيب، احمد شامية، مصدر سبق ذكره، ص١٣١.

[٣]. وهي قواعد ذات فائدة مزدوجة فهي تحقق مصلحة المكلف من جهة ومصلحة الخزينة العمومية من جهة أخرى، فعلى الدولة احترام هذه القواعد وعدم الإخلال بها لأن الإخلال بها يعد تعسف الدولة في فرض الضرائب، ويعد الاقتصادي آدم سميث أول من وضع مجموعة متماسكة من القواعد في كتابه ثروة الأمم والتي لا تزال تحتل مكانا في علم المالية المعاصرة.

[٤]. نقلاً عن: حسن عواضه، المالية العامة: دراسة مقارنة (الموازنة– النفقات– الواردات العمومية)، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٣، ص٣٨٦.

أما بالنسبة إلى فرض الضريبة فهي تفرض على الثروة وعناصرها وتختلف الطريقة التي تتوصل بها الضريبة لتتبع الثروة سواء تمثلت في الدخل أو رأس المال، وذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ومن هنا يمكن تقسيم الضرائب كافة إلى قسمين رئيسين هما[١]:

١. **الضرائب المباشرة:** وهي الضرائب التي تفرض بشكل مباشر على الدخل ورأس المال وتستقر على المكلف، ولايستطيع نقل عبئها، مثل (الضريبة على دخل الأرباح، الضريبة على المبيعات العقارية، ضريبة ريع رؤوس الأموال المتداولة).
٢. **الضرائب غير المباشرة:** هي الضريبة التي يدفعها المكلف، ثم ينقل عبؤها إلى شخص آخر، أي يتم آستيفاؤها من المنتج ويقع على المستهلك في النهاية وبصورة غير مباشرة عن طريق آرتفاع الأسعار للسلع المنتجة أو المستوردة ومنها(ضريبة الإنتاج، والضرائب الكمركية، وضرائب الإستهلاك، وضرائب التداول مثلا الرسوم) وأيضا ضريبة القيمة المضافة[٢].

١-١-٣-٤: الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (Gross Domestic Product)

يعرف الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة السوقية للسلع والخدمات كافة التي تم إنتاجها في ظل الظروف السياسية والإقتصادية الحالية للدولة، خلال مدة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة، وهو مؤشر حكومي يقيس الكفاءة الإنتاجية لاقتصاد تلك الدولة[٣].

---

[١]. حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، ٢٠٠٠، ص ص ١٨٥-١٨٦.

[٢]. هي ضريبة على الاستهلاك، يتم استيفاؤها في كل مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية، وتطبق وفقاً لكمية الاستهلاك، وبمعنى آخر تلحق القيمة التي يدفعها المستهلك من اجل الحصول على الأموال أو على الخدمات.

[٣]. ساموبلسون، نوردهاوس، مصدر سبق ذكره، ص٤٥٦.

وهو مقياس للنشاط الإقتصادي في بلد من البلدان، ويتم آحتساب هذا المقياس عن طريق إضافة إجمالي قيمة الإنتاج السنوي للبلد من السلع والخدمات، وعلى هذا الأساس نوضح الناتج المحلي الإجمالي في المعادلة الآتية[١].

$$GDP= C+I+G+X-M$$

وغالباً ما يتم تقييم الناتج المحلي الأجمالي بأسعار السوق عن طريق طرح الضرائب غير المباشرة وإضافة الإعانات الحكومية، غير أنه بالإمكان أيضاً آحتساب الناتج المحلي الإجمالي عن طريق ما يسمى بتكلفة عوامل الانتاج، وهذا المقياس يكشف بدقة أكبر عن الدخل المدفوع إلى عوامل الإنتاج، ومن شأن إضافة الدخول التي يحصل عليها المقيمون من آستثماراتهم في الخارج وطرح الدخول المدفوعة من البلد إلى المستثمرين والأجانب أن يعطينا قيمة الناتج القومي الإجمالي[٢].

ويمكن إزالة تأثير التضخم عن طريق آحتساب نمو الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الحقيقية الثابتة، غير أن بعض الإقتصاديين يرون أن التوصل إلى الناتج المحلي الإسمي يجب أن يكون الهدف الرئيس للسياسة الإقتصادية، ويبررون ذلك بالقول بأن هذا النوع من الناتج المحلي الإجمالي سيذكر صانعي السياسة بأن يأخذوا بحسبانهم أثر قراراتهم على التضخم كذلك على النمو[٣].

ويمكن آحتساب الناتج المحلي الإجمالي بثلاث طرائق[٤]:

- **طريقة الدخل:** وتنطوي على جمع الدخل النقدي للمقيمين على أرض البلاد (من أفراد وشركات) والناجم عن إنتاج السلع والخدمات.
- **طريقة الإنتاج:** تنطوي على جمع قيمة إنتاج القطاعات المختلفة للإقتصاد.

---

[١]. طاهر الجنابي، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٨.

[٢]. هشام ياس شعلان، آليات التحول من نظام التخطيط المركزي إلى نظام اقتصاد السوق، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٤، ص١٣١.

[٣]. احمد ابريهي علي، الاقتصاد المالي الدولي والسياسة النقدية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، ٢٠١٢، ص٣٤.

[٤]. حامد عبد المجيد دراز، مصدر سبق ذكره، ص١٩٧.

- طريقة الإنفاق: وتنطوي على جمع مجمل الإنفاق على السلع والخدمات من لدن الأفراد والشركات قبل طرح قيمة إلاندثار وآستهلاك رأس المال.

ويتركز الاهتمام في دراسة هيكل ونمو الإقتصاد بصفة رئيسة، على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وفقاً للتصنيف الأتي[1]:

أ. الناتج المحلي الإجمالي على وفق نوع النشاط الإقتصادي: يقدر الناتج المحلي الإجمالي طبقاً لطريقة الإنتاج، وتبعاً لهذه الطريقة، يتم تقدير الناتج المحلي الإجمالي بطرح الاستهلاك الوسيط من إجمالي الإنتاج لكل قسم من أقسام النشاط الإقتصادي، وفقاً لتقسيم النشاط المتبع (التقسيم الدولي للنشاط)، بالأسعار الجارية والثابتة.

ب. الناتج المحلي الإجمالي على وفق هيكل الإنفاق عليه: ويتألف من عناصر الإنفاق الآتية (الطلب النهائي):

- الإستهلاك النهائي العام والخاص (العائلي).
- التكوين الرأسمالي، ويشمل الإستثمار في الأصول الثابتة مضافاً إليه التغير في المخزون لكل من القطاعين الحكومي والخاص والمشترك والتعاوني.
- رصيد التجارة الخارجية أي قيمة الصادرات مخصوم منها قيمة الواردات من السلع والخدمات (الميزانان التجاري والخدمي).

[1]. خالد الخطيب، احمد شامية، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٤٦-١٤٧.

١-١-٤: تطور مفهوم المنحدر المالي

نص الدستور الأمريكي على أن الكونغرس هو صاحب الحق في تحديد قيمة الدين العام للولايات المتحدة، وقبل عام ١٩١٧ كان لابد من موافقة الكونغرس على كل دورة آقتراض تقوم بها الخزانة الأمريكية، إلا أنه مع اشتراك الولايات المتحدة في الحرب العالمية الأولى، وآرتفاع الدين العام الذي بلغ (٢٣) مليار دولار، ورغبة في إعطاء قدر أكبر من المرونة للخزانة في عملية الإقتراض من دون الرجوع إلى الكونغرس في كل مرة[١]، إذ تم في عام ١٩١٧ إدخال مفهوم سقف الدين(Debt Ceiling)، وأصدر قانوناً يحد من كمية الديون ونوعها على شكل سندات حكومية، وأعطيت وزارة الخزانة الأمريكية صلاحية محددة لسقف الدين، مع قيامها بتقدير تواريخ الإستحقاق ومستويات أسعار الفائدة، ونوع الأدوات النقدية التي تطرح، أما المبلغ الإجمالي للأموال التي من الممكن أن تقترضها الحكومة من دون الحصول على إذن جديد من الكونغرس فسمي بـ(مجموع الدين العام الخاضع للحد المقرر)، إن أي مبلغ فوق هذا المستوى يجب أن تحصل الحكومة على موافقة إضافية من السلطة التشريعية (الكونغرس) حتى تستمر بالإقتراض[٢].

غير أن الرواج الإقتصادي خلال العشرينيات صاحبه تحقيق فوائض في الموازنة، وهو ما قلل من أثر هذا العجز على الدين العام، حتى حدثت كارثة الكساد العالمي الكبير عام ١٩٢٩، والحرب العالمية الثانية، تسبب في عجز غير مسبوق أدى إلى رفع مستوى الدين العام من نحو(١٦) مليار دولار عام ١٩٣٠ إلى (٢٧١) مليار في عام ١٩٤٦، الأمر الذي أدى إلى

---

[1] .Napp Nazworth, Fiscal Cliff Timeline: How Did We Get Here?, December 13, 2012, (http://m.christianpost.com/news/fiscal-cliff-timeline-how-did-we-get-here-86625/).

[2] .Government bonds and national debt, the role of congress, investopedia, us, 2013.

آرتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من (١٦%) في عام ١٩٣٠ إلى نحو (١٢٢%) في عام ١٩٤٦[١].

كما شهدت الحرب الكورية وحرب فيتنام (١٩٧٥-١٩٧٦) آرتفاع نسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (٣١,٥%)، غير أن نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي كانت أعلى من نسب النمو في الدين العام، إذ وصلت عام ١٩٧٢ إلى (٣٧,١%)، لذلك تراجعت نسبة الدين العام إلى الناتج بصورة كبيرة حتى بلغت أدنى مستوياتها عبر التاريخ الأمريكي الحديث، وذلك في عام ١٩٧٤ إذ بلغت (٣٣,٦%)[٢].

ففي عام ١٩٨٠ كان الدين العام الأمريكي أقل من تريليون دولار (٩٠٨ مليار دولار) من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي، وبنهاية عقد الثمانينات قفز الدين العام الأمريكي لأكثر من ثلاثة أضعاف، إذ بلغ (٢,٨٦٧ مليار دولار)، أي (٥٣,١%) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي[٣].

ومع بداية التسعينيات تباطأت معدلات النمو في الدين العام الأمريكي، إذ شهدت تلك المدة تحسناً واضحاً في المالية العامة للولايات المتحدة الأمريكية، حتى نهاية حكم بيل كلينتون إذ كانت الميزانية الأمريكية تحقق فائضاً، ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستويات معقولة وبصورة كبيرة (٥٧,٥%) [٤].

أما في عام ١٩٩٢ بلغ إجمالي الدين العام (٤) تريليون دولار، نتيجة لذلك آرتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى (٦٤%)، ومنذ عام ١٩٩٢ شهدت المالية العامة للولايات المتحدة الأمريكية تطورات ايجابية، وأخذ العجز في الميزانية يتراجع لدرجة أنه سجل في

---

[١]. محمد ابراهيم السقا، الدين العام الامريكي، مصدر سبق ذكره.

[٢]. عبد الله رزق، الدين العام الأمريكي وإمكانات تجدد الأزمة، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (http://www.saaid.net/arabic/214.htm).

[٣]. محمد إبراهيم السقا، الدين العام الأمريكي، مصدر سبق ذكره.

[٤]. عبد الله رزق، الدين العام الأمريكي وإمكانات تجدد الأزمة، مصدر سبق ذكره.

عام ١٩٩٨ أول فائض في الميزانية، وآستمر ذلك حتى عام ٢٠٠١ إذ تراجعت نسبة الدين في الناتج المحلي الإجمالي إلى (٥٦,٤%)[١].

وعندما آندلعت أحداث ١١/أيلول/٢٠٠١ كان الدين العام الأمريكي نحو (٥,٨) تريليون دولار، وتدهورت أوضاع الإقتصاد الأمريكي التي تزامنت مع حدوث تطورات في غاية الأهمية وهي[٢]:

أولا: إقرار تخفيضات ضريبية لتمكين قطاع الإعمال الخاص الأمريكي من تجاوز آثار الأزمة.

ثانيا: بدء الحملة الأمريكية غير محسوبة النتائج على ما يسمى بالإرهاب العالمي، التي كانت له آثار مدمرة على مالية الولايات المتحدة ومستويات دينها العام.

وفي بداية عام ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٣ بدأت عمليات غزو أفغانستان والعراق، وقد قدرت التكاليف الإجمالية للحرب على أفغانستان إلى(١٧١,١) مليار دولار، أما بالنسبة لتكاليف الحرب على العراق، فقدرت من (٧٠٠) مليار دولار إلى (٣) تريليون دولار، وفي العام نفسه أضاف الكونغرس منافع دوائية جديدة عن طريق وصفات الأطباء، ولكن تقرر دفع أثمانها عن طريق آقتراض المزيد من المال بدلاً من زيادة الضرائب[٣].

وفي عام ٢٠٠٧ تصاعد الدين العام حتى بلغ (٩) تريليون دولار، أي مايعادل نحو (٦٥%) من الناتج المحلي الإجمالي، وآندلعت الأزمة المالية العالمية مع آنهيار بنك ليمان براذرز في ٢٠٠٨، مما أدى إلى تعمق مستويات الكساد، الذي نجم عن أزمة قطاع الرهن العقاري الأمريكي، وآستجابة لذلك، تم إقرار تخفيضات ضريبية إضافية، في الوقت الذي تراجعت فيه الإيرادات العامة مع تراجع مستويات النشاط الإقتصادي بسبب الكساد، فضلاً عن ذلك أخذ الإنفاق على إعانات البطالة وغيرها من أشكال الإنفاق العام التي تهدف إلى تخفيف وقع أزمة الإقتصاد الأمريكي في التزايد، في الوقت الذي آستمر فيه الإنفاق على الدفاع مرتفعاً عام

---

[١]. جواد البكري، ماقبل الكارثة...، مصدر سبق ذكره، ص٩٢.

[٢]. عبد الله رزق، مصدر سبق ذكره.

[٣]. جواد البكري، المصدر السابق، ص٩٢.

٢٠٠٨ إذ بلغ (٧٣٧,٨) مليار دولار، مما أدى إلى عودة العجز في الموازنة الأمريكية إلى التصاعد على نحو(٤٥٨,٥-) مليون دولار في عام ٢٠٠٨[١].

إذ بدأ من عام ٢٠٠٩ العجز في الميزانية الأمريكية ومع وصول حزم التحفيز المالي الضخمة منحى لم يبلغه من قبل، فتعدى العجز التريليون دولار فبلغ (١,٤١٣-) تريليون دولار، وهذا يعني أن نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي تصل إلى نحو(١٠%)[٢].

وفي عام ٢٠١٠ بلغ عجز الميزانية (١,٢٩٤-) تريليون دولار، ونتيجة لتلك التطورات قفز الدين العام الأمريكي إلى مستويات في غاية الخطورة، فبلغ عام ٢٠١٠ (٩٣,٢%)، وفي عام ٢٠١١ بلغ بنسبة (٩٧%) من الناتج المحلي الإجمالي[٣].

ولتتبع مراحل رفع الدين منذ صدور قانون سقف الدين من لدن الكونغرس الأمريكي عام ١٩٣٣ والى الوقت الحاضر وافق الكونغرس على رفع الدين (٩٤) مرة، منها ثلاث عشرة مرة بين الأعوام (٢٠٠١-٢٠١٠) فقط، ومع الوقت تسارعت وتيرة رفع سقف الدين بعد عام ٢٠٠١، إذ قامت إدارة الرئيس روزفلت أول مرة برفع سقف الدين لثلاث مرات في المدة (١٩٣٣-١٩٤٥)، وفي إدارة الرئيس ترومان برفعه مرتين في المدة(١٩٤٥-١٩٥٣)، أما إدارة الرئيس إيزنهاور فرفعت سقف الدين خمس مرات للمدة (١٩٥٣-١٩٦١)، وتبعها إدارة جون كندي برفعه ثلاث مرات، إما إدارة جونسون فقامت برفعه عشر مرات للمدة (١٩٦٣-١٩٦٩)، ثم إدارة نكسون ثمانية مرات في المدة (١٩٦٩-١٩٧٤)، أما إدارة الرئيس فورد فقد رفعته سبع مرات للمدة من (١٩٧٤-١٩٧٧)، كما رفعت إدارة كارتر برفعة لعشر مرات للمدة من (١٩٧٧-١٩٨١)، أما أعلى معدل لرفع سقف الدين فقد قام به الرئيس ريغان للمدة (١٩٨١-١٩٨٩) لثماني عشرة مرة، وفي عهد بوش الأب رفع تسع مرات للمدة (١٩٨٩-١٩٩٣)، أما في عهد كلنتون فرفع إلى ست مرات للمدة (١٩٩٣-٢٠٠١)، وفي عهد بوش الابن تم رفعه لسبع مرات

[١]. محمد إبراهيم السقا، الدين العام الأمريكي، مصدر سبق ذكره.

[٢]. المصدر السابق نفسه.

[٣]. عبد الله رزق، الدين العام الأمريكي وإمكانات تجدد الأزمة، مصدر سبق ذكره.

للمدة من (٢٠٠١-٢٠٠٩)، إما في عهد اوباما فقد رفع إلى ست مرات منذ عام ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٣.[1]

وفي الشكل الأتي يوضح ذلك مع بيان ملاحظة أن في الإدارات الديمقراطية رفع سقف الدين أربعين مرة، أما في الإدارات الجمهورية رفع أربع وخمسين مرة.

الشكل (١)

عدد مرات رفع سقف الدين منذ صدور القانون من الكونغرس الأميركي عام ١٩١٧

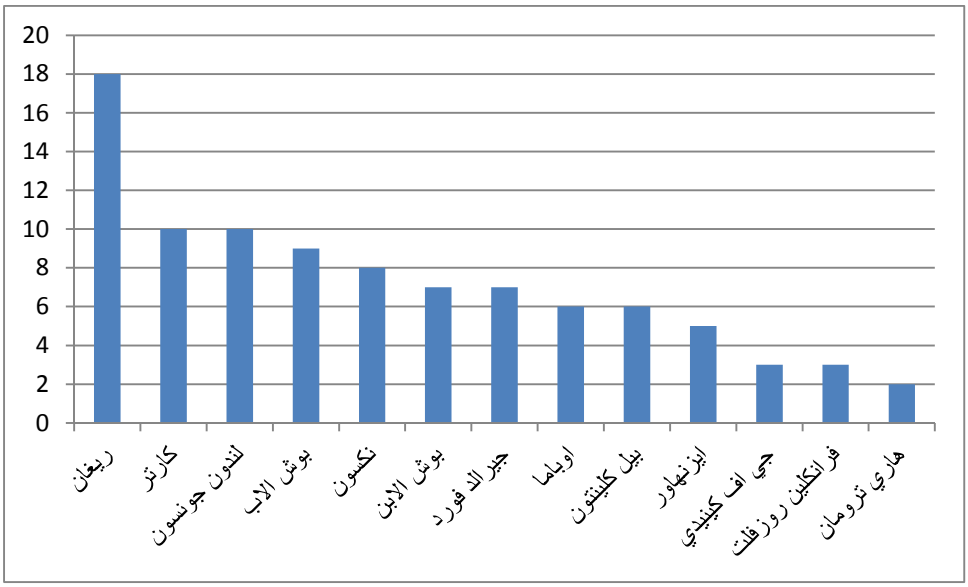

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Source: John Light, The Partisan History of the Debt Ceiling, January 11, 2013, (http://billmoyers.com/2013/01/11/the-partisan-history-of-the-debt-ceiling/).

[1]. John Light, The Partisan History of the Debt Ceiling, January 11, 2013, (http://billmoyers.com/2013/01/11/the-partisan-history-of-the-debt-ceiling/).

١-١-٥: بداية برنامج المنحدر المالي

في تشرين الأول ٢٠١٠ فشل مجلس النواب الأمريكي (ذو الأغلبية الجمهورية) ومجلس الشيوخ (ذو الأغلبية الديمقراطية)، في تمرير مشروع الميزانية الفدرالية لعام ٢٠١١، إذ أسهم الديمقراطيون بعدم تمرير الميزانية لقلقهم من أن تمريرها يساعد الجمهوريين على كسب أصوات أكثر في الإنتخابات التي ستتم في تشرين الثاني من العام نفسه[١].

وفي تشرين الثاني ٢٠١٠ فقد الديمقراطيون ستة مقاعد لصالح الجمهوريين في مجلس النواب، وبالمقابل عني حزب الشاي (Tea Party) في موضوع الدين لعام ويعتقد أن الحكومة ذهبت بعيداً في الاقتراض، لذا كانت أصواته لصالح الجمهوريين، وفي كانون الاول ٢٠١٠ أصدرت اللجنة الوطنية للمسؤولية المالية والإصلاح، والتي شكلها الرئيس اوباما (Simpson–Bowles) تقريرها الذي اقترحت فيه تخفيض العجز الفدرالي إلى (٤) تريليون دولار في الأقل خلال عشرة أعوام، واقترحت فيه أيضاً إجراء تخفيضات على برامج الضمان الاجتماعي، مع آستبعاد الرعاية الصحية للفقراء، فضلاً عن رفع الإعفاءات الضريبية التي أقرت في عهد الرئيس بوش الإبن[٢].

وفي تشرين الثاني عام ٢٠١٠ تم التوصل إلى آتفاق بين إدارة اوباما والكونغرس على تمديد الإعفاءات الضريبية التي أقرت في عهد الرئيس بوش الإبن لسنتين أخريين لتنتهي في٣١ كانون الثاني ٢٠١٣، إذا لم يحدث تغير في السياسة المالية للحكومة.

---

[١]. جواد البكري، ماقبل الكارثة...، مصدر سبق ذكره، ص٩٩.

[٢]. المصدر السابق نفسه، ص ١٠٠.

وفي كانون الثاني ٢٠١١ بدأت لجنة سداسية بآسم (Gang of Six) مكونة من ثلاثة أعضاء جمهوريين وثلاثة أعضاء ديمقراطيين من الكونغرس اجتماعاتها لتنفيذ اقتراحات لجنة[١] (Simpson–Bowles)[٢].

في ١٤ شباط ٢٠١١ سلم الرئيس اوباما ميزانية عام ٢٠١٢ إلى الكونغرس، وتضمنت هذه الميزانية تجميد الإنفاق العسكري على مستويات إنفاق عام ٢٠١٠ نفسه، فضلاً عن خلوها من المقترحات التي جاءت بها لجنة (Simpson–Bowles) بخصوص الإصلاح الضريبي[٣].

في نيسان ٢٠١١، ونظراً لعدم تمرير الكونغرس السابق الموازنة فقد ترك الأمر للكونغرس الجديد، ذي الأغلبية الجمهورية في مجلس النواب، والأغلبية الجمهورية في مجلس الشيوخ، وهنا أرادت إدارة اوباما والديمقراطيون في المجلسين الإبقاء على مستويات الإنفاق نفسها الواردة في ميزانية عام ٢٠١٠، لذا حاول الجمهوريون تخفيض الموازنة التي اقترحتها إدارة اوباما، وبعد الكثير من الجدل، مررت الموازنة المقترحة في الوقت المناسب لتجنب فشل الحكومة في الإيفاء بالتزاماتها المالية الداخلية والخارجية[٤].

وفي ١٣ نيسان ٢٠١١ ألقى الرئيس اوباما خطاباً عرض فيه إطاراً للموازنة الجديدة، ووضع أهدافاً على مدى عشر سنوات يتم عن طريقها آستقطاع مبلغ (٤) تريليون دولار على

---

[١]. وهي خطة واسعة لخفض العجز الاتحادي عن طريق أصلاح النظام الضريبي، وتعتمد على الخطة الصفرية في تطبيق هذه المقترحات وهي:

أ. التخلص التدريجي من الإعفاءات الضريبية.

ب. القضاء على ضرائب الدخل باستثناء ضرائب المرتبات.

ت. القضاء على ضرائب الحد الأدنى البديلة (AMT)

ث. خفض معدل الضريبة على الشركات من (٢٧%) إلى (٢٦%).

ج. زيادة الضرائب على البانزين من (١٣,٥) سنت للتر الواحد إلى (١٥) سنت للتر الواحد.

[2]. Napp Nazworth, Op, cit.

[٣]. جواد البكري، ماقبل الكارثة...، مصدر سبق ذكره ، ص100.

[4]. Wikipedia, the free encyclopedia, United States fiscal cliff, (http://en.wikipedia.org/wiki/United_States_fiscal_cliff).

وفق ماجاء في مقترحات لجنة (Simpson–Bowles)، لكن مكتب الموازنة في الكونغرس آعترض على خطاب اوباما معللاً ذلك بأن ليس في الخطاب تفصيلات كافية تحدد كيفية الاستقطاعات التي ذكرها اوباما ونوعيتها[١].

وفي ١١ أيار ٢٠١١ أعلن الناطق بآسم مجلس النواب (John Boehner) بأن النواب الجمهوريين لن يدعموا أيه زيادة في سقف الدين من دون معجلات مماثلة من التخفيضات في الإنفاق الحكومي على الأقل[٢].

وفي ١٦ أيار ٢٠١١ آرتفع سقف الدين الأمريكي فوق الحد الذي قرره الكونغرس، وبدأ وزير الخزانة الأمريكي (Timothy Geithner)، بآتخاذ محاولات تساعد وزارته في الإستمرار بالإيفاء بالتزاماتها بصورة مؤقتة تسوية الموضوع بين الإدارة والكونغرس، ليشعر الكونغرس أن احتياطاته تكفي فقط حتى آب ٢٠١١ للإيفاء بالتزامات الولايات المتحدة الداخلية والخارجية، إذا ما رفعت سقف الدين قبل ذلك التاريخ.

وفي ١٧ أيار ٢٠١١ ترك السناتور الجمهوري توم كوبورن (Tom Coburn) اللجنة السداسية (Gang of Six) آعترضاً على الأعضاء الديمقراطيين المحجمين عن إحداث تخفيضات مهمة إلى الرعاية الطبية[٣].

وفي ٣١ أيار ٢٠١١ صوت الجمهوريون جميعهم، البالغ عددهم (٨٢) عضواً في مجلس النواب على أنه لا تخفيضات في الإنفاق ولا رفع سقف الدين، وقد شاركه (٨٢) ديمقراطياً في هذا الرأي.

وفي ٢٣ حزيران ٢٠١١ آنسحب زعيم الأغلبية في مجلس النواب الجمهوري ايريك كانتور (Eric Cantor) من مفاوضاته مع نائب الرئيس بايدن، وعلل بوصوله إلى طريق مسدود.

---

[١]. جواد البكري، ماقبل الكارثة...، مصدر سبق ذكره ، ص١٠١.

[2]. Wikipedia, the free encyclopedia,.United States fiscal cliff, Op, cit.

[٣]. جواد البكري، المصدر السابق، ص١01.

وفي ٢ تموز ٢٠١١ آجتمع الناطق بآسم مجلس النواب (John Boehner) بالرئيس اوباما في البيت الأبيض وآقترح أن يكون هناك آجتماع بين الرئيس وكبار أعضاء الكونغرس من الجمهوريين لإبرام صفقة متكاملة تتضمن تخفيضات في الإنفاق الحكومي والإصلاح الضريبي وقد وافق اوباما على هذا المقترح[١].

وفي ٩ تموز ٢٠١١ آنسحب (John Boehner) من المحادثات مع اوباما بسبب الإختلاف على الزيادات في ضريبة الدخل التي آقترحها اوباما.

وفي ١٣ تموز ٢٠١١ أصبح الحديث عن الدين الأمريكي أكثر سخونة، وعرض زعيم الأغلبية في مجلس النواب، الجمهوري ايريك كانتور (Eric Cantor) الفكرة التي كان يرددها مرارا وهي الزيادة المحدودة في سقف الدين، ثم نشبت مشادات كلامية بين ايريك والرئيس اوباما، مما حدا باوباما مغادرة القاعة[٢].

وفي ١٥ تموز ٢٠١١ وعلى الرغم من انسحاب (John Boehner) من محادثات ٩ تموز مع اوباما، إلا أنه دعا إلى مباحثات خاصة تتركز على صياغة صفقة متكاملة يكون بموجبها تخفيضات في الإنفاق الحكومي بمقدار (٣,٥) تريليون دولار، مع إصلاح ضريبي بمقدار(٨٠٠) مليار دولار، والإصلاحات الضريبية تقرها لاحقا لجنة تابعة للكونغرس تتكون من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، وقد وافق الرئيس اوباما على هذا المقترح[٣].

وفي ١٨ تموز ٢٠١١ يعود السيناتور الجمهوري توم كوبورن (Tom Coburn) إلى اللجنة السداسية (Gang of Six) ويعلنون خطة لتخفيض العجز بمقدار (٣,٧) تريليون دولار، تتضمن زيادة الإيرادات وإلغاء الإعفاءات الضريبية[٤].

---

[1]. Napp Nazworth, Op, cit.

[2].THE STAFF, THE FISCAL TIMES, Here's How Our Government Became Completely Dysfunctional: A Timeline, DEC. 31, 2012, (http://www.businessinsider.com/fiscal-cliff-timeline-2012-12).

[3].Napp Nazworth, Op, cit.

[٤]. جواد البكري، ماقبل الكارثة...، مصدر سبق ذكره، ص١٠٤.

وفي ١٩ تموز ٢٠١١ يخبر اوباما كل من (John Boehner) و (Eric Cantor) بأنه يريد زيادة (٤٠٠) مليار دولار كإيرادات إضافية على مقترح اللجنة السداسية.

في ٢١ تموز٢٠١١ تسربت معلومات حول المفاوضات الخاصة بين الرئيس اوباما و(John Boehner) و (Eric Cantor) مما يؤدي إلى انزعاج الديمقراطيين في البيت الأبيض والكونغرس، لكن الرئيس اوباما يطمئنهم أن ليس هناك صفقة تقلقهم[١].

وفي ٢٢ تموز ٢٠١١ يحمل اوباما مجلس النواب مسؤولية تأخير رفع سقف الدين أو الموافقة على خطته الطويلة الأمد في خفض العجز.

وفي ٣١ تموز ٢٠١١ وقبل يومين فقط من موعد سقف الدين النهائي، يتم التوصل إلى اتفاقية عن طريق قرار الكونغرس الخاص بموازنة عام ٢٠١١ زاد بموجبها سقف الدين فقط بما فيه الكفاية لعبور عام ٢٠١٢، بمقدار (١) تريليون دولار، وشكلت لجنة عليا بآسم (Super Committee)[٢]، عملت على خفض إضافي للعجز الحكومي بمقدار (١,٢) تريليون دولار[٣].

وفي ٨ أيلول ٢٠١١ بعد ضغط الرأي العام الأمريكي بوضع خطة لمعالجة معدلات البطالة المرتفعة في الإقتصاد الأمريكي، إذ أعلن خطته لتوفير المزيد من فرص العمل في جلسة مشتركة مع الكونغرس.

وأعلن الرئيس اوباما إن التشريع الذي أقره الكونغرس برفع سقف الدين يتضمن (٤,٤) تريليون دولار كتخفيض للعجز، لكنه يحسب (١,٢) تريليون دولار التي توفر عن طريق عدم توسيع تكاليف الحرب في العراق وأفغانستان، وهي أموال المدخرة نتيجة تخفيض دفعات الفائدة على الدين، ولدفع مبلغ إنفاق إضافي بمقدار (٤٤٧) مليار دولار، تطلب التشريع من لجنة

---

[١]. جواد البكري، ماقبل الكارثة...، مصدر سبق ذكره، ص١٠٤.

[٢]. وهي لجنة مؤلفه من (١٢) عضو من الكونغرس مكلفة لتخفيض (١,٥) تريليون دولار من الديون بمدة ١٠ سنوات.

[3]. Napp Nazworth, Op, cit.

(Super Committee) إيجاد مدخرات إضافية، ولكن مجلس الشيوخ لم يوافق على مقترحات اوباما، أصبحت تلك المقترحات، فيما بعد جزءا من حملته الانتخابية لانتخابات عام ٢٠١٢[١].

وفي ٢١ تشرين الثاني ٢٠١١ أخفقت لجنة (Super Committee) في الوصول إلى اتفاقية، وبدأت التخفيضات في الإنفاق تأخذ مجراها (١,٢) تريليون دولار على مدى عشر سنوات، وتدخل حيز التنفيذ في بداية كانون الثاني ٢٠١٣، وان نصف تلك التخفيضات يأتي من ميزانية وزارة الدفاع.

وفي شباط ٢٠١٢ يوافق الكونغرس والرئيس على تمديد معونات البطالة، وضريبة الدخل إلى نهاية السنة، الأمر الذي يعني أن معونات البطالة ستنتهي وأن أكثر العمال سيبداون بدفع ضرائب أكثر ابتداء من كانون الثاني ٢٠١٣[٢].

وفي ٦ تشرين الثاني ٢٠١٢ أعاد آنتخاب اوباما مدة إنتخابية ثانية، ويبقى مجلس الشيوخ ديمقراطياً ومجلس النواب جمهوريا.

وفي ٧ تشرين الثاني ٢٠١٢ ألقي Boehner خطابا يؤكد فيه إن الجمهوريين منفتحون على رفع الإيرادات جزءاً من المساومة لتفادي المنحدر المالي، ولكن هذه الزيادة في الإيرادات يجب أن تأتي من الإصلاح الضريبي لا من رفع معدلات الضريبة.

وفي ٩ تشرين الثاني ٢٠١٢ ألقي اوباما خطابا يقول فيه بأنه "منفتح لمساومة" بخصوص المنحدر المالي، وإنه ليس متمسكاً بالتفاصيل جميعها، كما قال الناطق بآسم البيت الأبيض (جاي كارني) بان اوباما سينقض أية خطة لا تزيد معدلات الضريبة على أولئك الذين تزيد دخولهم السنوية عن (٢٥٠,٠٠٠) دولار[٣].

---

1. Bob Cusack, Timeline of the 'fiscal-cliff' showdown, January 02, 2013, (http://thehill.com/blogs/blog-briefing-room/news/275121-timeline-of-the-fiscal-cliff-showdown).

2. THE STAFF, THE FISCAL TIMES, Op, cit.

3. Bob Cusack, Op, cit.

وفي ٢٩ تشرين الثاني ٢٠١٢ آقترح اوباما برنامجاً سمي فيما بعد بالمنحدر المالي، وهو عبارة عن حزمة إصلاحات مالية مكثفة ترمي إلى خفض عجز الميزانية بنحو (٦٠٠) مليار دولار، وتتمثل المكونات الأساسية للبرنامج والتكلفة التي ستتحملها الحكومة الأمريكية لتجنب المنحدر عن طريق الإستمرار في الإبقاء على الإعفاءات الضريبية وبرامج الإنفاق، وفقا للجنة المسؤولة عن الميزانية الفدرالية[١].

وأعلن يوم الاثنين ٢٠١٢/١٢/٣١ عن بلوغ الولايات المتحدة الحد الأقصى للاقتراض، فقد أشارت دراسة لمكتب المحاسبة الحكومي أن الصراع حول رفع سقف الدين ترتب عليه خسارة نحو (١,٣) تريليون دولار، إذ وصل الدين العام الأمريكي إلى سقفه الأقصى، الذي بلغ (١٦,٣٩٤) تريليون دولار[٢]، وهنا نبين المكونات الأساسية للبرنامج والتكلفة التي ستتحملها الحكومة الأمريكية لتجنب المنحدر المالي وهي[٣]:

١. آنتهاء الإعفاءات الضريبية التي أقرت في عهد الرئيس السابق جورج بوش، إذ أقرت هذه الإعفاءات في ٢٠٠١ و ٢٠٠٣، والتي يفترض أن تنتهي في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢، وإذا لم يستمر العمل بهذه الإعفاءات فإن معدل الضريبة الحدي الأقصى سيرتفع من (٣٥%) إلى (٣٩,٦%)، كذلك ترتفع بقية المعدلات الأخرى معه، وستنخفض الإعفاء الضريبي للأطفال إلى النصف، وإعادة الضرائب على عوائد العقارات إلى مستويات ٢٠٠١، كذلك سترفع الضرائب على الإرباح الرأسمالية وتوزيعات الإرباح، وتبلغ تكلفة هذا الإجراء لعام ٢٠١٣ نحو (١١٠) مليار دولار، والتكلفة في عشر سنوات (٢,٨) تريليون دولارا.

---

[1]. Charles Riley, Super committee: Who are these guys?, (http://money.cnn.com/2011/08/11/news/economy/debt_committee_members/).

[1]. Charles Riley, Op, cit.

[٢]. محمد ابراهيم السقا، هل تتوقف الولايات المتحدة عن خدمة ديونها، 17 يونيو ٢٠١١، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (http://www.aleqt.com/2011/06/17/article_549871.html).

٢. توسيع نطاق الحد الأدنى للضريبة البديلة، وهذه يدفعها نحو (٤,٤) مليون دافع ضريبة فقط، وهذا التعديل سيشمل نحو (٣٣) مليون دافع للضريبة في ٢٠١٢، وتكلفتها في ٢٠١٣ تصل إلى (١٢٥) مليار دولار، وإجمالي التكلفة في السنوات العشر القادمة (١,٧) تريليون دولار.

٣. وقف الإعفاءات الضريبية على الأجور وبدل البطالة، إذ يمثل الارتفاع الضريبة على الأجور بمقدار (٢%)، في حين سيلغى دفع بدل البطالة مدة أكثر من ستة أشهر، وتقدر تكلفة ذلك في عام ٢٠١٣ بنحو (١١٥) مليار دولار، وفي السنوات العشر بنحو (١٥٠) مليار دولار.

٤. خفض مدفوعات الرعاية الصحية للأطباء، إذ ستخفض مدفوعات الرعاية الصحية للأطباء بنحو(٢٧,٤%)، وتبلغ تكلفة هذا الإجراء في ٢٠١٣ نحو عشرة مليارات دولار، في حين يبلغ إجمالي التكلفة في عشر سنوات (٢٧٠) مليار دولار ابتداءً من عام ٢٠١٣.

٥. بدء الخفض التدريجي في الإنفاق العام، ويتم ذلك بدءاً من الأول من كانون الثاني ٢٠١٣، إذ سيخفض الإنفاق على الدفاع بنسبة (١٠%)، والإنفاق الطارئ بنسبة (٨%) ومدفوعات الرعاية الصحية بنسبة (٢%)، وتبلغ تكلفة ذلك في ٢٠١٣ نحو (٦٥) مليار دولار، وفي عشر سنوات نحو (٩٨٠) مليار دولار ابتداءً من عام ٢٠١٣.

٦. انتهاء الإعفاءات الضريبية الأخرى، إذ ستلغى الإعفاءات الضريبية الأخرى جميعها، مثل المنح الضريبية للبحث والتطوير، وخفض ضريبة المبيعات، التي من المفترض أن تنتهي بنهاية ٢٠١١، وتبلغ تكلفتها (٣٠) مليار دولار في ٢٠١٣، وفي عشر سنوات نحو (٤٥٥) مليار دولار.

٧. ضرائب الرعاية الصحية لاوباما، يتضمن قانون حماية المريض وتقديم الرعاية الصحية بأسعار معقولة في بعض الزيادات في الضرائب، بما في ذلك زيادة (٠,٩%) على أجور أصحاب الدخول المرتفعة، وزيادة الضريبة على دخول الإستثمار، وتبلغ تكلفتها (٢٥) مليار دولار في ٢٠١٣ و (٤٢٠) مليار دولار في السنوات العشر المقبلة.

ووفقاً لهذه التقديرات تقدر تكلفة برنامج مكافحة المنحدر المالي في حال آستمرار الأوضاع المالية كما هو عليه نحو (٨,١) تريليون دولار في السنوات العشر المقبلة.

١-٢: مفهوم المكانة العالمية ومتضمناتها

١-٢-١: في تحديد مفهوم المكانة

تعنى المكانة لغوياً بأنها المنزلة التي يتملى بها صاحب المكانة، والمكانة جمعها مكانات وهي المنزلة ورفعة الشأن، يقال مثلاً (إن فلاناً له مكانة عند قومه) أي يتمتع بمنزلة متميزة عن بقية القوم[١].

أما في القرآن الكريم فقد ورد ذكر المكانة في قولة تعالى (وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَارًا وَأَفْئِدَةً)[٢]، وفي قوله تعالى(إنا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ وَآتَيْنَاهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا)[٣]، ومعنى مكنا بان الله يسر أسباب الملك والسلطان والفتح والعمران وأعطى الإنسان كل ماتحتاج إليه للوصول إلى غرضه من أسباب العلم والقدرة والتصرف والقوة[٤].

أما من الناحية الاجتماعية فيريد بالمكانة (موقع الأفراد أو الأدوار أو الجماعات الاجتماعية على سبيل المثال)، المنازل العليا أو الدنيا بالنسبة إلى الإتحادات الإجتماعية[٥]، وتدخل هذه المواقع ضمن عملية التدرج الاجتماعي بل وضمن عملية التوزيع العمودي للتدرج في السلطة وهذا يعني أن المكانة هي مصدر من مصادر السلطة والقوة وتعطي ميزة مضافة

---

[١]. جماعة من كبار اللغويين العرب، المعجم العربي الأساسي(لأرس)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٩، ص١١٤.

[٢]. سورة الاحقاف، من الآية ٢٦.

[٣]. سورة الكهف، الاية٨٤.

[٤]. محمد علي الصابوني، صفوة التفاسير، (ج٢)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠٢، ص١٧٨.

[٥]. روبرت نيسبت، علم الاجتماع، ترجمة: جريس خوري، منشورات دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٠، ص١٧٧.

لشاغلها، تمنحه قدرة التأثير في الآخرين فهي المقدرة على القيام بالسلوك المطلوب لتحقيق الأهداف[١].

ويعرف (محمد السيد سليم) المكانة ضمن إطار السياسة الدولية بأنها (الأهداف المتعلقة بمركز الوحدة الدولية في النسق الدولي[٢]، وعلاقاتها بالوحدات الأخرى وأوضاع النسق الدولي بصفة عامة)[٣].

وبالنسبة إلى النظام الدولي فإن مكانة الوحدة السياسية في تبيان النسق الدولي يحدد إلى حد بعيد سلوكها تجاه الوحدات الأخرى، فالنسق الدولي يتسم بالترتيب التدريجي للوحدات السياسية، ويتحدد ترتيب كل دولة في هذا النسق طبقاً لمجموعة من المؤشرات التي بمقتضاها تنقسم الدول على وحدات عليا ووحدات دنيا، فإذا تصورنا أن المؤشرات التي تحدد مكانة الدولة في النسق الدولي هي القوة العسكرية، ومستوى التصنيع، والمستوى التعليمي، والأصالة الحضارية، ومستوى الدخل الفردي، بيد أن بعض الوحدات قد تتمتع بمكانه عليا لبعض المؤشرات، ومكانة دنيا للمؤشرات الأخرى، وهي الوحدات التي تتسم بعدم توازن المكانة[٤].

كما يلحظ أيضاً أن المكانة ترتبط بالقوة والهيبة وتقترن بها لاسيما وأن القوة تنضج عن طريق الحيوية الإقتصادية والنفوذ السياسي والقوة العسكرية، وبما أن القوة قيمة نسبية فإن الدول تجري تقييما على وضع قوتها الذاتية بمقارنته مع الوضع في الدول الأخرى، وتستخدم القوة لتوسيع أهداف السياسة الدولية الأخرى، وتحقيق الكفاية الإقتصادية، بينما يراد بالهيبة الدولية

---

[١]. إسماعيل علي سعد، المدخل إلى علم الاجتماع السياسي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٩، ص٢١٠.

[٢]. النسق الدولي هو مجموعة من وحدات سياسية (دول) متدرجة القوة (قوى قطبية – قوى كبرى – قوى من الدرجة الثالثة) خلال حقبة زمنية معينة تتفاعل فيما بينها من خلال الفعل ورد الفعل على نحو يؤدي إلى حالة من الاتزان الدولي(أي توازن القوى أو ميزان القوة)، إذن فالنسق الدولي هو حالة اتزان دولي وآلية تلقائية.

[٣]. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط٢، ١٩٩٨، ص٤٢.

[٤]. إيلاف راجح هادي، مستقبل الدور العالمي لليابان، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٦، ص١٢.

الإحترام الذي يمنحه المجتمع الدولي للدول، وترتكز على تصورات للقوة أو المنافسة أو على السمعة في آحترام الإتفاقات الدولية[١].

وتسعى الدول إلى آتباع سياسة خاصة تسمى بـ(سياسة المكانة)[٢] لتعزيز مكانتها الدولية، وفي هذا الصدد يقول (هانز مورجنثاو) (إن الهدف من تطبيق سياسات المكانة هو التأثير في الدول الأخرى بالقوة التي تمتلكها الدولة فعلياً، أو تريد من الآخرين أن يعتقدوا أنها تمتلكها، وبالإمكان تنفيذ سياسات المكانة عن طريق الأدوات الدبلوماسية وآستعراض القوة العسكرية، وتحقيق سياسات المكانة ظفرها الحقيقي عندما تضفي على الدولة التي تستديمها سمعة دولية واسعة بأنها قوية وبالصورة التي تساعدها على تجنب آستخدام العنف في تحقيق أهدافها، فضلاً عن إبداء عدم الإكتراث بالمخاطر التي يجلبها آستخدام القوة)[٣]، ويعرف (إسماعيل صبري مقلد) المكانة (بأنها السياسة أو السياسات التي تهدف إلى تعزيز مكانة الدولة في المجتمع الدولي وإضفاء نوع من الهيبة عليها، مما يسهل تحقيق أهدافها سواء تمثلت تلك الأهداف في الحفاظ على الوضع الدولي القائم أو في التسلط الامبريالي)[٤].

إن سياسة المكانة التي تسلكها الدول غالباً ما تكون متعمدة ليس فقط للحصول على المكانة بحد ذاتها أو دعم سياسة الوضع القائم، وأنما لتحقيق أهداف أخرى منها[٥].

---

[١]. روبرت كانتور، السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة: احمد ظاهر، مركز الكتاب الأردني، ١٩٩٨، ص ص ٧٤-٧٥.

[٢]. تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول التي تتبع سياسات المكانة، إذ إن من بين أهم أهدافها في الحرب على ما أسمته بـ(الإرهاب) بعد إحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ والعراق عام ٢٠٠٣ ونتائجها وتداعياتها، ونجحت في إجبار ليبيا على نزع البرنامج النووي التي بحوزتها.

[٣]. نقلا عن: إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٧، ص ص ٨٤-٨٥.

[٤]. المصدر السابق نفسه، ص ٨٤.

[٥]. ناجي محمد عبد الله هتاش، مكانة إسرائيل الإقليمية وإحداث ١١ أيلول ٢٠٠١: دراسة في الإمكانيات والفرص، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٠٨، ص ص ٥-٧.

١. المحافظة على الذات والأمن القومي وآستمرار كيان الدولة قويا، كما في السياسات التي تتبناها الولايات المتحدة حالياً.
٢. الإكتفاء الإقتصادي والحفاظ على المستوى المعاشي للسكان، فعدم الاكتفاء ولاسيما في الجانب الغذائي كان ومازل مصدر ضعف لمكانة الدولة.
٣. بلوغ القوة التي لايقصد بها القوة العسكرية فقط، وأنما القوة الإقتصادية والسياسية التي تزيد من الهيبة الدولية، ولا تخلو سياسة المكانة من أخطاء قاتلة، أهمها الإفراط في آستخدام القوة، إذ إن أحد أهم أسباب آنحطاط الإمبراطوريات وانهيارها وتراجع مكانتها هو الإفراط في العظمة الذي ينتج منها الإفراط في آستخدام القوة.

أما فيما يتعلق بالمكانة على مستوى البيئة الإقليمية، فلا تختلف عن المكانة الدولية، سوى أن الأخيرة تبحث المكانة على المستوى العالمي، في حين أن الأولى تبحثها في منطقة أو رقعة جغرافية محددة، كما إن سياسات المكانة المتبعة في كلتا الحالتين تكون واحدة مع آختلاف التأثير في الآخرين، تبعاً للإختلاف في الإمكانيات التي تتوافر عليها القوى الكبرى والقوى الإقليمية، وهنا يرى زبغينيو بريجنسكي أن بعض الدول تحاول الحصول على السيطرة الإقليمية، أو الرسالة الدينية أو الهيبة الإقتصادية، بما يمنحها المكانة الإقليمية المميزة على رأس الهرم الإقليمي، أو ضمن القوى الإقليمية الكبرى، ولتحقيق هذا الهدف لابد من أن يتوافر لها القدر الكافي من عناصر القوة، بما يسمح لها التأثير في الدول الأخرى ضمن الإقليم[١].

ومما تقدم يمكن القول أن مكانه أية دولة سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي لابد أن تتضمن في إطارها قدراً كبيراً من دورها، ومن ثم فعاليتها، أو بمعنى آخر تتضمن الإمكانيات كافة والمقومات المادية التي تؤهلها لتبوء تلك المكانة أو المكانة المتوخاه سواء على الصعيد الإقليمي أم على صعيد الدولي لتوظيف تلك المكانة بالإتجاه الذي يخدم مصلحة الدولة العليا.

[١]. زبيغينو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة: أمل الشرقي، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، ١٩٩١، ص٥٨.

١-٢-2: مفهوم المكانة العالمية والمفاهيم ذات العلاقة

على الرغم من آختلاف بعض المفاهيم والمصطلحات آختلافاً شكلياً ولغوياً، إلا أنها بمدلولاتها تعد متقاربة، لذا عندما نتناول مفهوماً معيناً، علينا أن نميزه عن بعض المفاهيم القريبة له، كي لاتختلط المفاهيم، فمن الضروري التمييز بين مفهوم المكانة وبعض المفاهيم المقاربة كالدور والوظيفة والمركز والنفوذ.

١-٢-٢-١: الدور (Role)

يمكن فهم الدور لغوياً على أنه الحركة في بيئة معينة أو في محيط معين، ويعرف قاموس (ويبستر) مصطلح الدور لغوياً بأنه الجزء الذي يؤديه الشخص في موقف محدد[١].

أما من الناحية الاجتماعية فيمكن تعريف الدور بأنه نظام قواعد آجتماعية تتوجه نحو الفرد وحده ولذاته بصفته عضواً في جماعة أو ممثلاً لطائفة من الأفراد متميزين سيكولوجياً[٢]، وهناك من يرى أنه السلوك المتوقع من شاغل أو لاعب المركز الاجتماعي [٣].

أما على الصعيد السياسي فيلحظ أن نمو الوعي الأكاديمي وتصاعده بأثر المتغيرات النفسية في عملية صنع السياسة الخارجية، أدى إلى أن يصبح الدور الذي يوليه صانع القرار لذاته محط آهتمام العديد من الباحثين في السياسة الخارجية، وحول نوعية الأدوار السياسية الخارجية لصانع القرار تتعدد الآراء والاجتهادات ومنها (فالكر)، إذ آنطلق من رؤية مفادها أن السياسة الخارجية هي السبيل لتحقيق أهداف داخلية، وذهب إلى تصنيف أدوار صناع القرار إلى

---

[1]. new Webster's, Dictionary and the Srurus, U.S.A،lexicon publications, 1993, P862.

[٢]. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٠، ص ٨١.

[٣]. إحسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات، لبنان، ط١، ١٩٩٩، ص ٢٨٩.

خمس مجاميع أساسية كل واحد منها يعبر عن سياسة محددة هي[1]، والشكل (٢) يوضح هذه المجاميع الأساسية.

الشكل (٢)

تصنيف أدوار صانع القرار

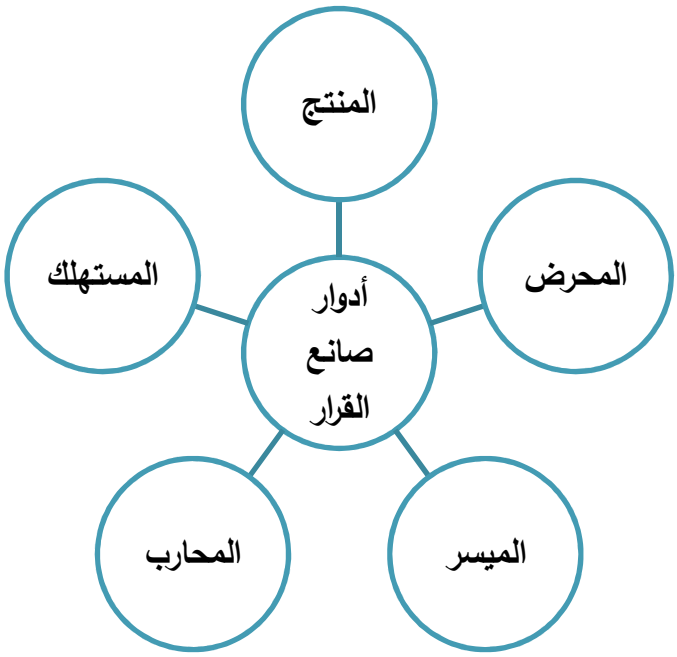

المصدر: الشكل من إعداد الباحث

١. دور المستهلك الذي يصف تلك السياسة التي تجسد تطلع الدولة نحو الحصول على المساعدة من غيرها.

٢. دور المنتج الذي يعكس سياسة تقديم المساعدة إلى دول أخرى.

٣. دور المحارب الذي يعبر عن تلك السياسة التي ترفض طلب المساعدة أو التي تضغط للحصول عليها على الرغم من رفضها.

[1]. ينظر: مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، مطبعة دار الحكمة، جامعة بغداد، ١٩٩١، ص ص ٣٠٧-٣٠٨.

٤.دور الميسر الذي يؤشر تلك السياسة التي تحرص على بناء التبادلات والتوقعات المشتركة بين الدول.

٥.دور المحرض الذي يصف تلك السياسة التي تعمد إلى تمزيق التبادلات القائمة أو التوقعات المشتركة بين الدول.

وعلى صعيد العلاقات السياسية الدولية يتطلب من الوحدة الدولية لكي تتعامل مع النسق الدولي ووحداته المختلفة، أن تحدد الوحدة لذاتها وللآخرين طبيعة موقعها في هذا النسق والوظيفة أو الوظائف الرئيسة التي تؤديها في إطاره بشكل مستمر، وماهية العلاقات الدولية الرئيسة للوحدة، وهو ما يعبر عنه بالدور الذي تؤديه الوحدة في النسق الدولي، وبهذا المعنى فإن لكل وحدة دولية دوراً في النسق الدولي يعد أحد علامات سياساتها الخارجية[١].

ويمكن فهم الدور على أنه محصلة ما تقوم به الوحدة الدولية من أفعال وسلوكيات في ممارسة نشاطها الخارجي بقصد تحقيق أهدافها في السياسة الخارجية، وبهذا فإن الدور يعبر عما يراه صانع القرار بأنه مناسب للوحدة وللوظائف التي يجب أن تقوم بها في المجال الدولي عن طريق قرارات والتزامات وأفعال وغيرها من التصرفات والسلوكيات المختلفة[٢].

وعن طريق هذا التعريف نجد أن أهم العناصر التي يتكون منها الدور هو الهدف الذي تسعى الدولة إلى تحقيقه في سياستها الخارجية، إذ يعرف الهدف في هذه الحالة بأنه الغايات التي تسعى الوحدة الدولية إلى تحقيقها في البيئة الدولية.

ومما تقدم يمكن أن نجمل بأن لكل دولة دوراً معيناً في النسق الدولي، يتناسب مع مكانة الدولة في النسق، كما أن هناك مجموعة من المتغيرات المادية والمجتمعية التي يمكن أن تؤثر في الدور الذي تقوم به الدولة منها المتغيرات الجغرافية المتمثلة بالموقع والمساحة، وتواجد العمق الإستراتيجي، والموارد الإقتصادية والمتغيرات المجتمعية بما تمثله من قيم ثقافية وتقاليد اجتماعية

---

[١]. محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨.

[٢]. زايد عبيد الله مصباح، السياسة الخارجية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الفاتح، ليبيا، ١٩٩٤، ص٦٨.

وتجارب تاريخية تؤثر في تكوين الرأي العام ومن ثم قد تؤثر في دور الدولة، فضلاً عن المتغير العسكري والتكنولوجي، وهي عوامل مؤثرة في تصاعد أو تراجع مكانة الدولة، ومن ثم دورها في الاتجاه المخطط له أو المرسوم، لذا ينطلق الدور من المكانة التي تتمتع بها الدولة وهي نتيجة لها.

١-٢-٢-٢: الوظيفة (Position)

إن مصطلح الوظيفة لغويا يعني ما يقوم به الإنسان من عمل يومي أو مايقدر للإنسان في كل يوم من رزق أو طعام، وجمعها وظائف أي المنصب أو العمل مقابل راتب[١]، ويقال أيضاً وظف وتعني الإلتزام بالشيء فيقال مثلاً وظف الشيء على نفسه ووظف توظيفاً بمعنى ألزمها إياه، ومن هنا نجد أن لهذا المصطلح معنيين في اللغة هما الإلتزام والتقدير[٢].

أما في علم الاجتماع السياسي فإن استعمال مصطلح الوظيفة من دعاة المنهج الوظيفي الذين ذهبوا إلى ربطهم بين الجسم الحيوي والمجتمع، فالمجتمع هو أيضاً كائن حي يتصرف دائماً في سبيل ديمومته على وفق ما ذهب إليه كل من ماينوفسكي وبراون بوصفيهما للتحليل الوظيفي على أنه وسيلة علمية منهجية بالنظر إلى المجتمع بوصفه جسماً عضوياً، فالكل في المجتمع من أجزاء وأفراد يقوم بوظيفته[٣]، بمعنى أن (وظيفة) تدل على مجموعة مهمات تقع على عاتق الشخص الذي يشغل مركزاً ما، فوظيفة الوزير مثلاً تشتمل على ممارسة مسؤوليات متنوعة وإنجاز مهمات مختلفة تبعاً لمركزه السياسي الذي يشغله[٤].

أما بالنسبة للنظرة الجيوبولتكس للوظيفة فإنهم لم يختلفوا عن علم الاجتماع السياسي، وذلك لربطهم مفهوم الدولة بالكائن الحي الذي يؤدي وظيفة معينة مناطة به، إذ يقرن الألماني (فردريك راتزل) بين الدولة والكائن الحي ربطاً وثيقاً، فقد شبه الدولة بالكائن الحي وأن لها وظيفة مماثلة له من حيث النمو وتوسيع رقعتها، كذلك الحال بالنسبة للسويدي (كيلن) الذي وصف الدولة

---

[١]. ناصر سيد أحمد وآخرون، المعجم الوسيط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٦٢٤.

[٢]. محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٣١ .

[٣]. حسان محمد العاني، الملامح العامة لعلم الاجتماع السياسي، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ١٩٦٨، ص٢٢.

[٤]. صادق الأسود، مصدر سبق ذكره ، ص١١٨ .

بالكائن الحي الذي له عدة وظائف يؤديها، فأرض الدولة بالنسبة إلى (كيلن) هي بمثابة جسمها، والعاصمة والمركز الإداري هما قلبها ورئتاها، أما الأنهر والطرق والسكك الحديدية فهي بمثابة الأوردة والشرايين، وكلها أطراف لهذا الجسم، تؤدي وظائفها بشكل يصبح في النهاية كلاً متناسقاً[١].

أما في العلاقات الدولية فيمكن توظيف مكانة دولة معينة لخدمة مصالح دولة أخرى انطلاقاً من موقع هذه الدولة الأولى[٢]، فعلى سبيل المثال إن الولايات المتحدة وظفت العديد من الدول في خدمة مصالحها، وذلك إما عن طريق الدعم اللوجستي الذي تقدمه هذه الدول للولايات المتحدة، أو عن طريق التواجد العسكري الأمريكي الفعلي على أراضيها بشكل قواعد عسكرية، والأمثلة عديدة على ذلك منها دول الخليج العربي وتركيا ودول أسيا الوسطى واليابان وبعض الدول الأوربية.

ومما تقدم يمكننا القول أن الأدوار سلوك فإن الوظائف تمثل نتائج للسلوك، أما المكانة فهي تتميز عن الوظيفة بأنها ثابتة نسبياً على وفق طبيعة المقومات المستندة إليها من قوة عسكرية واقتصادية وجيوبوليتيكية، في حين أن الوظيفة قد تتغير على وفق طبيعة المتغيرات التي تعتمد عليها، أو على وفق تغير المصالح العليا للدولة الموظفة مكانتها باتجاه معين، وبعبارة أخرى إن دور الدولة أو وظيفتها هو نمط غير ثابت من السلوك تبعاً لآختلاف القدرات والتوازنات[٣]، لأن الأدوار والوظائف غير ثابتة وإنما تظهر إلى الوجود ثم تغير محتواها ومركزها.

---

[١]. كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الإستراتيجية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٨، ص ص ٢٠-٢٩.

[٢]. كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص٢٣.

[٣]. هاني ألحديثي، العراق ومحيطه العربي دور العراق كموازن إقليمي، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد (٦)، مركز الدراسات الدولية، بغداد، ١٩٩٩، ص ٥٧.

١-٢-٢-٣: المركز (Center)

من الناحية اللغوية تعني كلمة مركز وسط الدائرة أو المقر محل الإقامة أو العمل، وجمعها مراكز، أما المركزي فهو الموقع المنسوب إلى المركز، أما المركزية فهو نظام ينص على حصر الإدارة العامة لبلد ما في يد شخص أو فئة[١].

أما من الناحية الاجتماعية فإن المركز الاجتماعي هو المكان الذي يحتله الشخص في بيئة اجتماعية على النحو الذي يقدره المجتمع ويقيمه، وتبعاً لذلك فإن كل شخص يملك مركزاً إجتماعياً[٢].

كما إن المركز الاجتماعي الذي يشغله الشخص هو الذي يحدد طبيعة تصرفاته المتوقعة أو دوره الاجتماعي أي النشاطات والفعاليات التي يقوم بها بعد إشغاله مركزه[٣].

والواقع إن سعي الدولة نحو المركز الدولي المتميز أو سعيها للقيادة الإقليمية أو الدولية يتطلب منها امتلاك الموارد والخصائص التي تمكنها من آتباع سياسة خارجية نشيطة تجاه معظم القضايا الدولية، كالمساحة، والسكان، والموارد الإقتصادية والعسكرية والتكنولوجية[٤]، كما هو الحال في مركز القطب الواحد الذي تشغله الولايات المتحدة اليوم، أو ربما الصين على المدى القريب.

ومما تقدم نبين أن السلوك المتوقع من الفرد في الجماعة وهو الجانب الحركي أو المادي لمركز الفرد، بينما يشير المركز إلى ما هو أعلى منه وهو مكانة الفرد في المجتمع[٥]، كما أن

---

[١]. ناصر سيد أحمد وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٥٠٩ .

[٢]. صادق الأسود، مصدر سبق ذكره، ص ١٢١.

[٣]. إحسان محمد الحسن، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨٩.

[٤]. محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧.

[٥]. أحمد خورشيد النورجي، مفاهيم في الفلسفة والاجتماع، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ١٩٩٠، ص ١٣٤.

الدور يشير إلى أنموذج السلوك، فقد يكون للشخص أكثر من دور واحد، وذلك لإشغاله أكثر من مركز واحد، أي لكل مركز دور محدد له منطلقاً من مكانة ذلك اللاعب في النظام الذي يحتويه، أما المكانة فهي ذات علاقة وثيقة بمركز الدولة، وذلك لأن تمتع الدولة بمكانة مرموقة من حيث آمتلاكها لمقدرات القوة الإقتصادية والعسكرية والسياسية يؤدي إلى تصاعد مركزها ومن ثم دورها بالتأثير في دول المنطقة سواء إقليميا أم عالمياً، وبالعكس فإن آفتقار الدولة لمقدرات أو مقومات الدولة القوية يؤدي إلى تراجع مكانة الدولة ومركزها ومن ثم يقل تأثيرها في المنطقة، بل يكاد يكون معدوماً.

١-٢-٢-٤: النفوذ (Influence)

إن كلمة نفوذ في اللغة العربية تعني التأثير والسلطة، ويقال أن فلاناً متنفذ عند الحاكم، بمعنى لديه تأثير فيه أو يؤخذ برأيه[١].

أما في علم الاجتماع فتعني كلمة النفوذ آمتلاك قوة آجتماعية ضمن نسيج العلاقات الاجتماعية يمكن المرء من تنفيذ رغبته مهما كانت مدى شرعيتها ومطابقتها للقوانين الاجتماعية، ويعرف (ماكس فيبر) النفوذ بأنه (كل فرصة أو إمكانية ضمن العلاقات الاجتماعية، تسمح للشخص بتنفيذ رغبته الخاصة، حتى لو كانت ضد مقاومة ما، وبغض النظر عن أساس هذه الفرصة)[٢].

ويمكن تعريف النفوذ بأنه القدرة الأحادية سواء أكانت مباشرة أم إيحائية أو حتى كامنة لشخص ما على إحداث تغيير ملحوظ في حياة بعض الأشخاص، وتعد قوانين النفوذ والسلطة تفسيراً للتطور، يستخدم من بعض الأفراد بهدف جعل الأفراد أكثر راحة ضمن البنية الاجتماعية لمجتمعه[٣].

---

[١]. ناصر سيد أحمد وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٥٨٧.

[2]. Hans J. Morgenthall , politics Among Nations , 5 thed , New York , Altred A. Kreptp, P 140.

[٣]. محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص٤٨.

أما على صعيد العلاقات الدولية ينصرف النفوذ إلى تصور صانع السياسة الخارجية لمركز وحدته الدولية في النسق الدولي، ويقصد بذلك تصوره للمجالات الرئيسة التي تتمتع الوحدة الدولية فيها بنفوذ، ودرجة النفوذ التي تتمتع بها الوحدة، فقد يتصور صانع السياسة الخارجية أن المجال الرئيس لدوره هو المستوى الإقليمي أو المستوى العالمي، وفي كل مستوى يقدم تصوراً لدرجة النفوذ المتوقعة[١].

إن المتتبع للتاريخ سيتضح له ولأول وهلة أن أشكال النفوذ كانت تتخذ في السابق عن طريق القوة وآستخدامها، فالدول الإستعمارية سابقاً كانت تبحث لها عن مناطق نفوذ متجسدة بالمستعمرات التي آحتلتها سواء أكانت في أسيا أم أفريقيا أم أمريكا اللاتينية، وذلك كله كان يتم عن طريق القوة، أما اليوم فإن ممارسة النفوذ لاتحتاج بالضرورة لممارسة إكراه عن طريق القوة أو التهديد بها، وأصبح في الكثير من الأحيان يطلق على النفوذ آسم (تأثير) مع أن بعض المؤلفين يعد التأثير مصطلحاً أكثر عمومية في حين أن النفوذ هو ممارسة قصديه للتأثير في شخص معين[٢].

أما عن علاقة النفوذ بالمكانة الدولية فيمكننا القول بأنه إذا كانت الدولة تتمتع بمكانة آستراتيجية، فإن هذا يؤهلها إلى ممارسة نفوذ في المنطقة المتواجدة فيها سواء أكان إقليميا كنفوذ إيران في الخليج العربي مثلاً أم عالمياً كما هو الحال مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وعن طريق ما تقدم يمكن القول أن هناك علاقة وثيقة مابين المكانة من جهة، والمصطلحات الأخرى ذات العلاقة وهي (الدور، والوظيفة، والمركز، والنفوذ) من جهة أخرى، فإذا كانت المكانة تشير إلى مكانة الدولة وموقعها في النسق الدولي، فإن الدور يشير إلى السلوك الفاعل الصادر عن تلك الدولة في هذا النسق، والذي يتضمن إدراك صناع القرار لمواقع بلدانهم في النظام الدولي، ليتم بعد ذلك تحديد القرارات والأنشطة والإلتزامات والأحكام

---

[١]. محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص٤٨.

[٢]. هاجر أبو القاسم محمد الهادي، مفهوم السياسة والقوة، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع http://www.ashorooq.net/index.php?option=com_content&view=article&id=15897:20 11-05-22-12-34-53&catid=41:2008-07-30-07-11-08&Itemid=33).

والأعمال المناسبة لبلدانهم، وللأدوار التي ينبغي أن تقوم بها على أسس ثابتة في النظام الدولي أو في النظام الإقليمي، فكلما آمتلكت الدولة المقومات المادية والمعنوية المتمثلة بالقوة العسكرية والإقتصادية والسياسية والجيوبوليتيكية، كلما آمتلكت مكانة متميزة عن بقية الدول، ومن ثم فإن هذه المكانة سوف توظفها الدولة للقيام بدور يتناسب والمكانة التي تتمتع بها، لتصل بعد ذلك إلى المركز الدولي الذي يليق بقدراتها ومكانتها ومن ثم تمارس نفوذها إقليمياً أو عالمياً.

١-٢-٣: متضمنات المكانة العالمية

لكي يكون التأثير لأية دولة أو إقليم لابد له أن يستند على متضمنات آستراتيجية تؤثر في سياسات الدول الأخرى بفعل الإمكانيات والقوة التي لاتنحصر في القوة العسكرية فحسب، بل تشمل قدرات الدولة المادية والمعنوية كلها، وقد تفعل العوامل الداخلية أو الخارجية أثرها في تحديد وتغيير مستوى مكانة أية دولة، سواء أكانت مكانة دولية أم إقليمية أم جعلها من مستوى المكانة الدنيا[١].

إن متضمنات المكانة التي يمارسه إقليم ما أو دولة ما يعتمد على تفاعل مجموعة من المتغيرات المادية والمجتمعية التي في ضوئها يدرك صناع القرار مستوى المكانة التي تتمتع بها دولهم، ويمارسون في ضوء ذلك أدوارهم وتحقيق غايات سياساتهم الخارجية[٢].

وهنا يمكن تصنيف متغيرات أو عناصر قوة الدولة التي في ضوئها تتحدد متضمنات المكانة للدولة وهي:

١-٢-٣-١: المتضمن الجغرافي

[١]. ساجد شوقي، مكانة إيران الإقليمية والدولية ومكونات القوة، نشرة شؤون إيرانية، العدد(٢٤)، مركز الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة، ٢٠٠٧، ص٦.

[٢]. هاني اليأس خضر الحديثي، سياسة باكستان الإقليمية ١٩٧١-١٩٩٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص٤٢.

تعد الجغرافية من أكثر العوامل الطبيعية ديمومة في بناء القوة القومية وفي اعتبارات السياسة الدولية[١]، إذ تشمل العوامل الجغرافية مجموعة من العوامل الفرعية أهمها الموقع الجغرافي والمساحة والتضاريس، وتؤثر هذه العناصر في السياسة الخارجية للدولة، ومن ثم تحديد مستوى المكانة بشكل مباشر أو غير مباشر، وذلك عن طريق تأثيرها في عناصر قوة الدولة التي تؤثر بدورها في مركز الدولة ومكانتها الدولية، وتنفيذ سياستها الخارجية ومدى الخيارات المتاحة للدولة في صياغة تلك السياسة[٢].

١-٢-٣-١-١: الموقع

يقصد به دراسة موقع الدولة فلكياً أي بالنسبة لخطوط الطول والعرض، ودراسة الموقع بالنسبة للماء واليابسة والدول المجاورة، ويؤكد الجغرافيون والسياسيون ضرورة إدراك قيمة الموقع الجغرافي الفعلية إدراكاً مرناً، يأخذ بنظر الإعتبار المتغيرات المؤثرة في نحو مباشر وغير مباشر بهذه القيمة[٣]، وفي الواقع إن كل موقع جغرافي ثابت على الكرة الأرضية، ولكن قيمته السياسية تتغير في إطار علاقته بالإقليم أو الدولة بجيرانها[٤].

وبالنسبة لعلاقة الماء أو الموقع البحري بالموقع الجغرافي وأثره في مستوى المكانة، فمكن القول أن البحار والمحيطات تؤثر بشكل بالغ في قوة الدولة والإقليم، وتزيد من أهميتها وترفع من مستوى مكانتها في الخريطة السياسية، فالدولة البحرية تحظى بمكانة متميزة مقارنة بنظيراتها الدول القارية، فلا توجد دوله ذات مكانه عظمى حالياً إلا والشخصية البحرية هي الطابع الطاغي عليها[٥].

---

[١]. كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص١٥١.

[٢]. فاضل زكي محمد، السياسة الخارجية وإبعادها في السياسة الدولية، مطبعة شفيق، بغداد، ط١، ١٩٧٥، ص ص ١٠٠-١٠١.

[٣]. صلاح الدين الشامي، دراسات في الجغرافية السياسية، منشاة دار المعارف، الإسكندرية، ط٣، ١٩٨٢، ص ٥٢.

[٤]. سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، ٢٠٠٠، ص١٣٣.

[٥]. نافع القصاب وآخرون، الجغرافية السياسية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، ١٩٨١، ص١٣٨.

وهناك عوامل كثيرة تشجع الدول في التوجه نحو البحار، ومنها تطور أدوات الملاحة والسعي لإنشاء المرافئ والموانئ التجارية والعسكرية والدوافع الإقتصادية كالحاجة للموارد الأولية...الخ.

١-٢-٣-١-٢: المساحة

تعد المساحة عنصراً من عناصر القوة المكانية للدولة بوصفها تمثل المجال الحيوي للإقليم السياسي، طالما أن عامل المساحة يحدد إمكانيات الدولة المادية ومواردها المعنوية، إذ له تأثير غير مباشر من الناحية النفسية لقوة الدول[١]، فمن الناحية العسكرية فإن سعه المساحة تتيح فرص نشر الموقع الإقتصادي الحيوي لاسيما الصناعي على آمتداد إقليمها مما يساعد على تحقيق أهداف آستراتيجية ايجابية لصالح الدولة[٢].

وقد تتحول المساحة في بعض الأحيان سلبياً في حالة غياب الإمكانية الإقتصادية والعسكرية ووجود التمزق الاجتماعي والتخلخل السكاني، ومن هنا لايشترط دوماً أن يضفي الحجم الواسع على مساحة الدولة التي تتميز به سمة الفاعلية والتأثير الدوليين والمكانة المتميزة[٣].

١-٢-٣-١-٣: الحدود

لطول الحدود وطبيعتها آثار جمة على مكانة الدولة العسكرية والإقتصادية وقوتها، فمناطق الحدود تكون مصادر ثروة طبيعية، لكن الحدود الطويلة وغير المتعبة جغرافيا والمشتركة مع

---

[١]. محمد أزهر سعيد السماك، الجغرافية السياسية الحديثة، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٩٣، ص٤٣.

[٢]. سعد حقي توفيق، مصدر سبق ذكره، ص١٣٧.

[٣]. مازن إسماعيل الرمضاني، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٥٢-١٥٣.

أكثر من دولة قد تكون مصدر وهن أمني، ويتطلب الدفاع عنها بناء عقيدة وقوة عسكرية تتواءم مع حقيقة الحدود وواقعها[١].

فضلاً عن أن مساحة الدولة ووجود العمق الإستراتيجي في هذه الدولة أو تلك يؤثر في فاعليه الدولة إزاء التهديدات الموجهة إليها[٢]، وعلية فإن الموقع الجغرافي يشكل الركيزة الأساسية في تكوين قوة الدولة القومية ومكانتها.

١-٢-٣-٢: المتضمن الإقتصادي

تعد الموارد الإقتصادية التي تشمل الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة للدولة أو الإقليم، التي تعتمد عليها الدولة في بناء قوتها وهيبتها ومكانتها الدولية التي تشكل الأساس المادي للنمو الإقتصادي الذي يمكنها من الدخول في علاقات آقتصادية مختلفة مكثفة ويؤثر في قدرة الدولة على دخول سباق التسلح أو دخول الحروب[٣]، إذ تشكل المتغيرات الإقتصادية إلى جانب القدرة العسكرية المصدر الأساس في تحديد مكانة الدولة وقوتها.

وهناك علاقة وطيدة بين تعاظم القدرة الإقتصادية والإنتاجية والمكانة والمركز الذي تشغله الدولة في النظام السياسي الدولي في وقت محدد، ومن هنا أضحى فعل كل دولة يتوقف على مقدره جسدها الإقتصادي وقوته وسلامته[٤].

فالإقتصاد يلعب دوراً رئيساً في الحياة الدولية وفي تحديد مستوى المكانة العليا أو الدنيا لدولة أو إقليم ما، فهو المحرك لكل شيء بما في ذلك السياسة[٥]، ولاتعد الدولة قوية بمجرد

---

[١]. كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص١٥٩.

[٢]. إسماعيل صبري مقلد، مصدر سبق ذكره، ص١٧٤.

[٣]. شيماء عادل فاضل القره غولي، الدور الإقليمي للعراق والمتغيرات الدولية: دراسة مستقبلية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٠٢، ص١٠.

[٤]. مازن إسماعيل الرمضاني، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٦٥-١٦٦.

[٥]. برهان الدجاني، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واحتمالات المستقبل، ورد في: ظافر حمدي كنعان وآخرون، هموم اقتصادية عربية (تنمية- التكامل-النفط-العولمة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ١٠٨.

آمتلاك الموارد الإقتصادية والطبيعية، وعندما لاتمتلك التكنولوجيا اللازمة والصناعة المتقدمة، ويعد النفط من أهم مقومات بناء قوة مكانة الدول والإقليم وتحديد مستواها[١]، ويمكن القول أن الموارد الإقتصادية تؤثر تأثيراً كبيراً في تحديد مستوى المكانة العليا (الدولية والإقليمية) أو الدنيا.

١-٢-٣-٣: المتضمن العسكري

يراد به مجموع الإمكانات والموارد العسكرية المادية وغير المادية المتوافرة للدولة في وقت ما، مثل حجم التسلح ونوعه، والإنفاق العسكري، والإنتشار العسكري الذي حققته الدولة، والعقيدة العسكرية[٢]، التي تستطيع الدولة حشدها للمعركة، ومقوماتها العامل الجغرافي والإقتصادي والتكنولوجي، وآستعمال القوة كان ومازال وسيبقى يحتل مكانة بارزة في العلاقات الدولية[٣].

وتعد القوة العسكرية من العوامل المهمة من أجل البقاء لهذا أعطيت لها المكانة الكبرى في العلاقات الدولية، التي تلعب دوراً مهماً في تحديد مستوى المكانة، وتعد هذه القوة عرضة للتغيرات والثورات التكنولوجية، على عكس الجغرافية والعامل الإقتصادي اللذان يعدان أكثر ثباتاً، وعلية فإن طبيعة السياسة الدولية التي تركز على سياسة القوة، تدفع بالدول إلى السعي لكي تصبح دول نووية لما تحققه القابلية العسكرية من كسب في مجال العلاقات الدولية[٤].

١-٢-٣-٤: المتضمن العلمي والتكنولوجي

حقق التقدم التكنولوجي تغيرات جوهرية في حياة الإنسان والمجتمع، وآتسع مداها ليشمل ميدان الدبلوماسية والإستراتيجية والثقافة والإقتصاد...الخ، وشكل الهرمية الدولية، بما تغير وألغت الابتكارات العلمية عامل المسافة بين الوحدات الدولية[٥].

---

[١]. إسماعيل صبري مقلد، مصدر سبق ذكره، ص١٨١.

[٢]. برهان الدجاني، مصدر سبق ذكره، ص ١١٠.

[٣]. محمد موسى، أضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي، ج١، دار البيارق، بيروت، ١٩٩٣، ص ٣٧.

[٤]. كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٧، ص ص ١٤٩.

[٥]. سعد حقي توفيق، مصدر سبق ذكره، ص١٦٨.

وأضحى المستوى العلمي والتكنولوجي يشكل متغيراً أو عاملاً مهماً في بلوغ المكانة الدولية وأخذت المجتمعات المرتبطة بالتكنولوجيا تتسارع بشكل مضطرد في التغيير، كما فتحت الثورة العلمية والتكنولوجية آفاقاً جديدة في التنافس الدولي لآمتلاك أو تقسيم الموارد خارج القارات، وأصبحت آستراتيجية التوقع والتخطيط هي الإستراتيجية الحاكمة لمستقبل المعلوماتية[١].

ومما تقدم فإن التقدم العلمي والتكنولوجي أصبح له من العوامل التي تساعد على بناء قوة الأمم، وتزيد من مستوى مكانتها، فالدول التي بلغت مرحلة مهمة من التكنولوجيا والعلم والتصنيع وإنشاء الأسلحة الثقيلة أصبحت في مستوى المكانة العليا.

١-٢-٣-٥: المتضمن الإجتماعي والثقافي

يعد المتضمن او المتغير الإجتماعي من العوامل المؤثرة في تحديد مستوى المكانة وآتجاهات الأمن القومي، بما توفره من إمكانات القوة أو ماتفرزة من أسباب ضعف قد تهدد بناء الدولة وتركيبتها الاجتماعية، فالعامل الإجتماعي يؤدي إلى الإستقرار في الداخل وعكسه يقود إلى ضعف مكانة الدولة وعدم آستقرارها، فالدولة التي يحضى نظامها السياسي بدعم إجتماعي داخلي تكون قادرة على تنفيذ قرارها السياسي، والعكس من ذلك يؤثر بشكل سلبي في مكانة الدولة وعملية صنع القرار السياسي[٢].

كما إن قوة الإقليم ومكانتها بمستويات الثقافة والعلم والأمية لدى سكانها، فكشفت العقود الأخيرة تطورات سريعة في مضارب العلوم الطبيعية والإنسانية قد درت منافع كبيرة على المجتمع والدولة من النواحي السياسية والإقتصادية والعسكرية والاجتماعية، وغدا تقدم الأمم والدول يقاس بعدد مؤسساتها العلمية ونوعيتها وإن مستوى الإستقرار والنضج السياسي للأنظمة السياسية

[١]. فاطمة الزهراء سالم محمود، اثر المعلوماتية في تفعيل الدور التنموي للبشرية، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٦٦)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩، ص٤٩.

[٢]. كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الإستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص١٩٨.

وخصائص الأفراد المعنيين بالقرارات لها أثرها الفاعل في صواب القرار، إذ يؤثر الإنسجام بين أقنية صنع القرار في قوة الدولة ومكانتها من حيث التزاماتها بقراراتها وإيفائها لها[1].

[1]. كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الإستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٠٢-٢١٠.

٢: مقومات المكانة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية

تمهيد:

على وفق دراسة الإطار النظري في البحث والتعرف على أهمية كل مفهوم في الفصل الأول بشكل عام، والمكانة العالمية بشكل خاص، بدءاً بالحديث في هذا الفصل عن مقومات المكانة الأميركية، ففي رأي أبرز الخبراء الإستراتيجيين الأمريكان أنها متنوعة، فهي آقتصادية لدى (بول كينيدي وروبرت جيلبن)، وتكنولوجية وثقافية لدى (هنتغتون)، وسياسية وعسكرية لدى (كيسنجر و برجنسكي).

إذ يرتكز الأداء بالضرورة على جملة من مقومات القدرة، التي ترتبط بمحصلة التفاعل الإيجابي بين كمية الإمكانات الموضوعية ونوعيتها، ومدى آستعداد الولايات المتحدة الذاتي لتحمل الكلفة المتوقعة والناجمة عن آستخدامها لهذه الإمكانات.

ويمكن القول أن مقومات القدرة لا تعدو أن تكون في واقع الأمر، إلا بمثابة الإنعكاس لقدرة الدولة على الفعل، كما إنها تمثل من زاوية أخرى الأدوات والوسائل المؤثرة في قرارات الدول الأخرى.

ومن هنا يمكن التطرق إلى مقومات المكانة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية وهي السياسية والثقافية، والمقوم الاقتصادي، والمقوم العسكري ثم المقوم التكنولوجي.

٢-١: مقومات المكانة السياسية والثقافية الأمريكية

٢-١-١: مرحلة ما قبل الحرب الباردة

آنتهجت السياسية الأمريكية في هذه المرحلة نهجاً إنعزالياً وسم تأريخ الولايات المتحدة الأمريكية بآتجاه فكري ظل مؤثراً لمدة طويلة بالإعتماد على مبدأ مونرو ومبادئ ولسن الأربعة عشر.

٢-١-١-١: مبدأ مونرو

يعد مبدأ مونرو من أهم المبادئ التأريخية التي تأسست على أصولة السياسة الأمريكية بصورة متميزة عما كان سائداً في العالم القديم، إذ أوضح مونرو في رسالة الى الكونغرس عام ١٨٢٣، إن النظام السياسي للقوة الحليفة يختلف بصورة أساسية عن النظام في الولايات المتحدة وعلية صاغ السياسة الخارجية على أساس ومبادئ دائمة وهي[١]:-

١. عدم التدخل في المشاكل الأوروبية.
٢. عدم السماح لهذه الدول بالتدخل في السياسة الأمريكية أو في بناء الحضارة الأمريكية الجديدة.
٣. معتبراً من ذلك إن هدفنا يجب أن يكون تهيئة نصف الكرة الأرضية مكاناً للحرية.

آهتمت على وفق هذا المبدأ بالابتعاد عن العالم القديم والتمتع بالحرية وعدم الإشتراك بالصراع الإستعماري الأوروبي، ومع ذلك استطاعت أن تحقق تحركات سياسية خارجية

[١]. بروستر.ك.ديتي، نظرة شاملة على السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: ودودة عبد الرحمن بدران، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٥، ص ص ٣٣-٣٤.

مهمة مستغلة طبيعة الوضع العالمي في ذلك الوقت، وكانت توحي بأنها تتمتع بدرجه من الوحدة والإصرار[١].

كما آتسمت السياسة الأمريكية آنذاك بالبساطة والتعقيد في أن واحد، إذ إن منطق المصلحة القومية الذي آعتمد على وجود الولايات المتحدة في إقليم جديد ومتسع آتسم بالبساطة، لكن المبادئ التي حاول رواد السياسة الأمريكية مثل (واشنطن، ومونرو، وهاملتون) صياغته كان رائداً وغير مسبوق مما جعله يتسم بالتعقيدات في أثناء التطبيق، إذ بدأ وكأنه مصمم خصيصاً لبيئة وطموحات الولايات المتحدة الأمريكية[٢].

٢-١-١-٢: مبادئ ولسن الأربعة عشر

تعد تلك المبادئ الإرث الذي تتباهى به السياسة الخارجية الأمريكية، فهي التي نقلت الولايات المتحدة الأمريكية من الإنعزالية إلى الإنغماس في الشؤون الدولية.

إذ طرح ولسن مجموعة من المبادئ التي تم في ضوئها تسوية الحرب العالمية الأولى، ففي الخطاب أمام مجلس الشيوخ عام ١٩١٧ أوضح الأفكار الرئيسة التي تضمنتها المبادئ الأربعة عشر ومنها، (حقوق الحياد، وتجنب الأحلاف، وتخفيض من القوات النظامية في الجيش والبحرية في وقت السلم، كما اقترح آشتراك الشعب والحكومة مع الأمم المتحضرة في العالم، وضمان آستمرار السلام)[٣].

وآنطوت مبادئ ولسن على تناقضات منها (الابتعاد عن الأحلاف من جهة، والمشاركة في حفظ السلم الدولي من جهة أخرى)، كما أوضح ولسن بأن لا يوجد تناقض،

---

[١]. بيار ميكال، تاريخ العالم المعاصر (١٩٤٥- ١٩٩١)، ترجمة: يوسف دومط، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٣، ص ٥٩.

[٢]. مراسوا عزيغوار، المذاهب الأخلاقية الكبرى، ترجمة: قتيبة المعروفي، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٨٤، ص ٩٧.

[٣]. مارسيل ميرل، السياسة الخارجية، ترجمة: خضر خضر، جروس برس، بيروت، بلا سنه، ص ١٥٩.

وإنما يدخل ذلك في صلب تقاليدنا وسياستنا كأمه تسعى إلى تحقيق ما تدافع عنه، لأن الحياد لم يعد ممكناً ومرغوباً فيه حينما يتعلق الأمر بسلام العالم وحريته، وعليه فإن سبب دخول الولايات المتحدة في الحرب العالمية الأولى (على وفق وجهة نظره)، بأن الولايات المتحدة رأت أنها صاحبة الحق في الإشتراك في ترتيبات العالم كسبيل مختار لوضع خطط مستقبلية على وفق مبادئ العالم الجديد[١].

فإنقادت السياسة الأمريكية ليس لما خطط لها ولسن، وإنما آنغمست في سلسلة من التحالفات والتحالفات المضادة، كذلك في المعادلات المعقدة للمصالح الدولية التي أدت في النهاية إلى دخولها في الحرب العالمية الثانية وظهورها قوة عالمية[٢].

ومما تقدم يمكن إيجاز ذلك بأن مبادئ ولسن الأربعة عشر لاتزال تنهل منها السياسة الأمريكية، فالسمة (الأخلاقية المثالية) التي تمتعت بها لاتزال الأسلوب الأكثر جاذبية لخطاب السياسة الخارجية الأمريكية، وعبارات الحرية والديمقراطية والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين ماتزال الخط العام لتلك السياسة مع إجراء العديد من التطورات التي تتلاءم مع التحديات الدولية التي تواجه مصالح أمريكا، أما بالنسبة إلى التحالفات الدولية نجد أن الإنتقائية والمصلحة هما القطران المهمان اللذان تحدد على أساسهما الولايات المتحدة ما يضرها وما ينفعها من تلك الأحلاف والتكتلات السياسية.

---

[١]. نقلاً عن: ولاس ايروين الصقير، أضواء على السياسة الأمريكية في العالم، ترجمة: نور الدين الزراري، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٢٤٣.

[٢]. بول كندي، نشؤ وسقوط القوى العظمى، ترجمه: مالك البديري، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٤، ص ٧٢.

٢-١-٢: مرحلة الحرب الباردة

آتجهت الولايات المتحدة الأمريكية مع نهاية الحرب العالمية الثانية نحو الدخول المكثف في المعاهدات الدولية كمعاهدة حلف شمال الأطلسي، والسعي إلى إنشاء الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، كما آتجهت إلى إعادة تنظيم مؤسسات دفاعها وسياستها الخارجية[١]، فإنها محكومة في إطار ثبات المصالح الأمريكية في العالم، ومقيده أيضاً بالإعتبارات الداخلية في المجتمع الأمريكي وتأثير جماعات الضغط فيها[٢].

وقد تميزت هذه المرحلة بسياسة الشمول والقوة، فالشمول يعني إن حدود المسموح وغير المسموح قد تلاشت أمام متطلبات الصراع بين القوى العظمى، لاسيما بعد أن أدركت الولايات المتحدة أن عليها إن تهتم بالقضايا العالمية كلها، على آختلاف أنواعها وأن تحسم نهايتها بما يخدم القوة الأمريكية، أما ميزة القوة[٣] فتعنى إن القوة هي المبدأ الأساس الذي تقوم علية السياسة الأمريكية، وهو ما عززته كتابات معظم المفكرين الأمريكيين أمثال هنري كيسنجر إذ يرى (إن طبيعة الظروف الدولية المصاحبة للصراع مع (الاتحاد السوفيتي السابق) كانت تدفع الولايات المتحدة آنذاك إلى ضرورة الإنغماس في الشؤون الدولية)[٤].

فمرحلة الحرب الباردة هي في حقيقتها نتيجة حتمية لانفلات القوة الأمريكية من قيود الداخل والخارج في مرحلة الحرب العالمية الثانية، إن النصر الذي حققته في الحرب

---

[1]. Donaldj.puchala, Teory and Hstory in Inter national Relations. Op. cit. p 34.

[٢]. سيد أبو نصيف احمد، الهيمنة الأمريكية: نموذج القطب الواحد وسيناريوهات النظام العالمي الجديد، مجلة عالم الفكر، العدد(٣)، المجلد (٣١)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٣، ص ١١.

[٣]. القوة (Power) هي ببساطة القدرة على التأثير على الآخرين وإخضاعهم لإرادة القوي الفاعل، لذلك فالأقوياء في أي موقف اجتماعي كان أم سياسي أم اقتصادي أم ثقافي هم الذين يفرضون إرادتهم وكلمتهم ويسيرون الأمور كما يرونها ووفقاً لمصالحهم الخاصة.

[4]. Donaldj.puchala, op. cit. p98.

وخروجها بأقل الإضرار مقارنة بحلفائها الأوروبيين كان لابد له من ساحة حرب جديدة تؤكد هيمنتها وانفرادها الدولي.

وطالما قامت السياسة الأمريكية على المصالح وتعزيز مكانتها العالمية بما يحفظ لها الريادة في قيادة العالم وتزعمها هرم النظام الدولي متفوقة على باقي الدول، فالفكر الإستراتيجي الأمريكي يرى إن العالم يبحث عن قائد، وإن الولايات المتحدة الأمريكية هي القائد، فسيطرة الولايات المتحدة الامريكية وسياستها المطلقة على العالم من وجهه النظر الأمريكية هي مصدر آستقرار دولي، لهذا يرى الأمريكان إن من الطبيعي أن يكون العالم تحت القيادة الأمريكية لإعادة تشكيل النظام الدولي الجديد وترتب على هذه القناعة إن فشل الولايات المتحدة في آستغلال هذه الفرصة وعجزها عن قياده العالم وتشكيله سيؤدي إلى آنهيار النظام الدولي الراهن[1].

٢-١-٣: مرحلة ما بعد الحرب الباردة

تمكنت الولايات المتحدة في هذه المرحلة من الهيمنة على شؤون المجتمع الدولي والنظام الدولي، والسيطرة على زمام الأمور في العالم، وممارسة دور القيادة كقوة عظمى وحيدة، وأصبحت المنظمة الدولية (الأمم المتحدة) أكثر طوعية لها، إذ آنفردت الولايات المتحدة في آستخدام الأمم المتحدة واهم جهاز قيها وهو مجلس الأمن كأداة لخدمة التوجهات الأمريكية العالمية لصبغها بالشرعية الدولية وتسيير أمور العالم بالأسلوب الذي يحقق أهدافها ويخدم مصالحها[2].

---

[1]. زبيغنيو بريجنسكي، الفرصة الثانية ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٦٦.

[2]. يامن خالد يوسف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، الهيئة ألعامه السورية للكتاب، دمشق، ٢٠١٠، ص ص ١٣٣-١٣٤.

وهو ما أكده جون فوستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق (جيمس بيكر) (بأن آستخدام الأمم المتحدة لم يكن نتيجة لآلتزام قوي بفكرة التعددية الدولية، بل كان ناتجاً عن إدراك عميق لفائدة الأمم المتحدة كوسيلة للقيادة الأمريكية)[١]، إذ صارت الولايات المتحدة قادرة على تحرير رغباتها السياسية وأهدافها الخاصة، عبر قرارات صادرة عن الأمم المتحدة وبموافقة الحلفاء دون معارضة الآخرين.

إن توجه جورج بوش بإعلانه عن قيام النظام العالمي الجديد عام ١٩٩١ الذي عد فيه العالم كله على وفق أولويات متدرجة مجالاً حيوياً لبلاده[٢]، إذ كانت حرب الخليج الثانية بمثابة منطلق للولايات المتحدة من اجل الشروع في هيمنة دولية جديدة الأبعاد، بمساندة الأمم المتحدة لآستصدار اكبر قدر من القرارات ضد العراق[٣].

وطرحت في هذه المرحلة أفكار عبر أبرز المفكرين الذين ظهروا أمثال (فرانسس فوكاياما، صموئيل هنتنغتون وبول كندي)، فإن توجهات السياسة الأمريكية آنذاك أظهرت وأضمرت في الوقت ذاته قبولاً وآمتصاصاً من نظرية (نهاية التاريخ) لفوكوياما حتى أبدت هذه النظرية كما عبر البعض عنها وكأنها (بيان أمريكي للعالم)، وهذا البيان يهدف بالدرجة الأولى إلى توظيف الديمقراطية كشعار لغرض الترويج للنظام العالمي الجديد[٤]، وأيضاً للتعامل الدولي من لدن السياسة الأمريكية، على آعتبار أن هذا يندرج في إطار الخروج بالقيم السياسية الأمريكية إلى خارج الحدود الوطنية وتنشرها عالمياً، فأضحت الديمقراطية والدفاع عنها هي الشعار المرفوع مرارا من أجل التسويغ لتدخل الولايات

---

[١]. نقلاً عن: عماد يوسف، أروى الصباغ، مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان ،١٩٩٦، ص ١٥٢.

[٢]. زبيغنيو بريجنسكي، الفرصة الثانية ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص ٦٧.

[٣]. يامن خالد يوسف، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٥.

[٤]. محمد يوسف حيدر النقيد، نظرية نهاية التاريخ وموقعها في إطار توجهات السياسة الأمريكية في ظل النظام العالمي الجديد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات، ٢٠٠٧، ص ٨٥.

المتحدة المباشر أو غير المباشر في عالم ما بعد الحرب الباردة بدءاً بالعراق ومروراً بهاييتي والصومال وكوسوفو وصولاً إلى أفغانستان ثم العراق[1].

كما آستثمرت الولايات المتحدة مسألة حقوق الإنسان، وحق تقرير المصير وحماية الأقليات، للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، على وفق صيغة إنتقائية وتحقيقاً لأغراض سياسية، ومثال ذلك مساومة الصين لإجبارها على عدم معارضة الموقف الأمريكي في مجلس الأمن بالحرب ضد العراق.

وبعد ذلك جاء ملف الحرب ضد الإرهاب، ومهدت أحداث ١١/ أيلول ٢٠٠١، التي كانت نقطة تحول في السياسة الأمريكية تجاه العالم، وفي هذا اليوم عرفت الولايات المتحدة تضامناً عالمياً لم يسبق لها أن شهدت مثيلا له، والإستعداد لقيادتها في مواجهة الإرهاب في العالم، وكان يمكن للإدارة الأمريكية أن تعيد من هذا التأييد في توليد أوسع جبهة عالمية لمكافحة الإرهاب، لكنها أعلنت نفسها فوراً المسؤولة الوحيدة عن مكافحة الإرهاب، وحددت جملة من مبادئ وقواعد جديدة في العلاقات الدولية، كان أبرزها إعلان حرب وقائية تشنها الولايات المتحدة في أي مكان في العالم ترى فيه تهديداً لأمنها، وآستخدام الوسائل كلها بما فيها التدخل العسكري وتغيير الأنظمة السياسية القائمة، وآستحداث قيم أخلاقية تصنف الدول على أساس الخير والشر وتكرس قاعدة (من ليس معنا فهو

أما بعد عام ٢٠٠٣ والحرب على العراق ساعدت على البوح بفكر جديد للسياسة الأمريكية، على شكل حروب أهلية أو داخلية، بالواسطة أو بالمساندة أو بالمشاركة غير المباشرة، فأخضعوها جميعاً للتحليل، مستخلصين من كل واحدة درساً مفيداً، وتجربة ناجحة تصح للتصدير إلى بلدان أخرى، بعد ذلك جمعت هذه الدروس الإختلالية المختلفة تحت

[1]. محمد يوسف حيدر النقيد، مصدر سبق ذكره، ص ٨٥.

[2]. سيد أبو ضيف احمد، مصدر سبق ذكره، ص ١٥.

مظلة واحدة، فأصبحت ما تعرف بـ(نظرية الفوضى الخلاقة)[١]، وهي تلك الفكرة التي أطلقها (روبرت ستالوف) مدير مركز واشنطن لسياسات الشرق الأدنى عام ٢٠٠٥ التي عدت جوهرة السياسة الأمريكية البديلة عن السياسة السابقة لإدارة بوش الابن تجاه دول العالم.

ولم تطرح هذه النظرية بشكل رسمي لا من لدن وزير الخارجية الأمريكي (كونداليزا رايس)، بأن (الوضع الحالي ليس مستقرا، وان الفوضى التي تنتجها عملية التحول الديمقراطي في البداية، هي فوضى خلاقة، ربما تنتج في النهاية وضعا أفضل من الذي تعيشه حاليا)[٢].

وذلك يعني أن الفكر الإستراتيجي الأمريكي بصيغته الراهنة لم يعد لدية اليقين إلا بعالم تكون الفوضى فيه سبيلا لإعادة تشكيله على وفق مهمة أمريكا في بناء العالم الجديد، وبفكر نظري جديد وبتجربة عملية جديدة، آعتماداً على هذه النظرية في سياق التحقيق التأريخي لنظريات الهيمنة في الفلسفة السياسية للولايات المتحدة الأمريكية[٣].

إن تراجع الدور الأمريكي على خلفية فشل السياسات السابقة وعقمها عن تحقيق الجموح الأمريكي والأهداف الإستراتيجية، إذ تراجعت بشكل حاد سمعة الولايات المتحدة في عهد بوش الإبن، بسبب سياسة فرط آستعمال القوة في العالم عموماً والعالم الإسلامي خصوصاً.

---

[١]. بهاء الدين الخاقاني، الفوضى الخلاقة إستراتيجية السياسة الخارجية الأمريكية لمائة سنة قادمة، دار المحجة البيضاء، بيروت، ٢٠١٢، ص ٢٠٤.

[٢]. نقلاً عن: همام عبد الله علي، نظرية الفوضى الخلاقة الأمريكية حيال المنطقة العربية، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (http://www.ahewar.org/m/s.asp?aid=323501&r=0&cid=0&u=&i=7528&q).

[٣]. بهاء الدين الخاقاني، المصدر السابق، ص ٢١٩.

لذا وجد (جوزيف ناي)[١]، إن القوة العسكرية التي أطلق عليها القوة الصلبة، لم تعد كافية في الهيمنة أو السيطرة، لذا دعا الولايات المتحدة الأمريكية إلى آستخدام قوة غير عسكرية في الترويج والترغيب لأفكارها وسياستها، ويعتقد جوزيف ناي أن آستعمال القوة من مثل القوى الكبرى، قد يشكل خطراً على أهدافها وتطلعاتها الإقتصادية والسياسية وحتى الثقافية، لذا فإن الولايات المتحدة كما يقول ناي، إن أرادت أن تبقى قوية فعلى الأمريكيين أن ينتبهوا إلى ما سماها بـ(القوة الناعمة)[٢]، للترويج والترغيب لسياساتها حتى تحقق ما يزيد من أهدافها الاستعمارية[٣]. فجاءت رسالته بقوله (يمكن لأمريكا أن تحصل على النتائج التي تريدها في العالم (خصوصاً في البلاد الإسلامية) وأن تبقى مهيمنة، إذا هي آنتهجت لقوتها اللينة في سياستها تجاهه، فضلاً عن قوتها العسكرية كلما لزم الأمر، فيريد من أمريكا أن تظهر براعة كبيرة في ممارسة القوة الناعمة، كما أظهرت ممارستها للقوة الصلبة لكسب حروبها)[٤].

لم تباشر السياسة الأمريكية بعهد الرئيس (اوبأما) بتنفيذ آستراتيجية القوة الناعمة بأدوات تكنولوجية دفعة واحدة، بل جعلتها على مراحل، لضمان نجاحها وبدون خسائر،

---

[١]. جوزيف ناي: أول من استخدم مصطلح القوة الناعمة وشتغل في وظائف عدة منها عميد في جامعة هارفارد، ورئيس مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي، ومساعد وزير الدفاع في عهد كلينتون، ولديه مؤلفات أبرزها (الطبيعة المتغيرة للقوة الأمريكية).

[٢]. القوة الناعمة: بأنها القدرة على الحصول على ما تريد، عن طريق الجاذبية بدلا من الإرغام أو دفع الأموال، وأيضا الأخرى وليس إكراهه أو دفع ثمن القوة الصلبة ومعرفة كيفية الجمع بين أدوات الصلبة والناعمة في قوة ذكية.

[٣]. محمد حمدان، القوة الناعمة وإدارة الصراع عن بعد، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الإستراتيجية، بغداد، ٢٠١٣، ص ٢٦.

[٤]. حازم بدر، أمريكا وسياسة القوة الناعمة، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (http://www.naqed.info/naqed/politics/1032-2011-11-06-09-02-10.html).

وذلك بتعيين منسق لأمن الأنترنيت وهو (هاوارد شميدت)[١]، وكانت هذه الخطوة الأولى لتأسيس غرفة عمليات (الحروب الناعمة عبر الأنترنيت).

بعد ذلك شهد العالم موجه تغيير للأنظمة السياسية في أوروبا الشرقية وأمريكا الجنوبية وحتى جمهوريات أسيا الوسطى، وخلال هذه الموجه دعمت الإدارة الأمريكية بعض الجماعات للإسهام في إنشاء الأنظمة الديمقراطية الجديدة، التي شاهدتها الدول التي اطالها التغيير السياسي، والتي قامت على إحداث ثورات شعبيه لإسقاط الأنظمة السياسية، القائمة بعيداً عن أية مواجهات عسكرية بحيث يكون التغيير نابعاً من الداخل ومن دون تدخل خارجي مباشر[٢].

أما على مستوى الشرق الأوسط، فشهد موجه من عدم الاستقرار والثورات الشعبية التي أسقطت أنظمة حاكمة منذ ٢٠١٠، وكان لوسائل الإعلام المحلية والدولية وشبكات التواصل الاجتماعي، الدور البارز في إسقاط هذه الأنظمة والذي أطلق عليها بـ(الربيع العربي) واحده من أبرز السياسات التي طبقتها الولايات المتحدة بآستعمالها القوة الناعمة في المنطقة العربية.

ويمكن القول أن السياسة الأمريكية آستمرت في آنتهاج القوة بشكليها (الصلب والناعم) في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وذلك لكي تردع ظهور أية قوة إقليمية أو دولية تهدد الحضارة الغربية أو المصالح الأمريكية، وعلية فإن الولايات المتحدة الأمريكية ذهبت إلى

---

[١]. هاوارد شميدت: هو مسؤول تنفيذي في قطاع التقنية، لديه خبرة في العمل الحكومي، عمل مستشارا لأمن الانترنيت في إدارة بوش، ولدية خبرة في المجال العسكري وتطبيق القانون، يشغل منصب المسؤول التنفيذي الأول في منتدى الأمن ألمعلوماتي، ومسؤولا أولا للأمن في (مايكروسوفت) وخدم في القوات الجوية والبرية بمهام امن نظم الكومبيوتر وترأس فريق أجهزة الكومبيوتر لصالح مكتب التحقيقات الفدرالي داخل مركز استخبارات الادرية القومي.

[٢]. محمد حمدان، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨.

تضليل الحقائق التأريخية لصالح فكرة القوة والمكانة كأساس للسياسة الأمريكية بالإعتماد على الأفكار المثالية المستمدة من أفكار رواد الفكر السياسي الأمريكي.

ويمكن أن ندرك من ذلك بأن للسياسة الأمريكية فلسفة خاصة تختلف عن باقي دول العالم موضوعياً وذاتياً، فصناعة السياسة ليست حكراً بيد رئيس أو وزير أو شخص ذي سطوة دينية، لأن القرار السياسي عندما يوضع ليس على وفق الفكر الداخلي للدولة فحسب، وإنما يتعدى ذلك ليشمل العالم ككل، لأن الولايات المتحدة الأمريكية بكل قرار أو حركة أو تدخل تضع في فكرها النظام الدولي والعالمي، فهي تفكر بتفكير الأمة الأمريكية القائدة والقابضة على العالم بأسره.

٢-٢: مقومات المكانة الإقتصادية

٢-٢-١: الموارد الطبيعية والقدرات الذاتية

تعد الولايات المتحدة الأمريكية القوة الإقتصادية الأكبر في العالم نتيجة الظروف الطبيعية والبشرية الملائمة وأهمية التنظيم الرأسمالي.

إذ تمثل المساحة الصالحة للإستغلال (٢١%) من المساحة العامة للبلاد البالغة (٩,٦٣١) مليون كلم مربع، فالمساحة الزراعية بمفردها تمثل (١،٣) مليون كلم مربع، وتتميز السهول الأمريكية بالإنبساط فهي تمتد على طول (٤٠٠٠) كلم من الحدود الكندية شمالاً إلى خليج المكسيك جنوباً، وعلى (٢٥٠٠) كلم من جبال الابلاش شرقاً إلى سلسلة الروكي غرباً، فضلاً عن كونها تربة سوداء خصبة وتخترقها أنهار ضخمة دائمة الجريان[١].

أما المناخ فهو متنوع مابين مداري رطب جنوباً على خليج المكسيك، ومعتدل محيطي بالسهول المطلة على المحيط شرقاً وغرباً، ومتوسطي بالهوامش مثل (فلوريدا، وكاليفورنيا) بينما هو معتدل قاري في الوسط، ويتنوع المناخ بتنوع المحاصيل، فهي المنتج الأول

[١]. زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: الأولية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، ترجمة: أمل الشرقي، ط١، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٩، ص ٣٦.

(للصويا والذرة والفواكه) والمنتج الثاني للقمح والحبوب والخضار[١]، أما على مستوى الإنتاج الحيواني فيلحظ أنها تحتل المرتبة الثانية عالمياً في إنتاج الخنازير بإنتاج تجاوز (٦٠) مليون رأس في السنة، والمرتبة الرابعة في إنتاج الأبقار بمقدار (٩٤) مليون رأس في السنة[٢].

فهي تفيد من وجود سوق آستهلاكية واسعة قوامها (٢٩٦) مليون نسمة، ومن ارتفاع معدل أمد الحياة إلى (٧٥) سنة، ناهيك عن آرتفاع نسبة السكان الذين يعرفون القراءة والكتابة إلى (٩٩,٧%) وآرتفاع نسبة السكان النشيطين إلى ما يزيد عن (٦٤%) وكلها عناصر تشجيع على الإستهلاك، على الرغم من إن معدل الخصوبة لايتجاوز (٢,١٣) طفل لكل إمرة، فإن اغلب التوقعات تشير إلى أن الولايات المتحدة ستصبح من بين العشرين دولة الأكثر كثافة في العالم، ويرجع ذلك إلى كونها تحتل مركز الصدارة العالمية في آستقبال المهاجرين ذات المؤهلات العلمية العالية[٣].

أما بالنسبة للصناعة فهو المرتكز الذي يدعم فيه الإقتصاد الأمريكي وذلك بإسهام بـ(٢٠%) من الإنتاج العالمي، ويمثل الصدارة في مختلف الأنواع الصناعية وهي (الطيران، والصناعة الفضائية، والسيارات، والالكترونية، والتجهيزات النووية، والصلب والفولاذ، ومواد التجهيز الصناعي والفلاحي والعسكري، والمنتجات الكيماوية والصيدلية)[٤].

كما تعد نسبة النمو السنوي في الإنتاج الأمريكي هي الأكبر بين مثيلاتها من الدول الصناعية الأخرى، إذ بلغت هذه النسبة (٣,٤%) في الولايات المتحدة للأعوام ١٩٩٦-

---

[١]. وليد عبد الحي، المكانة المستقبلية للولايات المتحدة على سلم القوى الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢٦)، مركز الأهرام أللدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٢٥.

[٢]. المصدر السابق نفسه، ص٢٦.

[٣]. جوزيف س ناي، حتمية القيادة: الطبيعية المتميزة للقوة الأمريكية، ترجمة: عبد القادر عثمان، مركز الكتب الأردني، عمان، ١٩٩١، ص ١٥٦.

[٤]. زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢.

٢٠٠٥ كمعدل، وبلغت (٢,٠%) في الاتحاد الأوروبي بالمدة نفسها، وبلغت في اليابان (١,٦%)[١].

أما بالنسبة إلى التجارة فقد ظلت منذ عام ١٨٢٧ حتى دخولها الحرب العالمية الثانية ملتزمة بمبدأ (مونرو) الذي آحتفى علية العزلة، وبعد ذلك ظهر مبدأ جديد على يد الرئيس الأمريكي (هاري ترومان) سمي بمبدأ (ترومان) كان أهم مظاهره التخلي عن العزلة الدولية والمطالبة بحرية التجارة بين الأمم وتنظيم المبادلات الدولية على أسس حرة[٢].

ففي عام ١٩٨٠ آستحوذت الولايات المتحدة على نسبة (١٣,٦%) من الصادرات العالمية، وارتفعت في عام ١٩٩٠ إلى (١٤,٢%) ومن ثم إلى (١٥,٤٥%) في عام ٢٠٠٠ وآنخفضت في عام ٢٠٠٣ إلى (١٢,٨٥%) وفي عام ٢٠١١ بلغت الصادرات بنحو(١١,٦%)، أما في مجال الواردات فقد كان نصيب الولايات المتحدة في عام ١٩٨٠ ما نسبته (١١,٧%)، آرتفع إلى (١٣,٣%) في عام ١٩٩٠ والى (١٦,٥%) في عام ٢٠٠٠ وآنخفض إلى (١٤,٨%) في عام ٢٠٠٣، أما في عام ٢٠١١ فبلغت الواردات نحو(١٤,٦%)[٣].

٢-٢-٢: مصادر الطاقة

[١]. وليد عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧.

[٢]. جواد البكري، فخ الاقتصاد الأمريكي...، مصدر سبق ذكره، ص٥٣.

[٣]. المصدر السابق نفسه، ص ص ٥٣-٥٤.

يعد النفط المصدر ذا الأهمية القصوى للإقتصاد الأمريكي والإقتصاديات الصناعية الأخرى، فهو بمثابة الدم الذي يسري في شريان المؤسسات الإقتصادية، وتتبع أهمية النفط بالنسبة للاقتصاد الأمريكي من خلال النظر إلى حجم الإستهلاك الأمريكي لهذا المصدر الطاقوي، وهو ما جعل مسألة الوصول إلى منابعه والهيمنة عليها بصورة متواصلة، للحصول عليه بأثمان زهيدة، تحتل حيزاً كبيراً في الإستراتيجيات الإقتصادية الأمريكية وأولوية من أولويات أهداف سياستها الخارجية منذ عقد الخمسينيات[١].

فالهدف الأساس لسياسة الطاقة الأمريكية هو ضمان قدرة الولايات المتحدة وآقتصادها في الحصول على إمدادات كافية من الطاقة وبأسعار مقبولة، وبشروط وظروف تدعم النمو الاقتصادي، غير أن طبيعة سوق الطاقة جعلت الأحداث التي تؤثر سلباً أو إيجاباً في أمن الطاقة في أي بلد تؤثر في أمن الطاقة في الولايات المتحدة والعكس بالعكس، وتجد الولايات المتحدة إن أفضل طريقة لتعزيز أمن الطاقة بالنسبة لها، آتخاذ الخطوات لتأمين أمن الطاقة العالمي[٢]، وتستند سياسة الولايات المتحدة الخاصة بأمن الطاقة على أربعة عناصر أساسية[٣].

---

[١]. ليستر ثرو، المتناطحون: المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوروبا وأمريكا، ترجمة: محمد فريد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات، ١٩٩٥، ص١٤٩.

[٢]. تميم حسين محمد كاظم التميمي، الإستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية بعد ١١ أيلول ٢٠٠١، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٩، ص٥٩.

[٣]. بول ايه سايمونز، امن الطاقة كشراكة عالمية، وزارة الخارجية الأمريكية، واشنطن، ٢٠٠٥، ص٢ منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (www.usinfo.state.gor) .

أ. تشجيع وتعزيز تنويع مصادر وإمدادات الطاقة[1] على نطاق عالمي.

ب. العمل مع البلدان الأخرى المستهلكة للطاقة لمعالجة أمر آنقطاع الإمدادات عن طريق آستخدام مخزون النفط الإستراتيجي، إذ يوجد مخزون إحتياطي نفطي آستراتيجي يقدر بنحو بـ(٧٠٠) مليون برميل.

ت. ممارسة الحوار مع البلدان الرئيسة المنتجة للنفط، كي تحافظ على سياسات إنتاج تتصف بالمسؤولية لدعم الاقتصاد العالمي المتنامي، والتقليل من تقلبات الأسعار في سوق النفط.

ث. العمل مع البلدان الأخرى لتقليص الإعتماد على النفط عن طريق التشجيع على توفير الطاقة عن طريق الكفاية وتطوير مصادر بديلة للإمدادات.

فبرزت أهمية النفط للإقتصاد الأمريكي بصورة واضحة، بعد حدوث ماسمي بالصدمة النفطية الأولى عام ١٩٧٣ إثر الإرتفاع المفاجئ في أسعار النفط نتيجة العقوبات التي فرضتها الدول العربية المصدرة للنفط ضد الدول التي وقعت إلى جانب إسرائيل في حرب أكتوبر ١٩٧٣.

وكان الاستهلاك المحلي للطاقة في أمريكا عام ١٩٧٣ يموله الإنتاج المحلي بدرجة كبيرة بلغت (٧٤%) فيما آعتمدت على الإستيراد بنسبة (٢٦%) من آحتياجاتها للطاقة،

---

[1]. تعتمد الولايات المتحدة على مجموعة مسارات يمكن التوجه نحوها لتقليل اعتمادها على البترول:-

أ. استمرار تطوير السيارات الهجينة التي تعمل بمصادر بديلة للطاقة مثل الكهرباء بالإضافة للبنزين.

ب. استخدام مصادر وقود بديلة مثل الايثنول الذي ينتج من الذرة وشرائح الخشب والحشائش الطويلة.

ت. استمرار البحث العلمي باستخدام أساليب التكنولوجية الجديدة لتطوير مصادر الطاقة بديلة.

ث. بالنسبة للطاقة في المنازل وأماكن العمل فهناك توسع في نطاق استخدام الفحم والطاقة النووية ومصادر الطاقة المتجددة كالرياح والطاقة الشمسية لتقليل الاعتماد على الغاز الطبيعي.

فقد آزداد آعتماد الولايات المتحدة على آستيراد النفط بنسبة (٣٧,٩%) في عام ١٩٨٠ إلى (٤٤%) عام ١٩٩٠ والى (٦٠,٩%) عام ٢٠٠٠ والى (٦٤,٩%) عام ٢٠٠٤[١].

فقد تراجع الإعتماد على النفط المستورد من (٦١%) في عام ٢٠٠١، إلى (٥٨%) في عام ٢٠١١، مع توقع أن تتراجع نسبة الإعتماد على النفط المستورد إلى مايقارب (١٥%) بحلول عام ٢٠٣٥، وفقا لتقديرات الوكالة الدولية للطاقة، أما بالنسبة إلى الغاز فقد تراجعت نسبة الإعتماد على الغاز المستورد من (١١,٨%) في عام ٢٠٠١ إلى (٥,٦%) في عام ٢٠١١، مع توقع تحول الولايات المتحدة الأمريكية إلى مصدر صاف للغاز بحلول عام ٢٠٣٥[٢].

أما بالنسبة إلى واردات النفط والمنتجات في الولايات المتحدة فقد بلغت ذروتها في عام ٢٠٠٥ عند مستوى (٦٠%) من مجمل الإستهلاك الأمريكي، إذ آنخفضت هذه الواردات منذ ذلك الحين إلى (٤٥%) عام ٢٠١١، وتواصل الإنخفاض ليصل إلى (٤٠%) عام ٢٠١٢، وعلى الرغم من الإنخفاض الذي تشهده كميات الواردات، إذ أنفقت الولايات المتحدة نحو (٣٢٧) مليار دولار على صافي واردات النفط في عام ٢٠١١ مقارنة بـ(٢٦٥) مليار دولار في عام ٢٠١٠، أي مايوازي (٦٠٠%) من العجز في الميزان التجاري الأمريكي[٣]، والعجز في الميزان التجاري يتم تحويله في نهاية المطاف بالإستدانة من الخارج.

---

[١]. محمد عبد الشفيع عيسى، المواقع ألراهنه للقوى في النظام الاقتصادي العالمي: قراءة في التقارير الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٧٣)، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٥٦.

[2]. WORLD ENERGY COUNCIL, World Energy Issues Monitor, 2014, p 44. (http://www.worldenergy.org/wp-content/uploads/2014/01/World-Energy-Issues-Monitor-2014.pdf).

[٣]. تراجع حساسية الاقتصاد الأمريكي للتغيرات في أسعار النفط العالمية، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (www.aleat.com).

كما يمثل النفط نحو (٣٧%) من إجمالي آستهلاك الطاقة الأولية في الولايات المتحدة ويذهب نحو (٧١%) من آستهلاك الولايات المتحدة من النفط إلى قطاع النقل، و (٢٣%) إلى القطاع الصناعي، وتستهلك نسبة (٥%) في القطاع السكني والمباني التجارية، وأقل من (١%) تستخدم في توليد الكهرباء، وتستهلك الولايات المتحدة في الوقت الحالي نحو (١٩) مليون برميل في اليوم من النفط وأنواع الوقود السائل المرتبطة به (ربما فيها سوائل الغاز الطبيعي والوقود الحيوي)، وبنحو (١٠) ملايين برميل في اليوم تنتج محلياً[١].

كما شملت الإمدادات المحلية في عام ٢٠١١ ما مقداره (٥٠٧) مليون برميل في اليوم من النفط الخام، و(٢٠٢) مليون برميل في اليوم من سوائل الغاز الطبيعي، ونحو مليون برميل في اليوم من أنواع الوقود الحيوي (معظمها مشعة من الذرة)، إلى جانب باقي الإمدادات المحلية التي تعزى إلى الزيادات الإنتاجية الناتجة من مشاريع تحسين المصافي[٢].

إن استهلاك الولايات المتحدة من البنزين شهد آنخفاضاً في كل سنة منذ أن بلغ ذروته في عام ٢٠٠٦، وبآستثناء الايثانول الذي يتم مزجه في الإمدادات الذي زاد من (٦٠٠) إلف برميل في اليوم عام ٢٠٠٩ إلى (٨٠٠) إلف برميل في اليوم عام ٢٠١١، فقد آنخفض الطلب الأمريكي على البنزين من (٨,٤) مليون برميل في اليوم عام ٢٠٠٩ إلى (٧,٩) مليون برميل في اليوم عام ٢٠١١[٣].

ويلحظ في هذا الشأن إن تضييق الفجوة بين الإنتاج والإستهلاك الأمريكي من الطاقة يرجع إلى عوامل إيجابية ترتبط بجانبي الإنتاج والإستهلاك، فمن جانب الإنتاج إن للتقدم التقني الذي جعل الغاز الصخري (Shale Gas) مصدراً مهماً ومتنامياً للطاقة في

[١]. محمد عبد الشفيع عيسى، مصدر سبق ذكره، ٥٧.

[٢]. تراجع حساسية الاقتصاد الأمريكي للتغيرات في أسعار النفط العالمية، مصدر سبق ذكره.

[٣]. عبد الستار عبد الجبار موسى، استهلاك الطاقة الدولي وإفاقة المستقبلية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد (٦٦)، جامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٢، ص ٤٧.

الولايات المتحدة الأمريكية، أما بالنسبة إلى الاستهلاك فقد تم التخلص شبه الكامل من آستخدام النفط في توليد الكهرباء لحساب الغاز الطبيعي، وحدوث تقدم نسبي في التحول إلى وسائل المواصلات الأقل آستهلاكا للطاقة، وتلك التي تستخدم الطاقة البديلة كالسيارات الهجينة التي يمكن أن تدار بأكثر من نوع من أنواع الطاقة.

٢-٢-٣: آليات الهيمنة الإقتصادية الأمريكية

سيطرت الولايات المتحدة الأمريكية على المؤسسات الإقتصادية العالمية كجزء من آستراتيجيتها في الهيمنة على الشؤون الإقتصادية الدولية، وذلك منذ نهاية الحرب العالمية الثانية واستطاعت بناء نظام اقتصادي دولي يخدم أغراضها عن طريق هذه المؤسسات التي فرزها نظام (بريتون وودز) والمؤسسات هي:-

٢-٢-٣-١: صندوق النقد الدولي (IMF)

تم انشاء صندوق النقد الدولي لآستقرار النظام المالي العالمي عام ١٩٤٥ وهو يشغل أكثر من (٢٧٠٠) شخص ويضم ١٨٤ دولة أعضاء، وتتعدى ميزانية تسييره (٦٠٠) مليون دولار، تتخذ قرارات صندوق النقد الدولي عن طريق التصويت وحصة الإسهام، وهي التي تحدد نسبة الحق في التصويت لكل بلد، فهي تساوي (٢٥٠) صوتاً زائد صوت واحد لكل (١٠٠) ألف من الحقوق (السحب الخاصة)[١]، بمعنى آخر (دولار واحد = صوت واحد)، أي لكل بلد الحق في التصويت بقدر أسهامه في رأسمال الصندوق، وعلى هذا الأساس تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية نسبة (١٧,٨%) من حق التصويت، تليها اليابان (٦,١٣%) وألمانيا (٥,٩٩%)، وفرنسا (٤,٩٥%) وأخيراً مجموعة الدول الأفريقية التي

[١]. حقوق السحب الخاصة: وهي الوحدة النقدية الخاصة لصندوق النقد الدولي والتي اعتمدت منذ عام ١٩٦٩ والتي تنظم أنشطة الصندوق المالية مع الدول الأعضاء، فهي بمثابة عملية خاصة بالصندوق يتم تيمها يوميا انطلاقا من عدد من العملات وهي(الدولار، الين، اليورو، اليرة، الاسترلينية).

تضم ٢٤ دولة من إفريقيا وتمتلك أكثر من (١٤٠) مليون نسمة، والتي تمتلك (١,٤١%) من حق التصويت[١].

وتمكنت الولايات المتحدة بعد آنتصارها في الحرب العالمية الثانية، أن تمرر في مفاوضات (بريتون وودز) قراراً ذا أهمية يقضي بفرض أغلبية (٨٥%) للقرارات المهمة جميعها التي تهم مستقبل صندوق النقد الدولي، كالزيادة في حقوق السحب الخاصة أو إلغائها، رفع أو خفض عدد الحكام المنتجين في إطار المجلس الإداري، وتغيير حصة الإسهام، وذلك لكونها تحتكم لوحدها على أكثر من (١٧,٨%) من حق التصويت فإن بإمكانها إيقاف أية محاولة لإجراء أي تغيير في صندوق النقد الدولي[٢].

إن صندوق النقد الدولي هو" بمثابة مضلة أمان وحماية لرأس المال العالمي"[٣]، أي آنه يضمن تسديد القروض التي تقدمها المؤسسات المالية المتعددة الجنسية أولاً، ثم يهيئ البيئة الإقتصادية داخل الدول التي تخضع لمشروطيته بشكل يضمن حرية دخول رأس المال إلى أسواق تلك الدول من خلال إلغاء القوانين وتحرير الاقتصاد ثانياً[٤].

---

[١]. حنان دويدار، الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٢٧)، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٧، ص ١٢٠.

[٢]. كينيشي اوهمي، الاقتصاد العالمي المرحلة التالية؟ تحديات وفرص في عالم بلا حدود، ترجمة: مركز التعريب والبرمجة، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٦، ص ١٤٦.

[٣]. عبد الحي زلوم، نذر العولمة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، ١٩٩٩، ص١١١.

[٤]. شريل باير، فخ القروض الخارجية صندوق النقد الدولي والعالم الثالث، ترجمة: بيار عقلن، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٧، ص٣٠.

٢-٢-٣-٢: البنك الدولي (BIRD)

يضم البنك الدولي ١٨٥ دولة أعضاء هيكلته مشابهة لصندوق النقد الدولي، ولكن طريقة آشتغاله تختلف نسبياً، بدأ عمله في عام ١٩٤٦ متخذاً وسيلتي الإقراض أو ضمان لانجاز عملياته.

والبنك يحصل على الإمدادات المالية الضرورية لتقديم القروض من الأسواق المالية، فيحصل على الأموال من الدول الغنية بنسب فائدة مشجعة، ويمنح قروضاً للدول المحتاجة بنسب مرتفعة نسبياً لمدة تتراوح بين ١٥ و٢٠ سنة[١]، إذ يمنح القروض لأغراض دعم وتنمية القطاع الخاص المحلي الأجنبي وتشجيعه على الإسهام في الإنتاج، وتخفيض دور الحكومة في الإنتاج، وإعادة هيكلة شركات ومؤسسات القطاع العام بما يضمن لها الإستمرار على أسس مالية ومحاسبية سليمة دون الحاجة إلى الدعم المستمر من جانب الدولة، وإصلاح القطاع المالي والمصرفي مع العمل على تقوية وحماية سوق الأوراق المالية وأجهزة الاستثمار العامة والخاصة في إطار تشجيع المنافسة وتنمية روح المبادرة وحماية حقوق المدخرين، كما يكون من أغراض القروض تسيير عملية تحويل مشروعات عامة إلى مشروعات خاصة[٢].

وبالنسبة إلى طريقة التصويت بين الدول الأعضاء مشابه مع صندوق النقد الدولي، أو يرتكز على مبدأ (دولار واحد = صوت واحد) وقاعدة الأغلبية (٨٥%)، فالولايات المتحدة تتمتع بسلطة الحسم في أي تغيير محتمل، بحيث تمتلك نسبة الحق في التصويت، تصل إلى أكثر من (١٦%)، وتأتي بعدها اليابان بنحو (٨%) ثم مجموعة بلجيكا وهي ١٠ دول بنحو (٥%)، وألمانيا (٤,٥%)، وفرنسا (٤,٣%)، في حين تفوق مجموعة الجزائر وهي ٧

---

[١]. حنان دويدار، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٢.

[٢]. كينيشي اوهمي، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٨.

دول على نسبة (٣,٣٥%) من حق التصويت وأخيراً مجموعة الدول الآفريقية (٢٤ دولة) بنسبة (٢%)[١].

وبما أن الولايات المتحدة تمتلك أكبر حصة في رأس مال البنك الدولي، إذن النتيجة هي التي سوف تهيمن على آلية أتخاذ القرارات، ومن ثم ستنعكس هذه الهيمنة على توجهات البنك ونشاطاتها أي هي التي تحدد من هي الدولة التي ستقدم لها المساعدة، ومن هي الدولة التي ستحرم منها بناء على مدى التزامها بالتحررية الإقتصادية وتبنيها لاقتصاد السوق فضلاً عن توجهاتها أهي متعارضة أم منسجمة مع التوجهات الأمريكية، بغض النظر عما إذا كانت هذه الدولة تستحق مساعدة البنك أم لا[٢].

ومن خلال ما تقدم فإن صندوق النقد والبنك هما مؤسستان دوليتان أنشئتا لخدمة مصالح مراكز منظومة الإقتصاد الرأسمالي، لذا فهما يعملان ضمن الخط السياسي العام للنظام الرأسمالي بهدف إعادة صياغة الهيكلية الإقتصادية العالمية على النحو الذي يعطي مرونة كبيرة للشركات ورأس المال العالمي في التحرك بشكل يضمن السيطرة، على مجمل أنشطة الإقتصاد العالمي، لذا فهما موجهان فنياً و إدارياً توجيهاً ليبرالياً يخدم مصالح رأس المال العالمي.

وعليه نحن نخالف هنا بعض الآراء التي ذهبت إلى عد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي هما مؤسستان حياديتان تمارسا عملهما من دون أي ضغوط، بل نحن نفند آدعاء هذه المؤسسات بالحياد الإيجابي بل والأكثر من ذلك خروجهما عن نظام الأمم المتحدة وعدم التقيد بتوصياته بل هناك حالة تهميش لدور الأمم المتحدة في القضايا الإقتصادية وتحويل أي دور لها في قضايا الإقتصاد العالمي إلى كل من صندوق النقد الدولي والبنك

---

[١]. محمد عبد الشفيع عيسى، مصدر سبق ذكره، ص ٥٨.

[٢]. هيثم كريم صيوان البدري، الشركات المتعددة الجنسية ودورها في الاقتصاد العالمي مع التركيز على العراق، أطروحة دكتوراه (غير منشوره)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٥، ص ٤٩.

الدولي ومنظمة التجارة العالمية وهذا ما أكده التقرير الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في آجتماع الألفية تحت عنوان (دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين)[١].

٢-٢-٣-٣: منظمة التجارة العالمية (WTO)

نشأت منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٥ وتضم (١٥٢) عضواً من دول العالم، وهي واحدة من أصغر المنظمات العالمية عمراً، وهي خلفية الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) التي نشأت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، لتحل محل سكرتارية (الجات) بعد توقيع الإتفاقية الموقعة في مراكش بالمغرب ١٩٩٤ بعد آنتهاء جولة أورجواي التي آمتدت من عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٩٤[٢].

وكانت فكرة إنشاء المنظمة قد انبثقت من لدن الولايات المتحدة قبل بدء عمل سكرتارية (الجات)، إذ أعدت الحكومة الأمريكية في عام ١٩٤٥ مشروعاً لإنشاء تلك المنظمة على غرار إنشاء صندوق النقد الدوليين في طار ماعرف بآتفاقية بريتون وودز، ومن أسباب تعطل هذا المشروع اعتراض ورفض الكونجرس الأمريكي حينذاك والتطورات الهائلة التي حدثت في الثمانينيات والنصف الأول من التسعينيات من القرن العشرين[٣].

وكان لتأسيسها تحرير التجارة الدولية وإزلة الحواجز التجارية الكمركية، ورفع الحواجز كلها التي تعيق تحركات السلع عبر الحدود الدولية، كذلك فتح الأسواق وإتاحة أوسع

---

[١]. هيثم كريم صيوان البدري، مصدر سبق ذكره، ص ص ٥٠-٥١.

[٢]. إبراهيم العيسوي، ألغات وأخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧، ص٨١.

[٣]. رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة: مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي، دار الرضا للنشر، دمشق، ٢٠٠١، ص ٢٥.

المجالات للمنافسة الدولية، آستناداً إلى مبادئ الحرية (الليبرالية) الإقتصادية وهو الباب الذي تدخل منه العولمة[١].

إن الولايات المتحدة ومنذ الربع الأول من القرن الماضي دعت إلى سياسة الاقتصاد المفتوح التي دعا إليها الرئيس الأمريكي السابق (ودرو ويلسون) إذ قال (إن التوسع نحو السوق العالمي أمر لا غنى عنه لآستقرار الإقتصاد الأمريكي وآزدهاره)[٢]، كذلك ما أكده جورج بوش (الأب) أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩٠ (إني أرى عالماً بحدود مفتوحة وتجارة مفتوحة)[٣].

لذا فإن تحرير النظام التجاري العالمي هو أحد الأهداف المركزية في التفكير الإستراتيجي الأمريكي وهنا وظفت منظمة التجارة العالمية لإزالة الفكر الحمائي ولإعطاء حرية أكبر لرأس المال العالمي في حركته على مستوى العالم، إذ تشكل آتفاقية الجوانب التجارية لإجراءات الإستثمار أول آتفاقية تضع ضوابط وقواعد لسياسات الاستثمار في نظام منظمة التجارة العالمية وتهدف هذه الاتفاقية إلى حظر آستخدام الإجراءات التي لها آثار تقييدية وتشويهية على الإستثمار وتحظر الإجراءات كلها التي تقف بوجه الحركة المنسابة لرأس المال العالمي[٤].

وأهم ما تميزت به المنظمة منذ إنشائها هي آلية فض منازعات ومراجعة السياسات التجارية أفضل بكثير مما كانت تملكه وتفعله الجات ومن ثم لها صلاحيات أقوي من الجات في هذا المجال، ومايميز المنظمة عن الجات هو إقامتها لنظام قوي لفض

---

[١]. طيب عثمان عبد الرزاق، دور صندوق النقد الدولي في رسم السياسة الاقتصادية للعراق، مجلة قضايا سياسية، المجلد (٣)، العدد (١٢)، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٧، ص ١٥٩.

[٢]. نقلاً عن: عبد الله عثمان، عبد الرؤوف محمد أدم، العولمة دراسة تحليلية نقدية، الوراق للنشر، لندن، ١٩٩٩، ص١٥٩.

[٣]. نقلاً عن: رياض عزيز هادي، العالم الثالث اليوم قضايا وتحديات، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٧، ص٥٦.

[٤]. هيثم كريم صيوان البدري، مصدر سبق ذكره، ص٥٢.

المنازعات الذي يقوم على المساواة بين القوي والضعيف في الحقوق ولها صفة الإلزام لأعضاء المنظمة فيما يتم عملة وما يتم الوصول إليه فيما يتعلق بفض المنازعات وما يتخذ من قرارات داخل المنظمة[١].

وعليه يمكن القول أن انبثاق منظمة التجارة العالمية جاء لتوكل إليها مهمة عولمة النشاط التجاري ومكملة لدور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، اللذين عهد إليهما عولمة النشاط الاقتصادي، إذن الإقتصاد العالمي أمام إدارة مركزية عن طريق إطار مؤسسي يعطي الشرعية القانونية للوحدات صاحبة القوة والمتحكمة في صياغة المسارات المستقبلية للنظام الاقتصادي العالمي وتوجيهه ولكل من هذه الأنظمة آلية تعمل على تسييره على النحو الذي يخدم المراكز المتقدمة في المنظومة العالمية ولمصلحة رأس المال العالمي والشركات متعددة الجنسية.

٢-٢-٣-٤: الشركات متعددة الجنسية

تتنوع صور النشاط الدولي للشركات متعددة الجنسية، وتنقسم هذه الأنشطة بين صور ترتبط بملكية أصول معينة في البلاد الأجنبية، وصور لاترتبط ولا تحتوي على عنصر الملكية وتتميز الأخيرة بأنها لاتولد التزاماً طويل الأمد خارج البلد الأم للشركات الكبرى، وإن كانت تفرض درجة أو أخرى من الإهتمامات (الرقابية) المتعلقة بتحصيل عائد، أو مراعاة حقوق هذه الشركات لدى الأطراف التي ترتبط بها خارج البلاد الأم[٢].

على أن المعنى التقليدي والضيق للشركات متعددة الجنسية هو آقتصارها على الأنشطة المرتبطة بملكية أصول ثابتة في الخارج، أو على وجه التحديد بالإستثمار

---

[١]. ابراهيم العيسوي، مصدر سبق ذكره، ص ٨٢.

[٢]. حمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، ١٩٨٦، ص١٢.

الأجنبي المباشر، ومن هنا فإن الإستثمار الأجنبي الخاص المباشر يمثل المؤشر الأساس الذي يقاس عليه آنتعاش أو آنكماش النشاط الدولي للشركات متعددة الجنسية[١].

إن الشركات تعمل على ضمان وتأمين التوسع للولايات المتحدة، وهذا ما أكده رئيس الاركان الأمريكي (كولن باول) أمام لجنة العلاقات الخارجية في الكونجرس الأمريكي عام ١٩٩٠ عند تحديد أهداف القوة الأمريكية أذ قال (إن واحداً من أهم هذه الأهداف هو زيادة نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في العالم با يجاد مناخ يساعد على التطور الديمقراطي والتجارة الحرة وفتح أسواق العالم أمام الشركات الأمريكية المتعددة الجنسية، بما ييسر لها الحصول على الموارد والوصول إلى المحيطات كلها وحرية الحركة في الفضاء)[٢].

إذ تسيطر الشركات متعددة الجنسية على ثلث الإنتاج العالمي و(٧٠%) من التجارة الدولية و(٨٠%) من الاستثمارات الدولية، وان اكبر (٣٠٠) شركة متعددة الجنسية حول العالم ثلثاها أمريكي[٣].

وتهيمن الشركات الأمريكية بشكل خاص على الاقتصاد الأمريكي، إذ يوجد في الولايات المتحدة نحو (٢٢) مليون شركة أعمال، أي فهي في المتوسط شركة لكل (٦) أشخاص، إذ توظف هذه الشركات نحو (١٣٢) مليون عامل، وتعتمد على رأسمال ما قيمته (٢٥) تريليون دولار، وان الإرباح المتحققة هي أعلى بكثير[٤].

---

[١]. حمد السيد سعيد، مصدر سبق ذكره، ص ١٣.

[٢]. نقلا عن: رياض عزيز هادي، مصدر سبق ذكره، ص٥٦.

[٣]. عبد الوهاب الافندي، العولمة بين منظورين: قدر محتوم أو وهم جغرافي من صنع أهل الهيمنة، مركز دراسات الديمقراطية، جامعة وستمنستر، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠٠٤، ص ٣٤.

[٤]. ايمانويل تود، مابعد الإمبراطورية: دراسة في تفكك النظام الأمريكي، ترجمة: محمد زكريا اسماعيل، دار الساقي للنشر، بيروت، ٢٠٠٣، ص٩٠.

إن هيمنة الشركات الأمريكية لاتقتصر في داخل أمريكيا، وإنما لها دور كبير على الصعيد العالمي، ففي عام ١٩٩٦ كانت مبيعات اكبر مائة شركة عالمية كبرى (٢) تريليون دولار، تمتلك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان (٨٨%) منها[١].

كما تمتلك الكثير من الشركات الأمريكية العملاقة سطوة كبيرة في عالم الأعمال العالمي، إذ ينفرد الكثير منها بمنتج معين سواء في بيعه أو مدخلاته الإنتاجية، بدعم هذا الاتجاه ما تمتلكه الولايات المتحدة بنسبة (٦٠%) من الشركات الدولية النشاط التي تنتشر في أرجاء العالم كله[٢].

وتتضح تلك السطوة عن طريق وجود ست شركات أمريكية عملاقة من بين أول عشر شركات كبرى على نطاق العالم، بينما تمتلك بريطانيا شركتين من تلك الشركات إحداهما بالاشتراك مع هولندا أو واحدة ايطالية وأخرى يابانية[٣].

لذلك نجد في عام ٢٠١٢ إن الشركات الأمريكية تقدر مبيعاتها الإجمالية بنحو (٥٨٧) مليار دولار سنويا وتستخدم (١٨٩) مليون عامل، ويرتكز نشاط الشركات الكبرى في ثلاث قطاعات صناعية أساسية هي الكيمياويات والمنتجات ذات الصلة بواقع (٢٣) شركة، وقطاع صناعة المعدات الكهربائية والالكترونية بضمنها الحواسيب (١٤) شركة، وقطاع معدات النقل (١١) شركة، ويقدر أسهام الشركات في هذه القطاعات من إجمالي المبيعات الأمريكية بنحو (٤١%) ونحو (٤٣%) من حجم العمالة فيها، وتسهم الشركات الأجنبية العاملة في الولايات المتحدة بنحو(٢١٢) مليار دولار من الصادرات الكلية

---

[١]. عبد الوهاب الافندي، مصدر سبق ذكرة، ص٣٢.

[٢]. حمد سليمان، الرأسمالية الأمريكية ومستقبل النظام العالمي الجديد، مؤتمر مستقبل الاندماج الاقتصادي العربي في ضوء المتغيرات الدولية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص٨.

[٣]. عبد الوهاب الافندي، المصدر السابق، ص٣٨.

و(٣٥٦) مليار دولار للواردات الكلية وبما نسبته (١٨) من صادرات الإنتاج الأميركي الكلية ووارداته[١].

إن قوة هذه المؤسسات التي تأسست على وعود التنمية والتطور والازدهار تعتمد في الوقت نفسه لغرض فرض قيود بشكل أو بآخر على دور الدولة، وعلى مفاهيم محددة كانت في وقت قريب أساسية في تكوين الدولة وفاعليتها، كالسيادة والملكية العامة وحقوق التصرف القومي بالثروات، كما إن آليات هذه المؤسسات ومتطلباتها تمنح الدول المتطورة والمقتدرة اقتصادياً وتقلل الفرص أمام الدول الضعيفة جاعلة إياها ملزمة باعتماد ماينسجم معها تماشياً لحالة التدهور والتراجع[٢].

إذ سعت الولايات المتحدة على وفق ثلاث محاور أساسية لزيادة تمكنها من الهيمنة الإقتصادية على العالم وهي[٣]:-

١. آستعمال السوق العالمية بوصفها أداة للإخلال بالتوازن لاسيما الاجتماعي في الدول القومية في نظامها وبرامجها الخاصة بالحماية الإجتماعية.
٢. تركيز الاهتمام بالإعلام ووسائل الإتصال الحديثة، وتوظيفها لإحداث التغيرات المطلوبة على الصعيدين الوطني والدولي، أي توظيف الثورة المعلوماتية والإتصالاتية في نشر الثقافة الغربية.
٣. التشديد على عد السوق الموقع الفعلي للمنافسة.

---

[١]. احمد عباس عبد الله، احمد محمد جاسم، دور الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد (٢٩)، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد، ٢٠١٢، ص ٥٧.

[٢]. الفن توفلر، صدمة المستقبل: المتغيرات في عالم الغد، ترجمة: محمد علي ناصف، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، ص٢، ١٩٩٠، ص ٤٦.

[٣]. محمود خالد المسافر، العولمة الاقتصادية...هيمنة الشمال والتداعيات على العالم الثالث، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص ص ١٢٧-١٢٨.

كما وضعت الولايات المتحدة برنامجاً تعمل من خلاله للسيطرة على الاقتصاديات الأخرى لاسيما اقتصاديات بلدان الجنوب، ويتضمن هذا البرنامج[1]:-

أ. السيطرة على الأسواق العالمية.

ب. المساعدات الإقتصادية والقروض، وجاءت المساعدات الإقتصادية الأمريكية خوفاً من إن ينغلقوا على نفسهم أو أن يصبحوا كتله إقتصادية ودليل آرتباط المساعدات الإقتصادية بالمصالح الأمريكية هو ما تقدمه الولايات المتحدة من مساعدات مالية إلى إسرائيل تقدر بنحو (٣٠٢) مليار دولار سنوياً، وتقدم إلى (٤٧) بلداً أفريقياً مساعدات بقيمة مقدارها (٦٣٠) مليون دولار فقط.

ت. العقوبات الإقتصادية، توسعت الولايات المتحدة الأمريكية بهذه الوسيلة بعد الحرب الباردة، إذ آنفردت بالعالم، وكان من نتائج ذلك الإنفراد فرض مبادئها السياسية والإقتصادية على الجميع، وإذا خالفتها دولة من الدول فإنها ستتعرض إلى عقوبات سواء أكانت فردية أي من طرف واحد (الولايات المتحدة الأمريكية) أو عن طريق المؤسسات الإقتصادية والسياسية الدولية ومنها الحصار الإقتصادي على العراق، والعقوبات على إيران والسودان وروسيا الإتحادية.

ويمكن التوصل مما تقدم بأن الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بتنفيذ الخط العام الذي ترسمه الشركات الكبرى لها تعمل على آستخدام الوسائل السياسية والإقتصادية والعسكرية كلها لتهيئة الجو الملائم لعمل تلك الشركات، وعليه فإن تلك الشركات هي القواعد الإقتصادية في الخارج لتمثل مع القواعد العسكرية أدوات ديمومة الهيمنة الأمريكية على الإقتصاد العالمي.

[1]. محمود خالد المسافر، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٨.

٢-٣: مقومات المكانة العسكرية

٢-٣-١: القوات العسكرية التقليدية والنووية

تتألف القوة العسكرية الأمريكية من (القوات البرية والبحرية والجوية تضاف إليها قوات خفر السواحل)، ويعد الجيش الأمريكي الأقوى عالمياً بالنظر إلى حجمه، وتطور معداته، وحجم ميزانيته ونفقاته هي الأولى والأضخم عالمياً.

وتقع القيادة العاملة لهذه القطاعات بيد الرئيس الأمريكي، الذي يعد القائد الأعلى للقوى المسلحة وهو مدني، وتعد الفروع الأخرى كلها ماعدا خفر السواحل جزءاً من وزارة الدفاع، التي تقع تحت مسؤولية وزير الدفاع وإدارته وهو مدني أيضاً، أما خفر السواحل فهي تقع ضمن نفوذ دائرة الأمن القومي[١].

يتمتع الجيش الأمريكي بالخدمة الطوعية العسكرية وألغت الولايات المتحدة الأمريكية التجنيد الإلزامي منذ عام ١٩٧٣، وتتميز القوى المسلحة الأمريكية بقدرتها العالية على التحرك، والانتقال، ونقل الذخيرة والعتاد والجنود بسرعة عالية جداً، إلى أي مكان يحتاج ذلك، وهذا الأمر يسمى بـ(اللوجستيات) في العرف العسكري، أما تلك القدرة فإنها تنبع من إن امريكا لها مصالح عديده حول العالم، تستوجب التدخل العسكري أحيانا لحفظها[٢]، ولأمريكا جنود منتشرون حول العالم وقادرون على الوصول إلى أية نقطة في أسرع وقت ممكن، ويقترن بالحجم الإجمالي للقوات المسلحة الأمريكية، فعددها الذي يتنوع بين مختلف الصنوف العسكرية بلغ (١,٤٨٣,٨٠٠) مليون جندي في عام ٢٠١٢[٣]، ولابد من الذكر أن القوة العسكرية الإحتياطية تبلغ مايقارب (١,٤١٠,٠٠٠) وهي مجمل القوى العسكرية

---

[١]. خير الدين عبد الرحمن، القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين، دار الجليل للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٩٦، ص٢٢.

[٢]. عبد علي المعموري، انهيار الإمبراطورية الأمريكية، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢، ص ١٢٤.

[٣]. هادي زعرور، توازن الرعب القوى العسكرية العالمية (أمريكا، روسيا، إيران، الكيان الصهيوني، حزب الله، وكوريا الشمالية)، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٣، ص ٥٦.

الأمريكية الإحتياطية التي يمكن آستدعاؤها في أوقات الحروب، وقد أدخل الجيش العنصر النسائي (المجندات) ليصبحن في عام ٢٠١٠ أكثر من (٢٠٠) ألف آمرأة بمختلف الصنوف العسكرية أي نحو (١١%) من القوات المسلحة[١].

وبالنسبة إلى الانتشار العسكري، فالولايات المتحدة منتشرة في أرجاء العالم، ففي ألمانيا لها(٦٠٠٥٣) جندي وفي اليابان (٤١٢٥٧) وفي كوريا الجنوبية (٣٥٦٦٣) وفي تركيا(٢٨٦٤) وفي البحرين (٧٤٨) جندي فضلاً عن الانتشار في دول أخرى كثيرة في العالم[٢].

وهناك أكثر من (٨٠٠) منشآة عسكرية أمريكية في الخارج، منها (٦٠) قاعدة رئيسة، ووجود عسكري أمريكي في (١٣٣) دولة، منها آنتشار رئيس في (٢٥) دولة، فضلاً عن التزأمات قوية بالدفاع عن (٣١) دولة، وآتفاقيات دفاعية مهمة مع (٢٩) دولة أخرى، تضمن بقاء عدد من الدول بدءاً من إسرائيل إلى كوريا الجنوبية، أما بالنسبة إلى تشكيلات الجيش فتنقسم على[٣]:-

- **تشكيلات دائمة:** (٣) قيادات جيوش و(٤) قيادات فيالق و(١٥) فرقة مدرعة وميكانيكية وآقتحام جوي.
- **تشكيلات غير دائمة:** (٨) فرق حرس وطني و(١٢) فرقة آحتياطي جيش.
- **نظام التسلح:** (٧٦٨٤) دبابة و(٢٤٤٣٠) مركبة قتال مدرعة و(٥٦٩٩) قطعة مدفعية و(٨٤٥٢) قاذفاً صاروخياً مضاد للدبابات متحرك و(٥١) سفينة إنزال برمائية

[١]. عامر هاشم عواد، دور القوة العسكرية في الإستراتيجية الأمريكية، مجلة دراسات دولية، العدد(١١٤)، مركز دراسات دولية، جامعة بغداد، ٢٠١١، ص ١٧.

[٢]. هادي زعرور، مصدر سبق ذكره، ص ٥٨.

[٣]. احمد ثابت، مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام العالمي: دور القوة والتوازن الدولي الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧١)، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٩.

و(٥٠٠٠) هليكوبتر هجومي وآقتحام، ويمكن تقسيم هذه على صنوف الجيش فضلاً عن القدرات النووية.

٢-٣-١-١: القوات البرية

إن الجنود الأميركيون هم من أفضل الجنود تدريباً عالمياً، ومسلحون بأحدث المعدات والأسلحة والرشاشات، فضلاً عن الأجهزة الالكترونية وغيرها، إذ يبلغ عدد القوات البرية (٤٨٠٠٠٠) مقاتل، ويدخل في خدمة القوة البرية الأمريكية (١٧) ألف دبابة و(٣٨) ألف عربة مدرعة، وأكثر من (٣٠٠٠) سيارة نقل ذات قدرات قتالية في الخدمة[١]، ويضاف إلى ذلك خبرتهم المكتسبة والواسعة في مجال حروب الشوارع والعصابات وهي ميزة آكتسبوها من الحروب السابقة والحرب على أفغانستان والعراق، ووجود آليات دعم لوجستي واسعة تؤمن الراحة وبعض معايير الرفاهية وهم في صلب المعركة مما يزيد من قدرتهم العسكرية وفاعليتهم القتالية[٢].

٢-٣-١-٢: القوات الجوية

تعد القدرات الجوية الأميركية أكبر وأقوى وأكثر سلاح جوي متقدم تكنولوجياً في العالم، إذ يملك سلاح الجو الأميركي مايقارب (٥٧٧٨) طائرة، (٤٠٩٣) طائرة منها تدخل إطار السلاح الجوي، و(١,٢٨٩) طائرة ضمن إطار الحرس الجوي، و(٣٩٦) طائرة ضمن الاحتياط[٣]، ولدى سلاح الجو (١٥٦) عربة جاهزة، و(٢١٣٠) صاروخ كروز، و(٤٥٠)

[١]. سليم كاطع علي، مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي، مجلة دراسات دولية، العدد(٤٢)، مركز دراسات دولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٩، ص ١٦٠.

[٢]. نعومي كلاين، عقيدة الصدمة صعود رأسمالية الكوارث، ترجمة: نادين خوري، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط٣، ٢٠١١، ص ٣٩٧.

[3]. US Air Force, (https://www.flickr.com/photos/usairforce).

صاروخ عابر للقارات، وتمتلك القوة الجوية الأمريكية (٣٢٨٠١١) شخص تحت الخدمة، (٧٧,٠٠٠) في الوحدات الفردية المختارة و(١٠٦,٠٠٠) في سلاح الحرس الوطني[١].

٢-٣-١-٣: القوات البحرية

لدى الولايات المتحدة الأمريكية أقوى أسطول بحري في العالم، وبالنسبة إلى العدد والعتاد إذ أنه في المرتبة الأولى، وظفت البحرية الأمريكية عام ٢٠١٢ أكثر من (٣٤٠,٠٠٠) موظف في الخدمة الفعالية ونحو (١٢٨,٠٠٠) في آحتياط البحرية، تعمل تحت خدمه البحرية (٢٧٨) سفينة وأكثر من (٤,٠٠٠) طائرة[٢].

يحافظ سلاح البحر الأمريكي على صدارة المراكز العالمية من الناحية التسليحية، ويمتلك أكبر أسطول بحري حربي في العالم وبقدرة على الإنتشار، إذ يتواجد هذا الأسطول في شرق أسيا وأوروبا الجنوبية والشرق الأوسط، وفي أماكن أخرى حول العالم، ويستطيع سلاح البحر زج نفسه في أية معركة متى شاء، لقربة من الأحداث كلها نتيجة آنتشاره حول الكرة الأرضية، وميزانيته فاقت (١٥٠) مليار دولار في عام ٢٠١٠[٣].

كما يعتمد الجيش الأميركي على سلاح البحر بشكل كبير، وهو الذراع الأمريكي في العالم، فالهجمات والحملات العسكرية الأمريكية غالباً ماتشكل عن طريق القطاعات البحرية وخاصة حاملات الطائرات، ويقوم سلاح البحر بنشر المارينز ونقل المعدات والمؤن والأسلحة والعتاد والآليات فضلاً عن سائر المتعلقات اللوجستية وغيرها، أما

---

[١]. سامي ريحانا، العالم في مطلع القرن الحادي والعشرين، ج٢، دار نوبليس للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٩، ص ١٦.

[٢]. بحرية الولايات المتحدة، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (http://ar.wikipedia.org/wiki/).

[٣]. رفيق عبد السلام، الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، ٢٠١١، ص ٦٣.

الدفاعات الصاروخية المضادة فهي الأحدث في العالم، وهي قادرة على تدمير سفن العدو وتفادي الصواريخ المعادية والتشويش عليها إلى حد ما[١].

أما خفر السواحل أو ما يسمى أيضا بـ(مشاة البحرية) وهو فرع منفصل عن القوات المسلحة الأمريكية داخل إدارة البحرية، تصل قوة سلاح خفر السواحل إلى (١٥٨) ألف جندي، و(١٠) الأف مجندة، يتم توزيع وحدات خفر السواحل العاملة في واحدة من ثلاث فرق، كل فرقة تتكون من ثلاثة ألوية، ويملك سلاح خفر السواحل المدرعات والمدفعية وحاملات الجنود المدرعة والبرمائية، ويوفر الحماية للقواعد والقنصليات والسفارات الأمريكية[٢].

٢-٣-١-٤: القدرات المخابراتية والتجسسية

لدى الولايات المتحدة الامريكية أقوى أنظمة المخابرات في العالم، وأكبر عدد من شبكات التجسس المنتشرة بدقة وعلى وفق العوامل الإستراتيجية والمصالح للازمه، وتنتشر المخابرات الأمريكية في معظم دول العالم وتحظى بأكبر ميزانية مالية بالنسبة لباقي أنظمة المخابرات في العالم، ومقدرة المخابرات الأمريكية على التأثير في الأنظمة والدول واضحة نتيجة سيطرتها على عدد كبير من الدول حول العالم، في أوروبا وآسيا وأفريقيا والشرق الأوسط وغيرها، فضلاً عن سيطرتها على الكثير من القادة العسكريين والسياسيين[٣].

أما بالنسبة إلى الأعمال التخريبية المنظمة وهي من أساليب عمل هذه الأنظمة المخابراتية في السيطرة على البلاد، كما تزود الأقمار الاصطناعية المدنية والعسكرية المتمركزة في الفضاء مقدرة تجسسية ذات فاعلية عالية، وعلى مدار الساعة، تمكن المخابرات من مراقبة أية نقطة على وجه الأرض بدقة عالية وبسرعة فائقة، يضاف إلى

---

[١]. هادي زعرور، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٣.

[٢]. عامر هاشم عواد، مصدر سبق ذكره، ص ٢١.

[٣]. هادي زعرور، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٦.

ذلك المراقبة المستمرة لعدد غير معروف من الأشخاص، لكنه يعد ضخماً جداً على وفق بعض التقديرات لشبكات الإتصالات في العالم[1]، والجدول (١) يبين أعداد القوات المسلحة الأمريكية على وفق قطاعاتها والرتب العسكرية.

الجدول(١)

أعداد القوات المسلحة الأمريكية على وفق القطاعات والرتب

	عسكرية	جندي	ضابط	إناث	مدني
جيش	٥٤٩,١٥٣	٤٥٦,٦٥١	٨٨,٠٩٣	٧٣,٩٠٢	٢٤٣,١٧٢
مشاة البحرية	٢٠١,٠٣١	١٨٠,٤٤٣	٢٠,٥٨٨	١٢,٢٩٠	ــــــ
سلاح البحرية	٣٣١,٧٦٨	٢٧٦,٢٧٦	٥١,٠٩٣	٥٠,٠٠٨	١٨٢,٨٤٥
القوة الجوية	٣٢٩,٩٨٠	٢٦١,١٩٣	٦٤,٣٧٠	٦٤,١٣٧	٥٤,٠٣٢
خفر السواحل	٤٠,٦٩٨	٣٢,٦٤٧	٨,٠٥١	٤,٩٦٥	٧,٣٩٦
المجموع	١,٤٥٢,٦٣٠	١,٢١٦,٢١٠	٢٣٢,١٩٥	٢٠٥,٣٠٢	٤٨٧,٤٤٥

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على: هادي زعرور، توازن الرعب القوى العسكرية العالمية (أمريكا، روسيا، إيران، الكيان الصهيوني، حزب الله، وكوريا الشمالية)، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٣، ص ص ٥٦- ٥٧.

[1]. سامي ريحانا، مصدر سبق ذكره، ص ٥٩.

٢-٣-١-٥: القدرات النووية

تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى على المستوى العالمي سواء في الكم أو النوع في التقنيات المتطورة من الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية، وإن أول تجربة نووية قامت بها كانت عام ١٩٤٥[١].

إذ تحتفظ الولايات المتحدة بأكبر ترسانة نووية، ففي عام ٢٠١٢ بلغت ترسانتها مايقارب (٢١٥٠) رأسا حربياً نووياً جاهزاً للآستخدام، منها نحو (١٩٥٠) رأسا حربياً آستراتيجياً و(٢٠٠) رأس حربي غير آستراتيجي، أما الاحتياطي والمخزون من الترسانة النووية، إذ تمتلك (٢٥٠٠) رأسا حربياً، أي إن المخزون الإجمالي يقارب (٤٦٥٠) رأساً حربياً، ويوجد (٣٠٠٠) رأس حربي خارج الخدمة في آنتظار التفكيك[٢]، والجدول (٢) يبين ذلك.

الجدول (٢)

المخزون من الرؤوس الحربية الأمريكية لعام ٢٠١٢

البلد	أول تجربة	الرؤوس الحربية	رؤوس نووية	المخزون الإجمالي
الولايات المتحدة الأمريكية	**١٩٤٥**	**٢١٥٠**	**٥٥٥٠**	**٧٧٠٠**

المصدر: شانون ن. كايل، وهانز م. كريستنسن، القوة النووية في العالم، ورد في: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي و أمين سعيد الأيوبي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٣، ص ٣٨٥.

[١]. عيسى درويش، ملامح السياسة الأمريكية والمستجدات الراهنة والمقبلة، مجلة الفكر السياسي، العددان (١١-١٢)، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٣، ص٢٧.

[٢]. شانون ن. كايل، وهانز م. كريستنسن، القوة النووية في العالم، ورد في: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي و أمين سعيد الأيوبي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٣، ص٣٨٦.

كما تمتلك الولايات المتحدة أكبر عدد من الغواصات النووية في العالم، لتصل في عام ٢٠١٢ إلى (٥٠٠) غواصة نووية، فضلاً عن آمتلاكها لأكثر من (٥٠٠) قاذفة آستراتيجية بعيده المدى والعدد المنتشر هو (١١٣) قاذفة آستراتيجية، أي تشكل مايقارب (٩٥%) من القوة النووية الضاربة التابعة للغرب بأكمله[١].

وعلى الرغم من كون الولايات المتحدة الثانية من حيث حجم المخزون بعد روسيا الإتحادية التي تمتلك (٨٥٠٠) رأس نووي، إلا أنها تتميز بالأولى من حيث الكفاية وتطورها التكنولوجي العالي، فضلاً عن قدرتها على التأثير.

٢-٣-٢: الهيمنة الامريكية على السوق العسكرية التجارية

تواصل الولايات المتحدة الأمريكية الهيمنة على سوق السلاح الدولية، كما تعد وعن طريق آلتها العسكرية منتجة للأسلحة وليست مستهلكة، إذ أخذت الصناعة العسكرية الأمريكية تحتل المرتبة الأولى عالمياً سواء من ناحية حجم الإنتاج، أو من ناحية التصدير وبذلك غدت واحدة من مسببات الدخل القومي الأمريكي[٢]، فهي أكبر مورد للأسلحة التقليدية الرئيسة بين الأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٢، بآستحواذها على (٣٠%) من مجموع الصادرات العالمية، كما أن الصادرات الأمريكية وصلت إلى (٩٤) دولة، ومن ضمنها آسيا واوقيانوسيا بنسبة (٤٤%)، والى الشرق الأوسط (٣٢%) ثم أوروبا بنسبة (١٩%)[٣].

---

[١]. شانون ن. كايل، وهانز م. كريستنسن مصدر سبق ذكره، ص ٣٨٨.

[2]. chris.lockyer, Air force Combat aircraft, (http://www.nationmaster.com/country-info/compare/Russia/United-States/Military).

[3]. Veronique de Rugy, Defense Funding Extends Beyond the Pentagon's Budget, Dec 16, 2014, (http://mercatus.org/publication/defense-funding-extends-beyond-pentagon-s-budget).

تليها روسيا من حيث حجم الصادرات بنسبة (٢٦%) وألمانيا (٧%) وفرنسا (٦%) ومن ثمة الصين بنسبة (٥%)[١]، والجدول (٣) يبن صادرات الدول الخمس الأولى من الاسلحة التقليدية من ٢٠٠٦- ٢٠١٢.

الجدول (٣)

صادرات الدول الخمس الأولى من الأسلحة التقليدية من ٢٠٠٦-٢٠١٢

بـ(مليار دولار)

الترتيب	الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
1	الولايات المتحدة	7.453	8.003	6.288	6.658	8.641	9.984	8.76
2	روسيا	5.095	5.426	5.953	5.575	6.039	7.874	8.003
3	المانيا	2.567	3.194	2.5	2.432	2.34	1.206	1.193
4	فرنسا	1.643	2.432	1.994	1.865	1.834	2.437	1.139
5	الصين	5.97	4.3	5.86	1.٠٠٠	1.423	1.354	1.783

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، تعريب: عمر الأيوبي وأمين الأيوبي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٣، ص ص ٣٣٨ -٣٣٩.

٢-٣-3: المجمع الصناعي العسكري

إن الدور الكبير الذي مارسه المجمع الصناعي العسكري خلال مرحلة الحرب الباردة والذي أتاح له هامشاً كبيراً من التأثير في صنع القرارات والإستراتيجيات في الولايات المتحدة، ونفوذ واسع داخل الإدارات الأمريكية المتعاقبة على البيت الأبيض، آستمر ذلك المجمع بضغطه ولكن هذه المرة باتجاه صنع سياسات خارجية تتوافق مع مصالحها، ومن

[١]. روبرت كاجان، أسس القوة: لماذا لن تتراجع الهيمنة الأمريكية في العالم، عرض: محمد مسعد العربي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/5/25/2224/).

هذه السياسات توسيع حلف الناتو الذي أصبح قوة بمثابة (مليشيات عالمية دون منازع) وجاهزة للإستخدام متى أرادت الولايات المتحدة ذلك[١].

وبالمقابل فإن المجمع الصناعي العسكري له دور كبير في الاقتصاد الأمريكي، من حيث رفده بعوامل الازدهار والنمو، فتمثل (٤٠) شركة أميركية في لائحة سيبري للشركات المائة الكبرى(٦٢,٥%) من مبيعاتها، ويمثل (٣٢) شركة أوروبية (٢٨,٦%) من الإجمالي بما في ذلك (٦) شركات روسية تشكل (١,٥%) من مبيعات الأسلحة الإجمالية[٢].

إلا إن ذلك لايستثني الولايات المتحدة التي أنفقت لوحدها (٣٣) مليار دولار على القطاع الصناعي العسكري الخاص، وكانت حصة (المتعهدين) من القطاع الخاص الثلث من ميزانية الجيش الأميركي في العراق وأفغانستان وبواقع (٢٠ مليار دولار)[٣].

ومما تجدر الإشارة إليه إن شركات السلاح الأمريكية أصبحت هي المورد الأول لنمو (٩٠%) من النزاعات والحروب التي شهدها العالم في العقد الأخير من القرن العشرين (١٩٩١-٢٠٠١)، على وفق (وثائق ويكليكس) التي تم تسريبها عام ٢٠١٠[٤]، والجدول(٤) يبين أكبر الشركات الأمريكية المنتجة للسلاح، وحجم مبيعاتها الذي يبلغ (١٣١،١٤٠) مليار دولار والتي تهيمن على سوق السلاح العالمي لعام ٢٠١١.

---

1. The National Security Strategy of the United States of America, September 2002 (http://www.informationclearinghouse.info/article2320.htm).

٢. سوزان ت. جاكسون، التطورات الاساسية في البلدان الرئيسية المنتجة للأسلحة ٢٠١١-٢٠١٢، ورد في: التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، ٢٠١٣، ص ٢٨٣.

٣. هادي زعرور، مصدر سبق ذكره، ص 74.

4. Veronique de Rugy, op, cit.

الجدول(٤)

الشركات الأولى لإنتاج الأسلحة العسكرية الأمريكية لعام ٢٠١٢ (بالمليار دولار)

المرتبة	الشركة	البلد	حجم المبيعات	الإرباح
١	لوكهيد مارتن	USA	٣٦,٢٧٠	٢,٦٥٥
٢	بوينغ	USA	٣١,٨٣٠	٤,٠١٨
٣	بي.ايه.اي.سيستمز	USA	٢٩,١٥٠	٢,٣٤٩
٤	جنرال داينمكس	USA	٢٣,٧٦٠	٢,٥٢٦
٥	رايثيون	USA	٢٢,٤٧٠	١,٨٩٦
٦	نورثروب غرومان	USA	٢١,٣٩٠	٢,١١٨

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على: سوزان ت. جاكسون، التطورات الأساسية في البلدان الرئيسية المنتجة للأسلحة ٢٠١١-٢٠١٢، ورد في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٣، ص٣١٨.

ومن خلال ما تقدم يؤكد بأن الولايات المتحدة تقود بآمتياز عملية عسكرة العالم الصالح مجمعها الصناعي العسكري من ناحية وللحفاظ على تفوقها المطلق من ناحية أخرى ودفع البلدان الأخرى إلى مجاراتها في الإنفاق وتعد عملية يراد منها إدخالها في نفق يكون من شأنه فقدانها لفرصة تطوير بلدانها وحرمانها من كلفة الفرصة البديلة لو استثمرت هذه الإمكانية لإغراض سلمية ولصالح البشر.

٢-٤: مقومات المكانة التكنولوجية

تعد التكنولوجيا الحديثة والثورة المعلوماتية واحدة من أهم ميادين القوة الأمريكية المؤثرة في الأصعدة كافة وسنتناولها كالآتي:

٢-٤-١: على الصعيد المدني

شهدت الولايات المتحدة تطوراً كبيراً في قدراتها التكنولوجية، إذ تعد في مقدمة الدول الرأسمالية التي دشنت ما يسمى بـ(عصر الثورة الصناعية الثالثة) أو ثورة المعلومات، وهو يعني ريادتها وتقدمها في مجال التكنولوجيا المعقدة أي (المادة الرمادية): المايكرو- إلكترونيك، البيو- تكنولوجيا، وبرامج الكومبيوتر والرقائق المعلوماتية والروبرتات (robots)، والاتصالات والهندسة الوراثية.... الخ[١].

فتقنية المعلومات المتطورة خلقت وضعاً وصفه (ولتررستون) بـ(أفول السيادة) نظراً لما خلفته تلك التطورات من مخاطر قاسية فقدت عبرها الدول حدودها السياسية، وذلك بسبب عدم قدرتها على الوقوف بوجه الموجه العارمة التي أطلق عليها بـ(الفن توفلر) (الموجة الثالثة)[٢].

فالثورة المعلوماتية أو (الموجه الثالثة)[٣]، فسحت المجال واسعاً لمن يقبض على شروطها وينجح في توظيفها، للسيطرة على العالم إدارة وموارداً، فإن الواقع بدأ مفصحاً

---

[١]. ديفيد جومبرت، الحرية والقوة في عصر المعلومات: ورد في الدور المتغير للمعلومات في الحرب، مجلة دراسات عالمية، العدد(٥٣)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٤، ص١٣.

[٢]. غسان العزي، سياسة القوة مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والوثائق، بيروت، ٢٠٠٠، ص٣٥.

[٣]. يقسم الفن توفلر الحضارة الإنسانية إلى ثلاث حضارات رئيسة كل منها تأثرت بنوع اله الإنتاج التي سادت على مجمل المجتمع التي وصفها توفلر بالموجة، فالحضارة الموجة الأولى سادت المجتمع الزراعي إما حضارة الموجه الثانية تميزت بالطابع الصناعي إما الموجة الثالثة فهي مجتمع الثورة التكنولوجية والمعلوماتية.

وبجد عن المستفيد الأول منها، إذ إن الولايات المتحدة التي لم تتوان عن توظيف حصائل تلك الثورة وجهود الأقطاب الدولية لصالحها معتمدة في ذلك على طاقتها المتجددة من التدفق اللامتناهي للمعلومات والأفكار التي توفر (أدوات تشكيل المستقبل)[١].

وعن طريق ذلك يمكن إدراك حقيقة تمتع الولايات المتحدة بموقع الصدارة العالمية في آمتلاك التقنية، إذ إنها تعد الدولة الأسرع في مجال الإبتكار وآستغلال التقنيات التكنولوجية الحديثة، كما تمتلك الطاقة المعلوماتية الهائلة القادرة على إنتاج مستويات أعلى وأرقى من المنتجات الأخرى، وتزيد بكثير على كل ماينتجة العالم أجمع، مع مقدرة غير مسبوقة على نشر هذه المخترعات لكي تكون مكوناً رئيساً لسوق الإنتاج والإستهلاك العالمي، إذ طرحت نظرية التفوق المعلوماتي فرصة كبيرة أمام الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على العالم، إذ يؤثر التطور في مجال المعلومات في مجمل الأنشطة الإنسانية كالأداة الصناعية والترقية، ومعدل التغيير في هذا المجال كبير جداً إذ يتضاعف سنوياً مقدار مايستحدث في الدول الصناعية من تجهيزات في هذا المجال[٢].

إذ آنها تعد الدولة الأسرع في مجال الإبتكار وآستغلال التقنيات التكنولوجية الحديثة، وتمتلك نظاماً للعلوم والتكنولوجيا والبحوث لايضاهيه أي نظام آخر في العالم، ويقدر ما تخصصه الولايات المتحدة سنويا للبحوث العلمية والتطور التقني مجموع ما تنفقه الدول الصناعية السبع التي تليها في الثروة، لاسيما وإنها تنفق ما يزيد على (٢٩٠) مليار دولار، وهي تمثل (٤٠%) من النفقات العالمية للبحث والتطوير، ولها (٥٠%) من البراءات

للمزيد ينظر:- الفن توفلر، حضارة الموجه الثالثة، ترجمة: عصام الشيخ قاسم، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، بنغازي، ط١، ١٩٩٠، ص١٧.

[١]. جوزيف س ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمه: محمد توفيق البجيرمي، العبيكان للنشر، الرياض، ٢٠٠٧،، ص٥٩.

[٢]. ديفيد جومبرت، الحرية والقوة في عصر المعلومات، مجلة دراسات عالمية، العدد (٥٣)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات، ٢٠٠٤، ص ١٤.

المودعة في العالم، وان (٣٠%) من المنشورات العلمية أمريكية، وإن (٩٠%) من الذين فازو بجائزة نوبل في الكيمياء والعلوم والإقتصاد هم أمريكان[١].

إن مشروع الولايات المتحدة الأمريكية في الهيمنة يتعزز بآستمرار بالمحافظة على التفوق في ميدان الإتصال، إذ يستخدم بحدود (١٥٠) قمراً صناعياً لأغراض مدنية، ورقابة حصرية عبر نظام التحديد الشامل (GPS) الذي يؤمن تشغيلها، ويستطيع في الوقت نفسه منع آستخدامه من الآخرين، كما تسيطر على الفضاء متجاهلة المعاهدات التي فرضتها الأمم المتحدة لحماية الفضاء بوصفه ملكية بشرية عامة[٢].

ففي مجال المنتجات ذات التكنولوجيا العالمية آحتلت الولايات المتحدة الأمريكية المركز الأول في إنتاج الالكترونيات بنسبة(٤٠%) مقابل (٢٧%) لليابان، كما تحتل مركز الصدارة في إنتاج الحواسيب، فمن إجمالي (٢٢٨) مليون جهاز حاسوب في العالم، تمتلك الولايات المتحدة أكثر من (١٠٠) مليون جهاز بنسبة تصل إلى (٤٥%) من العالم، كما إن سوق الحواسيب الصغيرة (اللاب توب) يعادل (٣٦%) من حجم السوق العالمي الذي يبلغ أكثر من (٧٠) مليون جهاز، وما يخص إنتاج البرامج وتطويرها، فتعد الولايات المتحدة اكبر منتج للبرمجيات في العالم، يتجاوز إنتاجها (٤٥%) من حجم الإنتاج العالمي، تليها الاتحاد الأوروبي بنسبة (٢٣%) واليابان والهند بنسبة (١٨%)[٣]، وفقاً للترتيب الذي أورده دليل التنمية البشرية لعام ٢٠١٠، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية في أعلى قائمة الدول ذات الفائدة تقنياً من حيث[٤].

- عدد براءات الإختراع الممنوحة للأفراد المقيمين فيها.
- عائدات الملكية ورسوم التراخيص.

---

[١]. جوزيف س ناي، مصدر سبق ذكره، ص ٩٦.

[٢]. غسان سلامة، أمريكا والعالم: إغراء القوة ومداها، دار النهار للنشر، بيروت ٢٠٠٥، ص ١٦٩.

[٣]. سليم كاطع علي، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٦٥- ١٦٦.

[٤]. تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، ٢٠١٠، ص ص ٢١٥- ٢١٨.

- عائدات المستفيدين للأنترنيت.
- عدد المستخدمين للهواتف النقالة (Mobile).
- نسبة الإستهلاك العام للطاقة.
- نسبة إسهام الصادرات الصناعية في مجمل صادراتها الخارجية.
- نسبة صادرات التقنية العالية في جدول الصادرات الصناعية.
- مستوى التأهيل والتدريب والمهارات البشرية.
- نسبة الإنفاق على عملية البحث والتطوير.

لقد آتخذت الثورة المعلوماتية بعداً آخر في تطورها التكنولوجي، وذلك بالتأثير في عمل وسائل الإعلام والدعاية الأمريكية، فآتخذت الولايات المتحدة توظيف هذا الجانب في عملية الغزو الإعلامي، لأن هذا الغزو لايكاد يخرج من كونه توجهاً استراتيجياً منظماً له أساليبه وتكتيكاته، لأنه ليس مجرد تدفق معلومات وأفكار ومعتقدات، وإنما هو عملية مقصودة ترتبط بقوانين النظام السياسي وآحتكاراته وتوجهاته، ويخضع لعمليات التطور العلمي في البحوث البيولوجية والسيكولوجية بقصد السيطرة على آتجاهات تفكير الناس وملء أفكارهم بالمعلومات، وذلك لتنفيذ المخطط السياسي والثقافي المسوق للنموذج الأمريكي في سبيل سعيها لتحقيق غاياتها نحو الهيمنة[١].

٢-٤-٢: على الصعيد العسكري

تعتمد القوة العسكرية الآن في جوهرها على تقنية المعلومات، ومن ثم على الإنفتاح والتكامل العالمي الذي أفرز تلك التقنية والحفاظ على بقائها، وآتضح تأثير ثورة المعلومات والأنظمة الكمبيوترية في الولايات المتحدة الأمريكية وبالذات في مجال التخطيط العقائدي

[١]. سليم كاطع علي، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٦.

العسكري والتنظيمي، لأن العقيدة العسكرية لأية مؤسسة عسكرية هي إنتاج عملية تفاعل مركبة بين المتغير التقني وأساليب الفكر العسكري ومناهجه[١].

مما أنتج مايسمى بـ(ثورة القضايا العسكرية) وهي التي شملت إعادة بناء القوات المسلحة الأمريكية لتعزيز قدرتها على التحرك الحاسم لمواجهة التحديات، كالصراعات الكبرى والتدخل السريع والضربات الإنتقائية، وهذه الثورة ترمي إلى توافر التفوق المطلق عن طريق تمازج القدرات بين آستقبال ومعالجة المعلومات والإتصالات، وتمرير العمليات ومتابعتها، فضلاً عن آختيار الأسلحة الطويلة المدى وتصويبها نحو الهدف[٢].

فالعقيدة العسكرية الأمريكية أخذت تعول كثيراً في الحروب التي تكون هي طرف فيها على منظومة أسلحة، تعتمد كفاية معلوماتية وتكنولوجية عالية، وآخذات الحروب تدار بأسلحة ذات خصائص عالية ومعقدة لنظم الإتصال والأجهزة الكومبيوترية الحديثة، لتزيد من فاعليتها سواء أكان ذلك على مستوى المدى القتالي المؤثر أو على مستوى دقة التوجيه والتصويب، أو على مستوى حجم الدمار المرتب على آستخدامها خدمة للهدف الاستراتيجي الذي تشن الحروب من أجله[٣].

وللتطورات التكنولوجية المعاصرة تأثير مباشر في فاعلية القدرات العسكرية ومضمونها، وهو ما أكده (جوزيف اس ناي) عن طريق الإشارة إلى دور الثورة في الشؤون العسكرية من دمج فاعل بين نظم الأسلحة الحديثة والتكنولوجيا المعاصرة في تفعيل الكفاية العسكرية التي تقوم على ركيزتين أساسيتين هما (ISR) وهي نظم جمع المعلومات

---

[١]. رافت رضوان، النظام الدولي للمعلومات: موقع الوطن العربي على خريطة العالم الجديد، مجلة قضايا إستراتيجية، العدد(١٢)، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، الأردن، ١٩٩٧، ص٧٢.

[٢]. مكسيم لوفايفر، السياسة الخارجية الأمريكية، تعريب: حسين حيدر، دار عويدات للنشر والطباعة، بيروت، ٢٠٠٦، ص ١١٦.

[٣]. عبد القادر محمد فهمي، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ص٩٤.

الإستخبارية والمراقبة والإستطلاع و (C41) وهي مجموعة التقنيات والأنظمة التي توفر القيادة والسيطرة وعمليات الكومبيوتر في ظل مايعرف بنظام الأنظمة الذي يشكل القدرة العسكرية بالغة الدقة[١].

كما تمتلك الولايات المتحدة مجمعا عسكرياً وصناعياً ضخماً، إذ يعمل نحو (٣٠%) من مهندسين في المجال التكنولوجي والمعلومات، فهم يعملون على التطوير وإدخال التقنيات الألكترونية في المجال العسكري، ليظهر لدينا مايسمى بالأسلحة الذكية، والأسلحة ذات التحكم عن بعد والطائرات بدون طيار، وهو ماجعلها أفضل من ناحية تقليل الخسائر البشرية، ومن ناحية أخرى الدقة في إصابة الهدف بقوة التدميرية العالية[٢].

أما فيما يتعلق بحجم المجمع، فهناك أكثر من (٢٤٠) ألف مؤسسة تتعاقد مع البنتاغون وتأخذ نحو (٢٠) شركة حصة كبيرة في العقود مع البنتاغون[٣]، ومن أبرز هذه الشركات لصناعة السلاح هي (لوكهيد مارتن، وبوينغ، ورايثون)، فضلاً عن إن إحدى عشره شركة أمريكية منتجة للسلاح من بينها الشركات المشار إليها سابقاً، تحتكر ما نسبه (٦٨%) من تجارة السلاح الدولية[٤].

إن عماد هذه القدرة يمثل بالترسانة النووية المتفوقة القادرة على تدمير العالم (٧) مرات متتالية، التي استطاعت ضبط إيقاع العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية بشكل

---

[١]. جوزيف ناي، مصدر سبق ذكره، ص٩٠.

[٢]. سليم كاطع علي، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٦.

[٣]. عبد الملك عبد العزيز المدني، التطور التكنولوجي ودوره في عولمة السوق، العبيكان للنشر، الرياض، ٢٠٠٩، ص ٤٤.

[٤]. نزار الحيالي، اثر المتغيرات الدولية الجديدة على صناعة السلاح الأمريكي، أوراق إستراتيجية، العدد(٥٥)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ص١.

مؤثر[١]، إذ تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية قرابة (٢٠٠٠٠) رأس نووي، ناهيك عن مخزونها الكبير من الصواريخ للرؤوس النووية والمتعددة المديات من العابرة للقارات إلى صواريخ الميدان، ومنها صواريخ عابرة للقارات (١٠٠٠٠) صاروخ، وغواصات نووية (٩٢)، فضلاً عن أجهزة وأدوات الفضاء المساند كالأقمار الصناعية والمنصات الفضائية وطائرات الرصد والإنذار المبكر والذخائر الذكية[٢].

إن تفوق الولايات المتحدة الأمريكية في التقنية العسكرية ومجال الكلف والنوع في أنظمة التسلح هو الذي أدى إلى وفق الرؤية الأمريكية إلى آنتصارها في الحروب، وإن آستمرارها في آمتلاك تلك النظم سينتج لها الفرصة في المحافظة على تلك المكانة في المستقبل.

[١]. ادريس لكريني، الزعامة الأمريكية في عالم مرتبك، مجلة المستقبل العربي، العدد(٢٩١)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣، ص ١٤.

[٢]. عبد القادر محمد فهمي، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص١٠٥.

3- واقع الولايات المتحدة الأمريكية في ظل المنحدر المالي

تمهيد:

امتازت الدول الرأسمالية وعلى رأسها مركز المنظومة الرأسمالية (الولايات المتحدة الأمريكية) بالأزمات المتكررة والمتنوعة، وإحدى هذه الأزمات (المنحدر المالي)، الذي آمتاز منذ بداية نشوئه المساس بجوهر المنظومة الرأسمالية الداخلية، وذلك عن طريق مجموعة إشكاليات تجلت في واقع الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن هنا سنتناول وبشكل دقيق كل من الواقع السياسي الأمريكي الذي تمثل في جوهره بالصراع الحزبي بين (الجمهوريين) و(الديمقراطيين)، ومن ثم معوقات الأداء الحكومي في ظل إدارة حكم اوباما، فضلاً عن دراسة آستراتيجية الأمن القومي الأمريكي.

أما الواقع الاقتصادي الأمريكي الذي عانى هذا الجانب من أزمات متكررة، كان آخرها الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨، فتم التركيز على آنخفاض التصنيف السيادي والعجوزات المزمنة في جسد الاقتصاد الأمريكي وهي عجز كل من(الموازنة، والميزان التجاري، والحساب الجاري)، وبيان دور الحكومة في خفض الإنفاق، وأخيراً النظام الضريبي.

وسنتناول في الواقع الاجتماعي الأمريكي ما تعانيه من مشاكل اجتماعية أثرت في تفاقم هذه الأزمة، وهي (معدلات البطالة، والهجرة الوافدة، والنظام الصحي، والقطاع العقاري، وأخيراً النظام التعليمي الأمريكي).

٣-١: الواقع السياسي الأمريكي

٣-١-١: التنافس السياسي الحزبي

إن استقرار النظام الحزبي الثنائي ورسوخه في الولايات المتحدة الأمريكية، عزز الاعتقاد بديمومة التنافس بين الديمقراطيين والجمهوريين، وفي الحقيقة إن الحزب الديمقراطي الحالي آنبثق من الحزب (الجمهوري – الديمقراطي) الذي أسسه كل من توماس جيفرسون وماديسون في أواخر القرن الثامن عشر في إطار سعيهم لتنظيم المعارضة للفدراليين[١]، وبعد أن آنشق الحزب تم بعثه من جديد على يد (اندرو جاكسون) في العشرينيات من القرن الثامن عشر، وتحديداً في عام ١٨٣٢ بآسم الحزب الديمقراطي (Democratic party) ليستمر إلى الآن[٢].

أما الحزب الجمهوري الحالي فقد ظهر في الخمسينيات من القرن الثامن عشر، بوصفه حزباً مناهضا للرق من بقايا حزب الأحرار (Whig party)، وظهر الحزب الجمهوري في عام ١٨٥٤ بوصفه حزباً ثالثاً (إلى جانب الحزبين الرئيسين في حينها)، وقد تحول بعد الحرب الأهلية إلى حزب رئيس بقيادة ابراهام لنكولن، وآستمر إلى الآن[٣].

غير أن الولايات المتحدة الأمريكية جربت خمسة أنظمة حزبية منذ نشأتها الى الوقت الحاضر والشكل (3) يبين هذه الأنظمة:-

---

1. Susan Welch and others, American government, Thomson Learning, Inc., U.S.A, 2001, p. 148.

2. Benjamin Ginsberg, Theodore J. Lowi and Margaret Weir , We the People , w.w Norton & company , U.S.A. , 6th Ed , 2007 , p. 344.

٣. ال ساندي مايسل، الانتخابات والاحزاب السياسية الامريكية، ترجمة: خالد غريب علي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، ٢٠١٤، ص ٤٤.

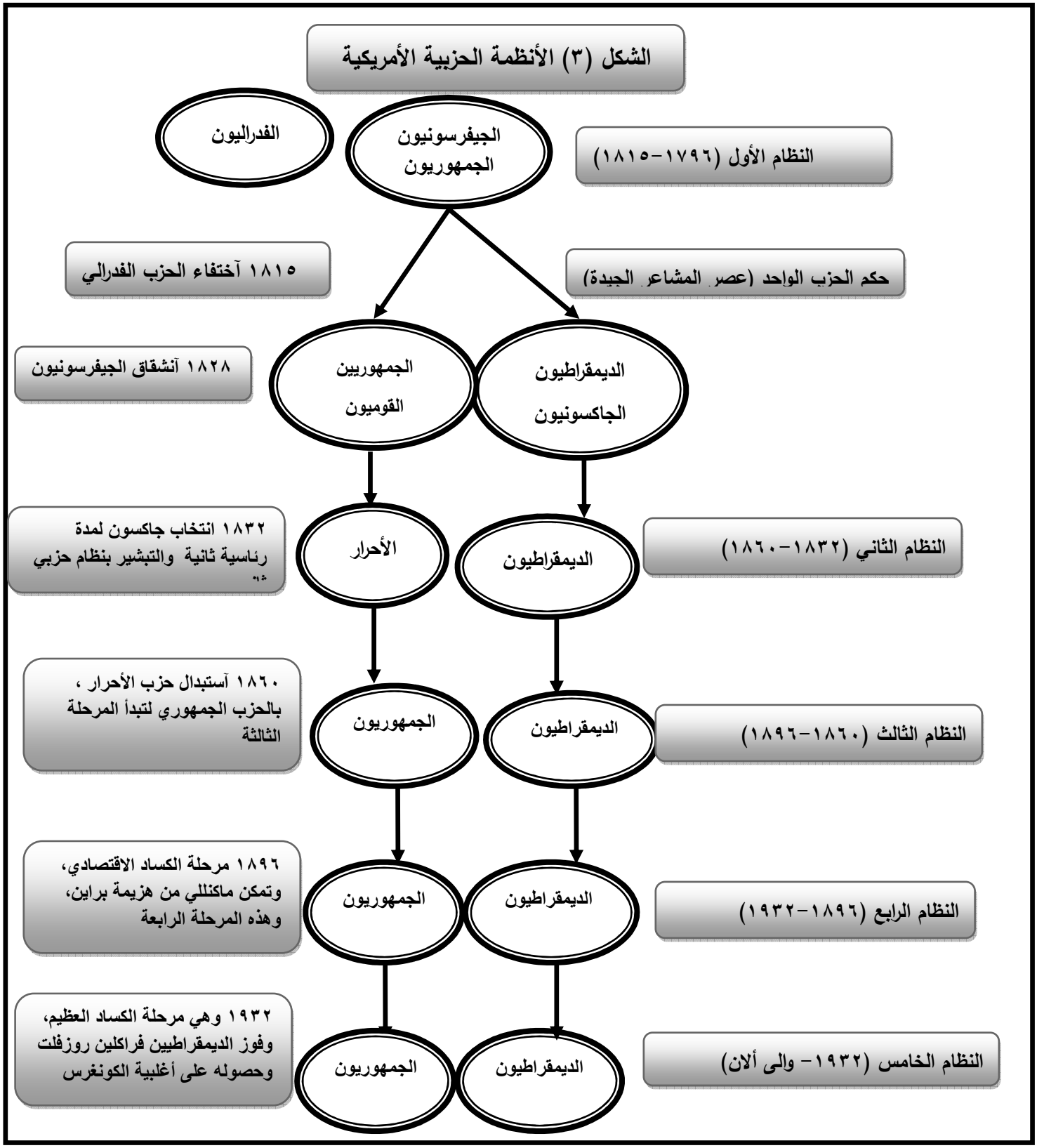

Source: Susan Welch and others, American government, Thomson Learning, Inc., U.S.A, 2001, p. 148, p 175.

وعندما نلمس تطور تلك الأنظمة نحتاج إلى تأكيد على[١]:-

١. تطور الأحزاب الأمريكية بعد نشأة الأمة ونمت لتصبح قوية في نهاية القرن العشرين، ومالبث أن مرت بمدة من الوهن، ثم عاد دورها من جديد ليستمر تأثيرها حتى الآن.
٢. ثمة مدد آستقرار في النظام الحزبي الأمريكي تمثلها هيمنة حزب واحد على السياسة الأمريكية، وعلى نتائج الانتخابات بمؤسسة الرئاسة والكونغرس دون أن يعني ذلك عدم وجود مدد تحول وعدم استقرار اتسمت بعدم هيمنة أي من الحزبين (أي الرئاسة من نصيب حزب والأغلبية في الكونغرس من نصيب حزب آخر)، الأمر الذي يعرف بالقاموس السياسي الأمريكي بالحكومة المنقسمة (Government Divided)[٢].

وفي مدد التحول وعدم الاستقرار المشار إليها، تحول ولاء الناخبين من حزب إلى آخر، مقترناً بأزمات مر بها النظام السياسي الأمريكي، أفرزت تلك الأزمات قضايا صعبة الحل، عندها يقدم الحزب المعارض حلولاً ناجحة تدفع الناخبين إلى تحويل دعمهم من الحزب الموجود في السلطة الذي أخفق في نظر داعمة في مواجهة الأزمة، بحلول واقعية إلى الحزب الآخر، وهذا التحول يعرف بأدبيات الساسة الأمريكية بـ(إعادة الإصطفاف الحزبي) (Party Realignment)، التي تفصح عن آستبدال حزب الأغلبية بحزب الأقلية، وشهد النظام الحزبي في الولايات المتحدة خمساً من إعادة الاصطفاف[٣].

إن تراجع سياسة بوش في ولايته الثانية عام ٢٠٠٦ بسبب تداعيات الحرب على العراق والأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ في قطاع العقار أدى إلى إعادة الاصطفاف والتوجه نحو الديمقراطيين، وآنتخاب المرشح الديمقراطي في عام ٢٠٠٨ باراك حسين اوباما كأول مرشح أسمر

---

[1]. Susan Welch and others, op.cit, p p 147-148.

[٢]. حكم الحزبين أو تقاسم الحزب، هو تعبير يشير إلى وضع يكون فيه الرئيس من حزب سياسي في حين يكون الحزب الآخر مسيطرا على أحد مجلسي الكونغرس على الأقل مجلس الشيوخ أو مجلس النواب، ويمكن أن يظهر مثل هذا الوضع على صعيد الولاية أيضاً، بحيث يكون حاكم الولاية من حزب ما في حين يسيطر حزب آخر على مجلس الولاية التشريعي. وحكم الحزبين أو تقاسم الحزبين الحكم أمر كثير الحدوث في النظام السياسي الأميركي.

[3]. Susan Welch and others, op.cit, p 148.

من الحزب الديمقراطي، وحصول الديمقراطيين على (٢٥٧) مقعداً في مجلس النواب و(١٧٨) مقعداً للجمهوريين و(٥٩) مقعداً في مجلس الشيوخ (٤١) مقعداً إلى الجمهوريين[١].

إن هذا التراجع أدى إلى صراع متفاقم بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي، ومحاولة كل منهما الضغط على الطرف الآخر للفوز بالانتخابات عام ٢٠١٢، إذ وجد الحزب الجمهوري الفرصة للافادة من عجز الحزب الديمقراطي عن الوفاء بالتزاماته المالية.

بمعنى إن الخلاف بين الحزبين هو ما حول الأمر إلى أزمة، فالدين أمر ليس جديداً على الاقتصاد الأمريكي، ولكن معارضة الجمهوريين لرفع سقف الدين، هو ما حوله إلى أزمة حقيقية.

فإن الجمهوريين يدفعون بشكل عام بآتجاه تقليل الإنفاق الفدرالي على البرامج الاجتماعية، وزيادته على البرامج العسكرية، وتقليل الضرائب على الأغنياء، والسعي إلى تحقيق توازن في الإيرادات والنفقات الحكومية، أما الديمقراطيين فإنهم يدفعون عكس الجمهوريين، أي باتجاه زيادة الضرائب على الأغنياء، وعدم الاكتراث لتوازن الموازنة العامة، ومحاولة زيادة الإنفاق الاجتماعي، دون المساس بالإنفاق العسكري[٢].

وتعد نقطة الخلاف الرئيسة عام ٢٠١٠ عند إقرار قانون (اوباما كير)، الذي يعده الرئيس اوباما أحد أهم إنجازات رئاسته للولاية الأولى، والذي عده الجمهوريون تمويلاً حكومياً في الموازنة لتأمين المواطنين صحياً ويعدوه نوعاً من (الإشتراكية)، وهو تجاوز على السوق الحرة، أما هدف اوباما فهو ليس جعل الصحة مجاناً، وإنما يجبر المواطنين على شراء تأمين صحي معين ومحاولة حل مشكلة ما يقارب (٥٠) مليون مواطن أمريكي غير مغطى صحياً عبر آلية السوق (شركات التأمين والقطاع الطبي الخاص)[٣].

---

[١]. ال ساندي مايسل، مصدر سبق ذكره، ص١٥٧.

[٢]. مركز الدراسات والترجمة، باراك حسين اوباما اسود في البيت الأبيض، دار المؤلف، بيروت، ٢٠١٠، ص١٢٩.

[٣]. ياسر العرامي، أوباما كير: قانون أغلق الحكومة الأميركية، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (http://www.aljazeera.net/).

إن معارضة الجمهوريين لقانون (اوباما كير) ينطلق من منطلقات عرقية عنصرية بالنسبة للمتشددين الجمهوريين أو ما يعرفون بـ(حزب الشاي)، وما له من دور مهم في مجلس النواب زاد من حدة الخلاف، إذ يعد هذا الحزب من اليمين الجمهوري وهو متعصب بالنسبة لتقليص دور الحكومة في الاقتصاد، لكنه مع تقليص الإنفاق العسكري وبالضد من الحروب الخارجية، ولهذا الحزب وزنه في مجلس النواب الحالي إذ يمثله (٤٩) نائباً من بين (٤٣٥) نائباً فضلاً عن (٥) أعضاء في مجلس الشيوخ[١].

وإن توقعات حل الخلاف بين الحزبين في بداية عام ٢٠١٣ كان التوصل إلى آتفاق لرفع سقف الدين لتجنب المنحدر المالي (وإن كان بشكل مؤقت) وكانت التوقعات بأنه سوف تقل الأزمة السياسية كما سيكون هناك نمو إقتصادي أسرع وأكثر شمولية.

غير أن عام ٢٠١٣ لم يكن سنة جيدة لآلية صناعة القرارات في القطاع العام، لاسيما أن معظم الأخطاء كانت ذاتية، وهذا ترتب عليه أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أضرت بسمعتها في الإدارة الإقتصادية الفعالة التي آكتسبتها خلال الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، فأصبحت مدة ثانية من الركود العظيم، إن الإغلاق الحكومي الذي فرضه الكونغرس وآقتراب موعد التقصير عن سداد الديون قد أضر على وجه الخصوص بوضع أمريكا على المستوى الدولي[٢].

وفي أعقاب إخفاقات اللجنة المكونة من الحزبين الكبيرين في معالجة العجز المالي الضخم، أصبح من الضروري إحداث خفض كبير في الإنفاق الحكومي الذي عرف بـ(sequestration)[٣]، فمنذ الأول من آذار ٢٠١٣ قاد ذلك إلى تراجع كبير في الإنفاق الحكومي الذي أثر سلباً في النمو الاقتصادي الأمريكي، وفشل الحزبين في التوصل إلى آتفاق على الميزانية الأمريكية لعام ٢٠١٤، وأدى ذلك إلى إغلاق حكومي جزئي لمدة (١٦) يوماً في

---

[١]. بيل كلينتون، العودة إلى العمل لماذا يحتاج الاقتصاد القوي إلى حكومة ذكية، ترجمة: انطوان باسيل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٣، ص ٦٠.

[٢]. نجم عبد الحسن الدليمي، الدين العام وأزمة المجتمع الأمريكي، كراسات إستراتيجية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، العدد(١٥)، ٢٠١٤، ص٢٨.

[٣]. وهي اللجنة المشتركة للحد من العجز في الموازنة والتي شكلت لحل أزمة رفع سقف الدين وان تقلل العجز إلى (١,٢) تريليون دولار خلال عشر سنوات.

شهر أكتوبر عام ٢٠١٣، وكان من المفترض أن يحدث خفض إلزامي آخر في الإنفاق الحكومي في الأول من يناير ٢٠١٤[١].

غير أنه تم التوصل إلى الاتفاق بين الحزبين (الجمهوري- والديمقراطي) وعقد صفقة الموازنة مدتها سنتان ٢٠١٤-٢٠١٥ وإن أهم ما تم التوصل إليه في هذه الصفقة ما يأتي:

١. تفادي حدوث إغلاق حكومي آخر خلال السنتين القادمتين.
٢. زيادة الإنفاق الإختياري في المدى القصير، وخفض بعض الشي من الإنفاق (sequestration) وهو ما يؤدي إلى تراجع إضافي في نمو الإقتصاد الأمريكي بحدود (٠,٥%) عن الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٤.
٣. رفع سقف الدين الأمريكي من دون شروط حتى مارس ٢٠١٥ الأمر الذي يمنع الحكومة من وضع خطة لسداد ديون الإدارة الأمريكية.
٤. إعادة أكثر من (٨٢٥) إلف موظف للعمل، وهم الذين كانوا قد سرحوا عن العمل إجباريا خلال (١٦) يوماً الأولى من شهر أكتوبر، وهي المدة التي لم يتم خلالها إقرار الموازنة في الكونغرس، ومن ثم عدم توافر آعتمادات مالية حكومية لسداد رواتبهم، مما أدى إلى تسريحهم من العمل.

[١]. صفقة الميزانية لا تغير توقعات الوضع المالي للولايات المتحدة في المدى الطويل، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع، (http://www.qnb.com.qa/).

٣-١-٢: معوقات الأداء الحكومي

إن إدارة اوباما أقرب في صياغتها إلى المدرسة الليبرالية المثالية مع تطوير إنتقائي لها، وستكون مضطرة إلى آتحاد آستراتيجية تخرج بين جوانب من المدرسة الواقعية المحافظة والمدرسة الليبرالية المثالية، بواقع الإضطرار وليس الرغبة.

فأوباما الذي نجح خلال ولايته الأولى في تبني مقاربات وسطية حيال العديد من الأزمات، وميلاً للتسويات والحلول الوسطية، وأكثر بعداً عن منطق الصدام وقطع الجسور مع الخصوم، خدمت هذه السياسة الولايات المتحدة في مقاربتها الدولية الكبرى كذلك مع الملفات الإقليمية التي بدت طارئة وغير متوقعة[١].

إن من أولويات إدارة اوباما هو إنهاء تورط أمريكا في حروب شرق أوسطية، وهو ما حصل في العراق والإنسحاب نهاية عام ٢٠١١، إذ بلغت تكلفة الحرب (٣,٧) تريليون دولار، وهذا ما أثر بشكل في الميزانية الدفاعية للولايات المتحدة الأمريكية، ووضع خطط لآنسحاب عسكري كبير من أفغانستان خلال السنوات المقبلة، وخفض مستوى التواجد العسكري التقليدي في القواعد الأمريكية في أوروبا الغربية، كما آعتمدت سياسة اوباما على القوة الناعمة وليست القوة الصلبة بعدم أستخدام القوة والتدخل العسكري في حل الأزمات[٢].

وتم آنتخاب الرئيس اوباما للولاية الثانية لعام ٢٠١٢ وثمة العديد من المعوقات والتحديات، غير أن ثمة آعتقاد شائع بأن أي رئيس في ولايته الثانية سيكون أكثر تحرراً في سياسته الداخلية، لأن صناعة السياسة والقرار في الولايات المتحدة تخضع للعديد من المؤثرات ومن ثم لايبقى للرئيس سوى هوامش قليلة للتحرك في حدودها، والسبب في ذلك هو قوة الشركات الصناعية

---

[١]. سمير التنير، اوباما والسلام المستحيل معركة المصير، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، ٢٠١١، ص ١٧٤.

[٢]. جوزيف ستيغلتز، وليندا بيلمز، حرب الثلاثة ترليونات دولار الكلفة الحقيقية لحرب العراق: ترجمة: سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٩، ص٥٢.

العسكرية، وعالم المال والإقتصاد، واللوبيات على مختلف أنواعها، وهذه قادرة على صياغة السياسات العامة المرغوب بها في الداخل[١].

وفي واقع الأمر أن المعوقات التي تواجه سياسة الإدارة الأمريكية تتنامى وتتشعب، لاسيما في حالة الإنقسام السياسي للمشهد الأمريكي، الذي أسهم في فوز اوباما بنسبة (٣٠٣) عن منافسه من الحزب الجمهوري ميت رومني بنسبة (٢٠٦) ضمن المجمع الإنتخابي لكبار الناخبين، فضلاً عن أن تركيبة التوازن السياسي الراهنة في الكونغرس تعقد جهود الإدارة في الحصول على مصادقة مجلس الشيوخ، الذي تكون من (٥٣- ديمقراطياً) و (٤٥- جمهورياً) ومجلس النواب متكون من (١٩٥- ديمقراطياً) و(٢٣٩- جمهورياً) وإن تمرير أي قانون أو قرار أو معاهدات يحتاج إلى نسبة ثلثي إعضاء وهذا يجعلها أمر صعب المنال[٢].

وهناك بعض التحديات التشريعية التي ستترك تداعياتها على سياسة اوباما الداخلية، ليس أقلها التوصل إلى اتفاق تشريعي حول الموازنة الفدرالية التي تواجه التقليل في مواردها، وآرتفاع نسبة ضريبة الدخل على بعض الشرائح الاجتماعية الوسطى، كذلك تشريع قوانين للتحكم بالأسلحة النارية، وقوانين لإصلاح نظام الهجرة بشكل شامل، وزواج المثليين والإجهاض[٣].

ولا تقتصر على التشريعات وحسب، وإنما بشغل المناصب القيادية في إدارته، وذلك بتخلي (هيلاري كلينتون) عن منصب وزير الخارجية، وعليه يجب أن يبدأ عمل الحكومة في ٢٠ يناير

---

١. سمير التنير، أمريكا من الداخل حروب من اجل النفط، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٠، ص٨٥.

2. Mark Landler, Rice Offers a More Modest Strategy for Mideast, New York Times, October 26, 2013, at (http://www.nytimes.com/2013/10/27/world/middleeast/rice-offers-a-more-modest-strategy-for-mideast.html?_r=0.)

٢. BY BARBARA SLAVIN, Obama's middle east democracy problem, MARCH٥, 2010, (HTTP://WWW.FOREIGNPOLICY.COM/ARTICLES/2010/03/05/OBAMAS_MIDDLE_EAST_DEMOCRACY_PROBLEM).

٢٠١٣، فقد بدأ بتعيين السيناتور الديمقراطي الليبرالي (جون كيري) لمنصب وزير الخارجية، وتعيين (تشاك هاغل)[١] وزيراً للدفاع خلفاً لـ(ليون بانيتا)، وتعيين (جون بريتان) مديراً لوكالة الاستخبارات المركزية بدلاً من (دافيد بتراوس)[٢].

وهذه المعوقات كلها حالت إلى جعل عام ٢٠١٣ على اوباما من أصعب أعوام الحكم، إذ بات يجد صعوبة كبيرة في إعطاء معنى لمدة رئاسته الثانية، قد لايحقق فيها أي شي يذكر، إنة لم يعد له أي صوت مسموع على الساحة السياسة الداخلية في بلادة وكان الشعب الأمريكي والعالم يحلم بالتغيير الحقيقي الذي لم يتحقق منه أي شيء ملموس.

ولعل من أهم الأسباب بأن اوباما لم يعد يحظى بدعم سياسي كبير في الداخل، وهو يخوض صراعاً مع الجمهوريين في الكونغرس، فضلاً عن سلسلة من الفضائح الكبرى، منها آضطهاد الجماعات المحافظة و(كارثة بنغازي)[٣] وغيرها من الفضائح التي تبين عرقلة الثقة في إدارة اوباما ومدى الهشاشة ليس في الحكومة فقط ولكن في مكتب الرئيس اوباما نفسه[٤].

---

١ . وبالنسبة إلى وزير الدفاع (تشاك هاغل) لاقى اعتراض من قبل الجمهوريين وذلك لعدة أسباب وهي:

أ. لايبدي دعما مطلق لإسرائيل على خلفية مواقفه السياسية، رغم انه أكد على دعمه المطلق لإسرائيل.

ب. مشهور بصراحتة وهو من المعارضين بالحرب على العراق.

ت. معروف عنه انه من غير المتحمسين في زج الجيش في نزاعات خارجية حتى ولو كان لأمريكا مصلحة في ذلك.

ث. لدية سياسة تخفيض نفقات البنتاغون.

ج. اعتراضه على سياسة العقوبات الاقتصادية على إيران.

٢. ربيجنيو بريجنسكي، من الأمل إلى الجرأة ... تقييم سياسة اوباما الخارجية، ترجمة محمد الجوهري، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (https://www.academia.edu/3513671/).

٣. وهي حملة القصف التي قادتها الولايات المتحدة لإسقاط نظام معمر القذافي في ليبيا، بدت تلك العملية وكأنها انتصار للسلام والتحرر عن طريق إسقاط الدكتاتور، وأنهم سيعمدون بالاستقرار في رحاب دولة ديمقراطية موالية لأميركا، إلا إن هجوم الجمهوريين على اوباما بالتدخل في بنغازي على واقع أن ليبيا ما بعد القذافي تحولت عموماً إلى كارثة، وباتت ملاذ امن إلى الإرهاب، يزعزع استقرار إفريقيا كحركة (بوكو حرام).

٤. سمير التنير، أمريكا من الداخل حروب من اجل النفط، مصدر سبق ذكره، ص ٩١.

ولا شك بأن كل رئيس يبقي متحمساً إتجاه آستطلاعات الرأي ففي الولاية الأولى، يفعل الرئيس ذلك بهدف ضمان آنتخابه لولاية ثانية وفي الولاية الثانية يبقى الرئيس متحمساً تجاه الرأي العام من آجل ذكراه وصورته التي سيتذكرها التاريخ بعد خروجه من الحكم.

وعلى النقيض من إدارة اوباما الأولى والثانية وحملات الإنتقادات فقد أكدته آستطلاعات الرأي ومنها آستطلاع أجراه معهد (ريل كلير) بين فيه أن الأمريكيين لا يشعرون بالتفاؤل بشأن مستقبل بلادهم مادام اوباما في سدة الحكم، وتشير الإحصاءات إلى أن واحداً فقط من بين ثلاثة أمريكيين يرون أن الولايات المتحدة تسير في الإتجاه الصحيح، وأظهر آستطلاع رأي آخر أجراه معهد (يوغوف) أن تصويت الموافقة على أداء الرئيس لم يتعد الـ(٤٦%) مع آعتراض (٤٩%) من الأمريكيين على سياسة أوباما، بينما أقل من (٣٥%) يرون أن أداءه صحيح[١].

إن إدارة اوباما تسير نحو الهاوية كما وصفها بعض المحللين السياسيين، وإنها تعاني من الإنهيار وتعود هذه إلى أسباب هي[٢]:

١. يعود السبب الأول إلى الرأي العام الأمريكي الذي فقد الثقة باوباما وإدارته، وآنخفاض شعبيته وفقدان مكانته لدى الشعب الأمريكي التي أثارت شكوكاً كثيرة في تطبيق برنامج إدارته للحكومة.
٢. أما السبب الثاني فيعود إلى رئاسة اوباما التي تتصف بالإمبراطورية في أسلوبها ونظرتها المستقبلية، والكثير من الإعلاميين الأمريكيين وصفوه بالرئيس الإمبراطوري أمثال (بوب ودورد)[١].

---

[١]. أليستر كروك، عقيدة اوباما والتوازن الجديد، ترجمة: باسكال شلهوب الخوري، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (https://www.al-akhbar.com/print/200655).

[2]. John McCain and Lindsey Graham, Obama is failing the Middle East, and U.S. interests there, Washington Post, October 26, 2013, at: (http://www.washingtonpost.com/opinions/mccain-and-graham.htm).

٣-١-٣: آستراتيجية الإدارة الأمريكية في مجال الأمن القومي

تعلن الولايات المتحدة الأمريكية كل أربع سنوات عن آستراتيجيتها للأمن القومي الأمريكي، ويشترك في إعداد هذه الوثيقة كل من الإدارة الأمريكية ومراكز البحوث ذات الصلة بدوائر صنع القرار، وتصبح هذه الإستراتيجية ملزمة للإدارة الأمريكية حتى إذا ما تغيرت خلال الأربع سنوات، والسبب في ذلك يعود إلى أن تلك الإستراتيجية توضح الرؤية الإستراتيجية للمصالح الأمريكية، وهي دائمة وليست عرضة للتغير، ولكن الذي يتغير هو سياسات تنفيذها[٢].

والجدير بالذكر أن الاستراتيجيات جميعها الخاصة بالأمن القومي الأمريكي منذ صدورها وحتى الآن لم تشهد تغييرات، سواء مع إدارة جمهورية أو إدارة ديمقراطية، وتركز على ثلاثة أهداف عليا هي:

أ. ضمان الأمن القومي.

ب. الرفاهية الاقتصادية.

ت. المكانة القيادية المتميزة.

وجاء التغيير الواضح بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، بخاصة عام ٢٠٠٢، وعام ٢٠٠٦، إذ فرض المحافظون الجدد مفاهيمهم على السياسات الخاصة بتحقيق المصالح الأمريكية التي تمحورت حول الحملة الدولية على الإرهاب كهدف رئيس تنطلق منه، وتدور حوله المحاور الأخرى كافة، وآنطلاقاً من ذلك جاء إسقاط النظامين في أفغانستان وآحتلال العراق[٣].

---

[١]. يعد الكاتب (بوب ودورد) من أشهر الكتاب الأمريكيون، عمل محقق صحفي بصحيفة لواشنطن بوست ويسمى بمفجر فضيحة ووترغيت، ولدية بعض المؤلفات من أشهرها (القادة ..أسرار ما قبل وما بعد حرب الخليج، الأيام الأخيرة، حروب بوش، حروب اوباما، الحرب في الداخل).

[٢]. سول لانداو، الإمبراطورية الاستباقية، ترجمة: ليلى النابلسي، شركة الحوار الثقافي، بيروت، ط١، ٢٠٠٥، ص ص١٧-١٨.

[3]. Anthony H.cordeman, the obama administration and us strategy: the first 100 days, center for strategic international studies, 2009, p 2.

وفي إعقاب هذا التصور العام يمكن أن نحدد أهداف آستراتيجية الأمن القومي الأمريكية في القرن الجديد وهي[1]:

أ- الحفاظ على آستراتيجية (الأراضي الآمنة) التي بدأ الإعداد لها منذ عام ١٩٩١ التي تضمن سلامة الأراضي الأمريكية من أنواع الاعتداءات كافة التي تهدد الأمن القومي سواء عبر أنظمة دولية أو شبكات إرهاب عالمية.

ب- زيادة كفاية الاقتصاد الأمريكي وتفعيل قدراته التنافسية على مستوى العالم، بما ينعكس على مضاعفة قوة الأمة محلياً وعالمياً.

ج- خلق المزيد من الفرص والوظائف والاستثمارات للأمريكيين في كل مكان في العالم.

د- تعزيز القوة العسكرية والقدرات الدبلوماسية كأدوات ضرورية لمواجهة التحديات المحتملة في القرن الجديد.

هـ- زيادة التنسيق الأمني لمواجهة التحديات الأمنية العالمية بالتعاون مع الدول الحليفة والصديقة بصورة تضمن المواجهة الحاسمة والفاعلة لتحديات الأمن العالمي.

و- تحقيق السلام والأمن والوحدة للقارة الأوربية، وآستمرار علاقاتها الخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ز- آستمرار قوة مجموعة دول المحيط الهادي الآسيوية واستقرارها.

ح- تحقيق السلام والإستقرار في الشرق الأوسط ومناطق النزاعات الأفريقية.

ط- تأمين المصالح الأمريكية عبر البحار.

ي- استمرار المواجهة الشاملة ضد الإرهاب والمخدرات والجريمة المنظمة على مستوى العالم وممارسة ضغوط أوسع على الدول الراعية للإرهاب.

في يوم ٢٧ مايو ٢٠١٠ أصدر اوباما صياغة جديدة لآستراتيجية الأمن القومي الأميركي على العكس من آستراتيجية بوش الإبن التي صدرت عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٦ وكانت تتلخص في آستراتيجية الإستباق أي شن الهجوم وتدمير العدو قبل أن يتمكن من شن هجومه،

[1]. Robert Kagan, of Paradise and power: America and Europe in the New World Order (New York, 2003) pp.99-110.

فقد آتبع باراك أوباما نهجاً مختلفاً، دعت الولايات المتحدة إلى التعاون والدبلوماسية وتعزيز حقوق الإنسان، وآستخدام التنمية لبناء روابطها مع دول العالم[١].

فاعترفت الإدارة الأمريكية بأنها لا تستطيع مواجهة التحديات العالمية وحدها، فبدلاً من آستغلال قوتها العسكرية الكبيرة والاقتصادية للضغط على أصدقائها في الإمتثال لسياساتها، وضعت إدارة أوباما حلفاءها كأولوية قصوى عند آتخاذ القرارات بعيدة المدى، لأن السياسة الأمريكية ترغب في المقام الأول أن يتحمل حلفاء أميركا المزيد من المسؤولية في التصدي للتحديات العالمية، وفي المقابل ستولي الولايات المتحدة الاهتمام الأكبر لمواردها الذاتية، الأمر الذي سيؤدي إلى تحسين الكفاية في عملياتها في الخارج، مع تعزيز الدعم الدولي الذي تتلقاه سياستها الخارجية فضلاً عن إرساء أهدافها الأمنية[٢].

كما إن الإستراتيجية الأميركية الجديدة تختلف كثيراً عن المفاهيم والأفكار العسكرية التي وردت في آستراتيجية بوش، وعلى الرغم من ذلك لم يغفل اوباما وجود قوات حديثة ومتطورة وقال (يجب أن تكون الولايات المتحدة الدولة الوحيدة القادرة على القيام بعملية عسكرية بحجم كبير وإدامتها عبر مساحات شاسعة وممتدة)، وآستطرد قائلاً (ولكن عندما نبدد قوتنا الهائلة بكثرة الإستخدام، أو عندما نفشل في إيجاد أدوات جديدة للسند والتأييد، أو عند العمل بدون شركاء فإننا نعرض قواتنا للشد والإنهاك مما يجعل الولايات المتحدة تتحمل عبئاً ثقيلاً وفي الوقت نفسه سوف تعد قيادتنا في نظر العالم على أنها قيادة تعتمد على القوة العسكرية)[٣].

---

[١]. محمد زين العابدين محمد، إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأميركية، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (http://www.sudanile.com/index.php/).

[2]. Matthew Levitt, Obama's National Security Vision :Confronting Transnational Threats with Global, October 2010 (http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/obamas-national-security-vision-confronting-transnational-threats-with-glob).

[٣]. نقلا عن: جون سي. كورنبلم و دايتر كرونززكر، الولايات المتحدة الأمريكية في الألفية الثالثة قوة عظمى في مفترق الطرق، ترجمة: هبة سري و رانيا محمد خليف، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٢٧٣.

وكانت أيضاً (آستراتيجية الأمن القومي) الأولى من حيث دمج آستخبارات الأمن القومي والأمن الداخلي، وبالنسبة للحديث الذي يثيره هذا الدمج، ذكر مساعد وزير الأمن القومي الأمريكي تود روزنبلوم أن الميدان الناشئ للأمن القومي، ومهمة تزويده بدعم إستخباراتي يمثلان التزاماً معقداً، يختلف بصورة جوهرية عن الإستخبارات الخارجية، وتطبيق القانون والأمن القومي التقليدي، في حين يقع الأمن القومي على عاتق مسؤولية الحكومة الفيدرالية، يتطلب الأمن الداخلي تنسيقاً هائلاً بين الحكومات المحلية وحكومات الولايات وتلك الفيدرالية، كذلك القطاع الخاص، بمشاركة كل منهما على قدم المساواة[١].

في آذار/مارس ٢٠١٣ ظهر مخطط من أجل آستراتيجية جديدة للأمن القومي الأمريكي، أعده فريق عمل (بشراكة الحزبين الرئيسين)، إذ يحمل المخطط عنوان (تحديد أولويات القيادة الأميركية) وهو يؤكد القدرة الفردية لدى الولايات المتحدة الأمريكية على دفع الحلفاء والأصدقاء إلى آتخاذ الإجراءات اللازمة، مع نشر القوة وإظهار النفوذ على مستوى العالم بأسره، ومع ذلك يعترف محررو المخطط أن العالم ليس حقلاً سلبياً للعب المحايد، فهناك قوى متنافسة تسعى إلى مزيد من النفوذ والسلطة، والعديد من التحديات التي تواجه الولايات المتحدة كأمة وتعرقل دورها، والغرض من هذا المخطط هو معالجة هذه القضايا والإيحاء بخطوط من التفكير والعمل لوضع إستراتيجية عالمية جديدة آستباقية في الولاية الثانية من عهد باراك أوباما، ويحدد هذا المخطط التحديات على النحو الآتي[٢]:

١. الجهات الفاعلة الجديدة المترابطة في الدول الضعيفة والفاشلة التي في سعيها إلى السلطة تأتي بتهديدات محتملة ضد مصالح الولايات المتحدة.
٢. الصراع على السلطة الذي جرى تفعيله من خلال (الربيع العربي) بين المتشددين والجماعات المتطرفة من جهة، وجيل جديد من الديمقراطيين العلمانيين العرب من جهة أخرى.

---

[١]. معتز سلامة، إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي ٢٠١٠، كراسات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=657085&eid=2920).

[٢]. هشام القروري، إستراتيجية أمريكة الجديدة، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (http://www.nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?ArticleId=243).

٣. صعود آسيا: فيما تحمل الهند وعداً كبيراً، فإن نظامي كوريا الشمالية والصين المستبدين بطموحاتهما العسكرية يثيران القلق والتوترات في المنطقة.

٤. مع تحول القوة الاقتصادية نحو آسيا، تلاقي آقتصاديات السوق الرئيسة من حلفاء أميركا مزيداً من الصعوبات للحفاظ على مستواها في الأداء.

٥. المتطرفون والإرهابيون، وآنتشار أسلحة الدمار الشامل، وجرائم الأنترنت، والعنف السياسي، وآنتهاك حقوق الإنسان (لاسيما في سوريا)، تأتي ضمن مجموعة كاملة من التهديدات الأمنية التي ما تزال تمثل تحديًا لقيم أمريكا ومصالحها على المدى الطويل.

٦. في حين زادت قوة إيران وفنزويلا، اللتان تعدهما الولايات المتحدة دولتين معاديتين لها، بفضل الاحتياجات على الطاقة، فإن عدم قدرة تكنولوجيات الطاقة النظيفة على التنافس مع الوقود منخفض التكلفة الذي ينتج غازات CO2، يضيف تهديدات أخرى للمناخ والاقتصاد.

ولكي تكون الإستراتيجية الأمريكية الجديدة فعالة في التصدي لهذه التحديات، يقترح المخطط أن تقوم على ثلاثة مبادئ أساسية[١]:

١- تكريس القوة الأميركية.

٢- دور إستباقي للولايات المتحدة في القيادة العالمية.

٣- ترويج القيم العالمية.

ويعترف المخطط بأن النفقات السنوية على الأمن القومي الأمريكي تبلغ بين (٣-٥%) من الناتج المحلي الإجمالي، فعلى الرغم من الديون الكبيرة التي تجهد الإقتصاد، فإن هذا المخطط لا ينصح بتخفيض هذه النفقات، كما إن ما ينفق على الدفاع الأمريكي يبلغ ثلاثة أضعاف ما ينفقه حلفاؤنا الأوروبيون مجتمعون وستة مرات ما ينفق في الصين على الدفاع[٢].

---

[1]. Aaron David Miller, The Shrinking: Why the Middle East is less and less important for the United States, Foreign Policy Magazine's web site, October 17, 2013, at: (http://www.foreignpolicy.com/articles/2013/10/17/the_shrinking_does_the_middle_east_matter?wp_login_redirect=0).

[2]. Aaron David Miller, op.cit.

ولإنجاح هذه الإستراتيجية المقترحة، ينصح بتوخي الحذر عندما يتوجب آختيار المكان والزمان لآستثمار الجهود في الخارج، فلا يمكن للولايات المتحدة أن تنخرط بنشاط في محاولات حل الأزمات كلها، وإلى ذلك يجب أن لا تكون إدارة الأزمات مجرد رد فعل مرتجل على الأحداث الطارئة، وهذا هو بالضبط ما حدث مع آندلاع ثورات الربيع العربي.

٣-٢: الواقع الاقتصادي الأمريكي

٣-٢-١: آنخفاض التصنيف السيادي

إن آنخفاض التصنيف السيادي للولايات المتحدة الأمريكية لم يكن مفاجئً لأنه كان الأعلى طيلة سبعين عاماً، ويعود أيضاً إلى أزمة عام ٢٠٠٨ وذلك بمنح سندات للرهن العقاري بتصنيفات إئتمانية مرتفعة لاتستحقها، مما أدى إلى ظهور نتائج وهي[١]:

١. المضي قدما نحو الإستثمار بهذه السندات والمشتقات المالية المرتبطة بها عن طريق تحويلها إلى قروض قصيرة الأجل، وهو ما يرفع من درجة المخاطر الإئتمانية للمؤسسات المالية المتعلقة بها.
٢. زيادة حجم الإستثمار في هذه السندات، للحصول على معدلات فائدة أعلى مقارنة بالأصول المالية الأكثر أمانا لسندات الخزينة الأمريكية، إذ آنها تحمل التصنيف الإئتماني نفسه (AAA)، لاسيما وإن نسبه الفوائد على سندات الرهن العقاري كانت أعلى من نسبة الفوائد على الأصول المالية المشابهة لها في التصنيف الإئتماني، كما أن أسعار الفائدة على معظم السندات كانت تتغير، مع تغير أسعار الفائدة التي يحددها المصرف الإحتياطي التي كانت كثيراً عند آنتشارها، وهو ما يعني آحتمالية أكبر في آرتفاع حجم الفوائد على السندات عندما ترتفع أسعار الفائدة التي يحددها المصرف الاتحادي.
٣. آستغلال هذا التصنيف الإئتماني المرتفع للسندات للمبالغة في تقويم المشتقات المالية المرتبطة بها وأسهم الشركات المصدرة لها وأسهم الشركات الضامنة لها أكثر بكثير مما

[١]. عبد الله رزق، الاقتصاد العالمي في زمن الازمات المتناسلة، دار المناهل اللبناني، بيروت، ٢٠١٢، ص ص ٢٦٧-٢٦٨.

تستحق، في آكتشاف حقيقة أن هذه السندات عالية المخاطر، ويعني أن جزءاً كبيراً فيها قد تحول من أصول مالية عالية السيولة تدر أرباحاً كبيرة إلى ديون معدومة، وهذا طبعاً لايعني فقط آنخفاض أسعار أصول المؤسسات وتلاشي إرباحها وإنما يعني أيضا مواجهتها لشح شديد في السيولة يدفعها أحيانا إلى إعلان إفلاسها[١].

فقد أعلنت مؤسسة (ساندرد اند بورز) تخفيض تصنيف دين الولايات المتحدة في أب/٢٠١١ من درجة (AAA) إلى (+AA) أي بواقع درجة واحدة، على الرغم من رفع سقف الدين، مبينه في قرارها على سببين رئيسين[٢]:

الأول: إن الخطة السنوية المالية التي أنفقت عليها في الكونغرس الأمريكي بتخفيض العجز بما يتراوح بين (٢,١- ٢,٤) تريليون دولار خلال السنوات العشر المقبلة من ٢٠١٢ إلى ٢٠٢٢، هي خطة غير كافية لإعادة الدين الأمريكي إلى وضع مستقر على المدى المتوسط، إذ من الناحية المنطقية أن نسبة الدين العام ستستمر في الإرتفاع على الرغم من هذا التخفيض.

ثانيا: فقد تعلق قرار المؤسسة بالجانب السياسي أيضا، وبالتحديد التجاذبات السياسية بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري التي رافقت النقاش حول رفع سقف الدين العام، مما سيؤدي إلى التأثير في الرؤية والتقييم المستقبلي وإمكانية آستدامة الدين العام الأمريكي في حالة بروز هذا التناقض مرة أخرى.

ومن أبرز التداعيات السلبية لهذا الإجراء هو تناقص ثقة المستثمرين بالإقتصاد الأمريكي، كذلك زيادة المخاوف من ضعف آستقرار المؤسسات المالية الأمريكية، وعدم قدرة الإدارة الأمريكية على تحقيق آستقرار في ديناميكية الديون المتوسطة الأجل، فضلاً عن أن هذا التخفيض يسبب زعزعة الثقة في الخطط المالية كافة في الاقتصاد الأمريكي[٣].

---

[١]. محمد العريان، عندما تتصادم الأسواق استراتيجيات استثمارية في عصر التقلبات الاقتصادية العالمية، ترجمة: حليم نسيب نصر، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٩، ص٢٩٠.

[٢]. عبد الله رزق، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٨.

[٣]. خالد الزبيدي، تخفيض التصنيف الائتماني لأمريكا بداية لمرحلة جديدة، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (http://addustour.com/search.php).

إن تطبيق خطة اوباما التقشفية التي خفض فيها الإنفاق العام، أي العودة بقوة إلى الركود الاقتصادي التي لم تتعاف منه الولايات المتحدة بالكامل منذ بداية الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ والى الوقت الحاضر، فضلاً عن تضرر حملة سندات الخزانة الأمريكية الخارجية منها والداخلية نتيجة آنخفاض قيمة العملة الأمريكية، وإن هذا القرار أحدث آنخفاضاً شديداً في أسواق الأسهم، مما أدى إلى آنخفاض العائد مما أوجد حالة حرب المستثمرين على الاستثمارات الأقل مخاطرة[١].

ولا يعكس الأثر الكلي على السندات الأمريكية، لأن التعرف على أثر هذا التخفيض على السندات الأمريكية، يجب أن تستند إلى عنصرين يحددان جاذبية هذه السندات وتأثرها على المدى المتوسط وهي[٢]:

العنصر الأول: هو عمق وسيولة السندات الأمريكية وميولها على المقارنة مع غيرها الأمر الذي لأتوفر أي سندات سيادية أخرى، حتى تلك التي مازالت تحافظ على التصنيف الأعلى.

العنصر الثاني: إن الدولار مازال وسيبقى في المدى المتوسط على الأقل عملة الإحتياط الرئيسة في العالم التي لاتنافسها أي عملة أخرى حتى اليورو.

ومما تقدم يمكن إجمال أن جاذبية السندات الأمريكية وعلى وفق البعض لن تتأثر بشكل كبير، لكنها قد تواجه آرتفاع في تكلفتها بآرتفاع سعر الفائدة عليها وهذا بالطبع قد يؤدي إلى زيادة تكلفة التمويل بمختلف أشكالها، مما قد يؤدي إلى كبح جماح النمو الاقتصادي الأمريكي الذي يعاني من نمو متباطئ.

---

[١]. جواد البكري، ماقبل الكارثة ...، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٧.

[٢]. بيل كلينتون، مصدر سبق ذكره، ص ٩٧.

٣-٢-٢: ثالوث العجوزات الأمريكية

تعاني الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية القرن الحادي والعشرين وضع إقتصادي غير مستقر، على الرغم من المحاولات جميعاً التي تقوم بها الحكومة والشركات الخاصة من عمليات تضليل حسابي على نطاق واسع، لإخفاء الوجه الحقيقي للاقتصاد الأمريكي الذي يعاني من عجوزات وهي(عجز الموازنة الفدرالية، وعجز الميزان التجاري، وعجز الحساب الجاري)، وهي حالة باتت ملازمة للإقتصاد الأمريكي، ويرى البعض فيها آلية معتمدة للتصحيح، إذ باتت أمريكا تستديمها لتحقيق مشكلاتها الاقتصادية[١].

إن العجز في الموازنة الأمريكية عجز مستديم، فمنذ عام ١٩٨٠ كان العجز الفيدرالي (٧٣١٤١-) مليون دولار، وآستمر بالتزايد حتى عام ١٩٩٠ ليصبح (221036-) مليون دولار، إذ زاد في عقد الثمانينيات (٣٨%)، فبدا العجز يتراجع في إدارة كلينتون عام ١٩٩٥، إذ حققت الميزانية الأمريكية فائضاً لم يستمر إلا في عام ٢٠٠١، وبدأ العجز يتزايد في ولاية بوش الإبن إذ وصل في ٢٠٠٨ إلى (458553-) مليون دولار، والجدول(٥) يوضح ذلك التزايد في العجوزات الميزانية الاتحادية الفدرالية.

فالعجز في الموازنة وصل حدوداً قصوى، وظهرت خطورة تأثيره مع الأزمة المالية الأخيرة عام ٢٠٠٨، إذ بدأت المؤسسات المالية العالمية بالسؤال حول قدرة الدولار في المحافظة على قيمته، ومن ثم قيمه ما التزمت بدفعة الولايات المتحدة على دينها، فالقضية لم تعد في عدد الدولارات التي ستدفعها الحكومة الأمريكية عن دينها، بل في حقيقة قيمتها[٢].

مما سيؤدي إلى آرتفاع أسعار الفائدة على سندات الخزانة لاسيما السندات قصيرة الأجل، كما أن الديون الأمريكية معظمها سندات، وهناك عدد كبير من الدول الأجنبية تمتلك سندات الدين الأمريكي، فأكثر من (١٠) تريليون دولار صكوك ضمان دين أمريكي مملوكة لغير الأمريكيين،

---

[١]. عبد علي المعموري، انهيار الإمبراطورية الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٢.

[٢]. ولستر ثرو، المتناطحون: المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوروبا وأمريكا، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٨، ص ٢١٧.

وتمتلك الصين (٩٠٦) مليار دولار، ومنها اليابان بقيمة (٨٧٧) مليار دولار، وتمتلك الدول المصدرة للنفط ما قيمته (٥١٣) مليار دولار، وتمتلك الهند ما قيمته (٢٢٥) مليار دولار[١].

الجدول (٥)

العجز أو الفائض في الموازنة الأمريكية من ١٩٩٠- ٢٠١٤ (بالمليون دولار)

السنة	فائض أو عجز (-)	السنة	فائض أو عجز(-)
1990	-221036	2003	-377585
1991	-269238	2004	-412727
1992	-290321	2005	-318346
1993	-255051	2006	-248181
1994	-203186	2007	-160701
1995	-163952	2008	-458553
1996	-107431	2009	-1412688
1997	-21884	2010	-1294373
1998	69270	2011	-1299593
1999	125610	2012	-1086963
2000	236241	2013	-679544
2001	128236	2014	-484602
2002	-157758		

Source: OF THE U.S. GOVERNMENT, BUDGET FISCAL YEAR 2016,OFFICE OF MANAGEMENT AND BUDGET, (http://www.gpo.gov/fdsys/pkg/BUDGET-2016-BUD/pdf/BUDGET-2016-BUD.pdf).

[١]. سالم محمد سالم، الديون السيادية دارسة لحالة الدين العام الأمريكي في ظل المطالبة برفع سقفه، 25/11/2013، منشور على شبكة المعلومات على الموقع (http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2013/11/27/312977.html).

أما بالنسبة إلى العجز التجاري الأمريكي فيمثل حالة مزمنة للإقتصاد الأمريكي منذ زمن ليس بالقصير، وإذا ما تعرض هذا الاقتصاد لركود إقتصادي شديد فمن المؤكد أن يؤثر ذلك في حجم الواردات الأمريكية، في ظل تزايد الطلب المحلي على السلع الأجنبية مما يؤدي إلى خفض حجم الواردات في إطار السعي لخفض العجز في الميزان التجاري كجزء من الآليات المعتمدة لمعالجة أزمة الركود، وهذا يعني في جوهره أن الولايات المتحدة ستصدر البطالة إلى دول أخرى بسبب آنخفاض طلبها على سلع تلك الدول.

فبعد أن كان الميزان التجاري الأمريكي فائضاً بين الأعوام (١٨٩٦ – ١٩٧١)، أصبح في حالة عجز وبشكل دائم[١]، ومنذ عام ١٩٧١، لم يسجل الميزان التجاري الأمريكي (أي فائض بل يزداد عجزاً سنوياً)، إذ بلغ العجز التجاري الأمريكي (١،٣) مليار دولار عام ١٩٧١، وآستمر بالتصاعد حتى وصل إلى (٣١،١) مليار دولار عام ١٩٩١، إذ أخذ العجز التجاري مقادير متضاعفة مع مرور كل عقد، إلى أن بلغ (٦٩٥،٩) مليار دولار مع آنفجار الأزمة المالية الراهنة عام ٢٠٠٨، إلا أنه في عام ٢٠٠٩، أخذ معدل العجز بالانخفاض، إذ بلغ (٣٩٠،١) مليار دولار، وبعد ذلك آرتفع في عام ٢٠١١ ليصبح (٤٩٤,٧) مليار دولار، ليصل إلى ذروته في عام ٢٠١٢ إلى (٦٧١,٥) مليار دولار، ومن ثم آنخفض في عام ٢٠١٣ ليصل إلى (٤٥٩,١) مليار دولار، وفي عام ٢٠١٤ سجل العجز التجاري ما قيمته (٤٦٥,٦) مليار دولار[٢]، كما موضح في الجدول (٦) .

[١]. مكسيم لوفايفر، السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: حسين حيدر، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، ط١، ٢٠٠٦، ص ص١٣٣– ١٣٤ .

[2]. United States, Economic Indicators, (http://www.tradingeconomics.com/united-states/indicators) .

الجدول (٦)

العجز التجاري الأمريكي للأعوام ١٩٧٠ – ٢٠١٤ (مليار دولار)

السنة	مقدار العجز	السنة	مقدار العجز	السنة	مقدار العجز	السنة	مقدار العجز
١٩٧٠	٢،٢	١٩٨١	١٦،١	١٩٩٢	٣٦،٤	٢٠٠٣	٤٩٦،٥
١٩٧١	١،٣	١٩٨٢	٢٤،١	١٩٩٣	٦٨،٧	٢٠٠٤	٥٦١،٣
١٩٧٢	٥،٤	١٩٨٣	٥٧،٧	١٩٩٤	٩٦،٦	٢٠٠٥	٧١٥،٣
١٩٧٣	١،٩	١٩٨٤	١،٩	١٩٩٥	٩٦،٣	٢٠٠٦	٧٦٠،٤
١٩٧٤	٤،٢	١٩٨٥	١٢١،٨	١٩٩٦	١٠١،٨	٢٠٠٧	٧٠١،٤
١٩٧٥	١٢،٤	١٩٨٦	١٣٨،٥	١٩٩٧	١٠٧،٧	٢٠٠٨	٦٩٥،٩
١٩٧٦	٦	١٩٨٧	١٥١،٦	١٩٩٨	١٦٦،٨	٢٠٠٩	٣٩٠،١
١٩٧٧	٢٧،٢	١٩٨٨	١١٤،٥	١٩٩٩	٢٦١،٨	٢٠١١	٤٩٤,٧
١٩٧٨	٢٩،٧	١٩٨٩	٩٣،١	٢٠٠٠	٣٧٥،٧	٢٠١٢	٦٧١,٥
١٩٧٩	٢٤،٥	١٩٩٠	٨٠،٨	٢٠٠١	٣٥٧،٨	٢٠١٣	٤٥٩,١
١٩٨٠	١٩،٤	١٩٩١	٣١،١	٢٠٠٢	٤١٨	٢٠١٤	٤٦٥,٦

Source:

1- Ecohomic Report of the president ، Transmitted to the congress ، Washington ، DC ,2005 ، p 439.

2- United States, Economic Indicators, (http://www.tradingeconomics.com/united-states/indicators) .

٣. عبد علي كاظم المعموري، الطوفان القادم، توالد الأزمات في النظام الرأسمالي، ط١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية، بغداد، ٢٠١٠، ص٦١ .

وتأتي نسب عالية من العجز التجاري الأمريكي مع أكثر الشركاء التجاريين الذين يتمتعون بفائض في تجارتهم مع الولايات المتحدة، وهم كل من (الصين، والاتحاد الأوروبي، واليابان)، الذي يسبب (٧٠%) من نسبة العجز التجاري الأمريكي الكلي عام ٢٠١٢، منه (٤٤%) لصالح الصين، و(١٧,٣) لصالح الإتحاد الأوروبي، و (٩,٤%) لصالح اليابان[١]، فالوضع التنافسي للصادرات الأمريكية في السوق العالمي في تدهور مستمر، وذلك يعود لظهور سلع صناعية

[١]. جواد كاظم البكري، ماقبل الكارثة ..، مصدر سبق ذكره، ص ١٦١.

وزراعية بديلة للمنتجات الأمريكية، فضلاً عن تدهور إنتاجية العامل الأمريكي في الساعة بالمقارنة مع الدول الصناعية الأخرى، وهو ما أدى إلى عجز مستمر في الميزان التجاري الأمريكي.

ولجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى العديد من الإجراءات للحيلولة دون تزايد عجزها التجاري، وكان من أهم الإجراءات، فرضها الحرب التجارية بين الحين والآخر ضد الدول المنافسة التي تتمتع بفائض في موازينها، وآستخدامها صيغة القانون التجاري الأمريكي بوصفه إجراء عقابياً تجارياً ضد الدول الأخرى، كما آستخدمته أمريكا ضد اليابان ودول أخرى، فضلاً عن إجبارها على فتح أسواقها أمام المنتجات الأمريكية[١]، كذلك ضغطت على حلفائها التجاريين الرئيسيين عبر فرض رسوم على بعض البضائع المستوردة من تلك الدول إلى السوق الأمريكية لجعلها أقل تنافسية أمام السلع الأمريكية، متجاوزة بذلك قوانين التجارة العالمية التي تنص على حرية التجارة وإزالة الرسوم الكمركية[٢].

فآستخدمت المادة (٣٠١) أو ماتسمى بالقوانين الرمادية، بحجة أن هذه الإجراءات تحمي الأمن القومي الأمريكي، وبالفعل آستخدمتها ضد الأرجنتين والمكسيك والإتحاد الأوروبي، إلا أنها عاجزة عن منافسة السلع الصينية، نظراً لتدني تكلفة السلعة، مما دفعها إلى آتهام الصين بالإغراق تارة، وتارة بأن سعر صرف اليوان غير حقيقي ولابد من رفعه، بغية رفع القدرة التنافسية للسلع الأمريكية في الأسواق المحلية على الأقل، على أمل أن يجري خفض حجم العجز مع الصين[٣].

فضلاً عن إجراء آخر كان مصدراً للأخذ والرد بين الولايات المتحدة وشركائها التجاريين، وهو قرار خفض سعر الدولار الأمريكي أمام العملات الأخرى، وهذا سيدعم تنافس الصادرات

---

[١]. السيد ياسين، في مفهوم العولمة، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٢٨)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص٨.

[٢]. جواد كاظم البكري، الأزمة الدولية في الاقتصاد الرأسمالي وأثرها على حاجة الاقتصاد الأمريكي للحرب، مجلة المستقبل العراقي، العدد (٧)، مركز العراق للأبحاث، بغداد، ٢٠٠٦، ص١٢٣.

[٣]. وسن احسان عبد المنعم العزاوي، ازمة الاقتصاد الامريكي وانعكاستها على الاقتصاد العالمي (حالة بلدان الجنوب)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٥، ص ٤.

الأمريكية لاسيما مع الصادرات الصينية[1]، على أن الدولار الضعيف سيفرض تعديلات قاسية في أماكن أخرى من العالم، مثل إجبار الإقتصاديات الآسيوية والأوربية على تبني إصلاحات واسعة يكون من شأنها تحقيق الاستهلاك في أسواقها وتقليل آعتمادها على التصدير إلى السوق الأمريكية[2].

إلا أن التخفيض في قيمة العملة لايحدث على الدوام تحسناً في الإقتصاد، فقد يؤدي خفض العملة إلى تدهور ميزان الحساب الجاري، إذ إن خفض قيمة العملة يزيد من ربحية الصادرات وزيادة الصادرات نفسها، إلا أنه في حالة حدوث زيادة في صادرات الدول الأخرى في القطاع نفسه سيؤدي إلى هبوط الأسعار العالمية، مما يؤدي إلى الإضرار بالدول التي تعتمد بشكل كبير على التجارة العالمية مثل الولايات المتحدة الأمريكية[3].

وبدأ العجز في الحساب الجاري الأمريكي منذ عام ١٩٧١، إذ بلغ (١،٤٣٣) مليار دولار، وبدأ بالزيادة المستمرة إلى أن تضاعف بواقع خمسين مرة ليصل إلى (٧٨،٩٦٥) مليار دولار عام ١٩٩٠، في حين آرتفع إلى (٤٤٤،١٦٧) مليار دولار عام ٢٠٠٠، وآستمر العجز إلى أن بلغ أقصى حد له بنحو (٧٨٨،١) مليار دولار عام ٢٠٠٦، بعد ذلك أخذ العجز الأمريكي بالإنخفاض حتى بلغ (٤١٨،٠) مليار دولار عام ٢٠٠٩، إلا إن العجز عاود بعد ذلك بالإرتفاع حتى وصل إلى (٤٧٠،٢) مليار دولار عام ٢٠١٠، كما في الجدول (٧).

---

[1]. دخول العملة الخليجية الموحدة حيز التنفيذ يحتاج أربعة سنوات، تقرير مقدم إلى اتحاد المصارف العربية، العدد (٣٤٩)، بيروت، ٢٠٠٩، ص٢٩.

[2]. اليأس سابا، الأزمة المالية العالمية: أسبابها وانعكاساتها، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٦٠)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩، ص١٥.

[3]. جواد كاظم البكري، الأزمة الدولية في الاقتصاد الرأسمالي وأثرها على حاجة الاقتصاد الأمريكي للحرب، مصدر سبق ذكره، ص١٣٢ .

جدول (٧)

العجز في الحساب الجاري للولايات المتحدة للمدة (١٩٧٠ – ٢٠١٠) (مليار دولار)

السنة	مقدار العجز	السنة	مقدار العجز	السنة	مقدار العجز	السنة	مقدار العجز
١٩٧٠	(٢،٣٣١)	١٩٨٠	٢،٣١٧	١٩٩٠	٧٨،٩٦٥	٢٠٠٠	٤٤٤،٦٦ ٧
١٩٧١	١،٤٣٣	١٩٨١	٥،٠٣٠	١٩٩١	٣،٧٤٧	٢٠٠١	٣٩٣،٣٧ ١
١٩٧٢	٥،٧٩٥	١٩٨٢	٥،٥٣٦	١٩٩٢	٤٨،٥١٥	٢٠٠٢	٤٨٠،٨٦ ١
١٩٧٣	٧،١٤٠	١٩٨٣	٣٨،٦٩١	١٩٩٣	٨٢،٥٢٣	٢٠٠٣	٥٣٠،٦٦ ٨
١٩٧٤	١،٩٦٢	١٩٨٤	٩٤،٣٤٤	١٩٩٤	١١٨،٢٤٤	٢٠٠٤	٦٢٥،٠
١٩٧٥	١٨،١٦٦	١٩٨٥	١١٨،١٥٥	١٩٩٥	١٠٩،٨٩٨	٢٠٠٥	٧٢٩،٠
١٩٧٦	٤،٢٩٥	١٩٨٦	١٤٧،١٧٧	١٩٩٦	١٢٠،٩٣٧	٢٠٠٦	٧٨٨،١
١٩٧٧	١٤،٣٣٥	١٩٨٧	١٦٠،٦٥٥	١٩٩٧	١٣٩،٨٠٩	٢٠٠٧	٧٣١،٢
١٩٧٨	١٥،١٤٣	١٩٨٨	١٢١،١٥٣	١٩٩٨	٢٧١،٤٥٧	٢٠٠٨	٦٧٣،٣
١٩٧٩	٢٨٥	١٩٨٩	٩٩،٤٨٦	١٩٩٩	٣٢٤،٣٦٤	٢٠٠٩	٤١٨،٠
						٢٠١٠	٤٧٠،٢

Source:

1. Economic indicators ، conncil of Economic Advisers ، washington ، DC ، 2010 ، p32

٢. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، ٢٠٠٧، ص٢٨١

٣. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، ٢٠١١، ص٢٨٠

لهذا تظل الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لإعادة هيكلة آقتصادها، آنطلاقاً من ظروف المنافسة المحتدمة، والتوجه صوب القطاعات التي تنخفض فيها المنافسة أو بالتعبير الاقتصادي والتركيز على الصناعات ذات الميزة التنافسية شبة المطلقة أو النسبية، في محاولة لتعويض النقص في الصادرات من السلع التي آكتسحتها البلدان التنافسية العالمية.

٣-٢-٣: دور الحكومة في خفض الإنفاق

يمثل الإنفاق الحكومي من المسائل الأكثر جدلاً داخل الولايات المتحدة لدى الحزبين الجمهوري والديمقراطي، وزاد هذا الجدل بعد الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨.

وذلك باطلاق خطة الإنقاذ في عهد الرئيس السابق(بوش الإبن) عام ٢٠٠٨، ومن ثمة أقرمجلس الشيوخ عام ٢٠٠٩ خطة الرئيس الأمريكي (باراك اوباما) التي أطلق عليها (خطة التحفيز الإقتصادي)، لإنقاذ المصارف والمؤسسات المالية وتنشيط قطاع الإقراض[١]، إذ عمل الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) بعد تنصيبه على إقناع الكونغرس بالموافقة على (خطة إنقاذ) للأزمة المالية تبلغ كلفتها (٨٢٥) مليار دولار[٢].

وضع الرئيس الأمريكي (باراك اوباما) خمسة شروط لتطبيق الخطة، وهذه الشروط كآلاتي[٣]:

١. مراقبة المال العام من لدن لجنة مستقلة.
٢. التأكد من أن الخطة لن تعود بالفائدة على رؤساء مجالس إدارة (وول ستريت) الذين يتحملون جزءاً من المسؤولية في الأزمة المالية الراهنة.
٣. حماية دافعي الضرائب بالتأكد من إمكانية إعادة أموالهم عند حدوث الأزمة.

---

١. غالب أبو مصلح، هل ينقذ أوباما الاقتصاد الأمريكي من الانكماش؟ الأزمة البنيوية للنظام الرأسمالي وحتمية التغيير، مجلة الغدير، العدد (٤٦)، مركز الدراسات والتوثيق، بيروت، ٢٠٠٩، ص٦٧.

٢. جوزف سوخو، انهيار آي أي جي تلاعب بالألفاظ وصمت عربي مريب، مجلة البيان الاقتصادية، العدد(٤٤٥)، بيروت، ٢٠٠٨، ص٣٥ .

٣. نقلا عن: علي فلاح المناصير ووصفي عبد الكريم الكساسبة، الأزمة المالية العالمية حقيقتها: أسبابها تداعياتها وسبل العلاج، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، ٢٠٠٩، البحث منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (http://www.iefpedia.com\arab\wp-content.2009).

٤. مساعدة ملايين العائلات التي تسعى إلى البقاء في بيوتها دون مصادرة بيوتهم بسبب عجزهم عن تسديد الأقساط العقارية الخاصة بهذه البيوت.
٥. التأكد من أن الخطة لن تخدم مصالح أفراد محددين.

وتم تحديد مدة إنفاق المبلغ المحدد في الخطة خلال (١٨) شهراً، ويقدر بعض الباحثين الأمريكيين في شؤون الاقتصاد عن حقيقة التخصيصات بأنها تقترب من (٨٢٥)[١]، إذ أخذت الخطة بتوسيع الاقتصاد الأمريكي وتحفيزه وتنشيطه عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي والإستثمارات في البنية الأساسية (التحتية) من طرق وجسور وكهرباء وتعليم ورعاية صحية، هذا إلى جانب توفير تخفيضات ضريبية كبيرة لأكثر من (٩٥%) من المواطنين الأمريكيين، مع التركيز على الطبقات الوسطى والفقيرة من المجتمع[٢]، فضلاً عن معالجة آثار آنفجار الفقاعة العقارية عام ٢٠٠٨، إذ كان هناك توجه كبير نحو تحسين فرص العمل والتخفيف من البطالة، وذلك من خلال توفير (٣-٤) ملايين فرصة عمل للحد من تأثير الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨[٣]، وإنقاذ الاقتصاد الأمريكي من مرحلة الركود و يتم هذا عبر الإنفاق الحكومي على قطاعات البنية التحتية بشكل خاص[٤].

وعلى الرغم من مجموعة الإجراءات التي تقدمت بها الحكومة الأمريكية لإنقاذ آقتصادها من أزمته المالية، بدأت بظهور أزمة جديدة زادت من ديون الولايات المتحدة العامة، مما أثر في الإنفاق بشكل كبير، وتشمل بعض أسباب هذه الزيادة أيضاً تشمل تكاليف الحروب، وآثار الركود الإقتصادي، ونمو برامج التأهيل.

---

[١]. آزاد احمد سعد الدوسكي، واقع الأزمة المالية العالمية وآثارها على الاقتصاد العراقي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (١٦)، العدد (١٨)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، ٢٠١٠، ص١٣٥.
[٢]. عبد علي كاظم المعموري، الطوفان القادم توالد الأزمات في النظام الرأسمالي، مصدر سبق ذكره، ص٥٦.
[٣]. بطرس لبكي، الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على لبنان، مجلة الغدير، العدد (٤٦)، مركز الدراسات والتوثيق، بيروت، ٢٠٠٩، ص١٠٨.
[٤]. عبد علي كاظم المعموري، المصدر السابق، ص٥٦.

فسارعت الولايات المتحدة بإصدار برنامج لخفض الإنفاق في ميزانيات الوكالات الأمريكية الاتحادية، الذي كان جزءاً من نتائج المفاوضات التي تم الاتفاق عليها في مناقشات رفع سقف الدين الأمريكي، وهو كأحد سبل خفض العجز في الميزانية، إذ تم تشكيل لجنة مشتركة من الحزبين الجمهوري والديمقراطي لبحث خفض الإنفاق وتخفيف الضغوط نحو زيادة الدين العام الأمريكي[١].

إلا أن هذا البرنامج أصبح مثاراً للجدل إذ أن سياسات الخفض ستكون لها آنعكاسات خطيرة لاسيما وإنها تطبق من دون ضوابط واضحة والمشكلة الأساسية في التخفيضات المقترحة أنها ستطبق على أشكال الإنفاق العام كافة، وستتم عملية خفض الإنفاق العام بقيمة إجمالية تقدر بنحو تريليون دولار خلال (١٠) سنوات من ٢٠١٤-٢٠٢٤، إذ سيتم خفض إنفاق العديد من الإدارات الحكومية بشكل مباشر نتيجة لذلك، ووفقاً للخطة سيتم خفض نصف الإنفاق المخطط تخفيضه من ميزانية الدفاع[٢].

وتباينت وجهات النظر حول من يجب أن يلقي عليه باللوم في عدم تجاوز برنامج الخفض في الإنفاق، فالبعض يحمل الرئيس الأمريكي (اوباما) المسؤولية بسبب سياسات التحفيز الإقتصادي، بينما يتفق عدد من المحللين بأن الكونغرس ذو الأغلبية الجمهورية هو السبب في هذا التخفيض، وذلك لأن شعار الجمهوريين الدائم هو خفض الإنفاق عند مناقشة أي مقترح للإصلاح المالي في الولايات المتحدة الأمريكية[٣].

ووفقاً لبرنامج خفض الإنفاق الذي يبدأ من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠٢٤ والتي تقدر قيمة التخفيض الإجمالي (تريليون دولار) خلال (١٠) سنوات، تم خفض إنفاق العديد من الإدارات الحكومية بشكل مباشر، وخفض ميزانيات الدفاع بنحو نصف تريليون دولار، لكن الخفض

---

[1]. Look after the pennies,(http://www.nature.com/news/look-after-the-pennies-1.12792).

[٢]. هل تنتهي أزمة الميزانية الأمريكية خلال عام ٢٠١٤؟، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (http://www.akhbaralyom.net).

[٣]. محمد ابراهيم السقا، خفض الانفاق...الولايات المتحدة تتقشف، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (http://www.aleqt.com/2013/03/08/article_737423.print).

سيشمل الإنفاق غير العسكري أيضاً، وسيتم تخفيض القسم الآخر من مبالغ التعليم والإسكان والبطالة والبحث العلمي، كما ستنخفض عمليات الدعم المقدمة للأسر منخفضة الدخول، كذلك قد يفقد بعض العاطلين جانباً من دعم البطالة، وهناك قائمة من عمليات خفض الإنفاق في المجالات المختلفة[1]، ومن خلال الشكل (4) سنبين وجهه نظر الولايات المتحدة من تطبيق البرنامج أو عدم تطبيقه وهي كما يأتي.

الشكل(4)

الإيرادات والنفقات المتوقعة قبل وبعد برنامج خفض الإنفاق

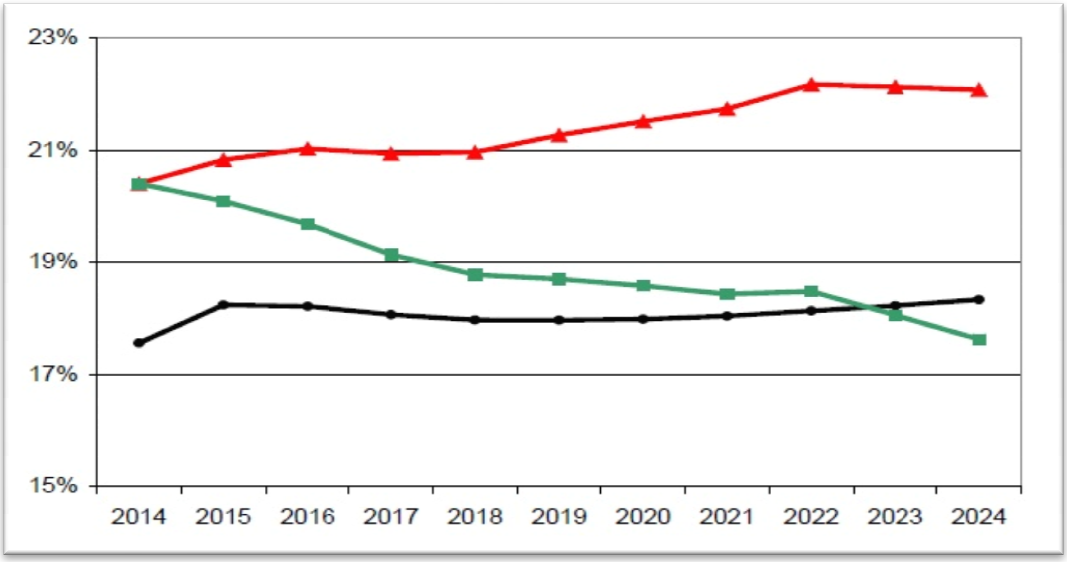

الخط الأحمر : الإنفاق قبل التخفيض　　الخط الأسود: الإيرادات

الخط الأخضر : الإنفاق بعد التخفيض　　الفجوة بين الخطين الأسود والأحمر هي العجز الفدرالي

Source: Chris Edwards, A Plan to Cut Federal Spending, May 2014 (http://www.downsizinggovernment.org/print/plan-to-cut-federal-spending).

أ. إن عدم تطبيق البرنامج سيؤدي إلى آرتفاع الإنفاق من (٢٠,٤%) من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٤ إلى (٢٢,١%) بحلول عام ٢٠٢٤، وخلال المدة نفسها سترتفع

[1]. Chris Edwards, A Plan to Cut Federal Spending, May 2014, (http://www.downsizinggovernment.org/print/plan-to-cut-federal-spending).

عائدات الضرائب من (١٧,٦%) من الناتج المحلي الإجمالي إلى (١٨,٣%)، على الرغم من نمو الإيرادات الحكومية فإن العجز يزداد بسبب الإنفاق المرتفع.

ب. أما إذا تم تطبيق البرنامج وهو خفض الإنفاق، فإنه سيقضى على العجز بمعنى أن الإنفاق سينخفض من (٢٠,٤%) من الناتج المحلي الإجمالي، ليصل إلى (١٧,٦%) بحلول عام ٢٠٢٤ وسيتم القضاء على العجز بحلول عام ٢٠٢٣ ومن ثمة يسجل الفائض بعدها.

ولعل تخفيضات الإنفاق العام الإلزامية في المجالات كلها لم تحقق المطلوب في موازنة عام ٢٠١٤ لأنها سجلت عجزاً بلغ (٤٨٤) مليار دولار، ولم تحد من نمو الدين العام بالشكل الذي يبرز برنامج خفض الإنفاق العام[١].

إن عملية خفض الإنفاق العام لا تتوافق من حيث الأساس مع مايحتاج إليه الاقتصاد الأمريكي، وحجم ماليته العامة وما سيؤثر في عدم آستقرار أسواق المالية العالمية، وما الضرر الذي تجنيه دول العالم، كما إن تبني الولايات المتحدة هذا البرنامج ليس بالوقت المناسب، وبالعكس لأن ما يحتاج آلية الإقتصاد الأمريكي هو تبني سياسات مالية توسعية تضمن رفع مستويات الإنفاق العام لتحفيز الطلب الكلي، وتحسين أوضاع سوق العمل الذي لاتكاد تنخفض فيه معدلات البطالة وإن الإعتماد في هذا الوقت على السياسات التقشفية لاتجلب إلا المزيد من البؤس الاقتصادي.

٣-٢-٤: النظام الضريبي

إن أحد المؤشرات الدالة على وجود خلل في النظام الاقتصادي الأمريكي هو النظام الضريبي، وهو لمصلحة الطبقات الغنية ومجحف بحقوق الآخرين، وأحدثت التغييرات الإقتصادية تبدلات في معالم المشهد الإقتصادي في أمريكا، إذ آنخفضت أجور العمال لمصلحة المصرفيين الإستثماريين الذين زادت أصولهم المالية بشكل غير مسبوق طوال أكثر من ثلاثة عقود، فما كانت ردة فعل

[١]. هل تنتهي أزمة الميزانية الأمريكية خلال عام ٢٠١٤؟، مصدر سبق ذكره.

المشرع الأمريكي إلا أن أخذ يعدل النظام الضريبي لمصلحة الأثرياء وإلقاء العبء الضريبي على الفئات الكادحة والوسطى التي لا سلطة سياسية لها[١].

إن حكومات الولايات والحكومات المحلية المستقلة، تشكل الضريبة على الدخل الشخصي المصدر الأكبر لإيرادات الحكومة الفيدرالية التي تحتل نسبة (٤٧%)، تأتي بعدها مباشرة الضريبة على الرواتب ونسبتها (٣٤%) وهي ذات معدل ثابت على الرواتب والأجور التي لا تزيد عن عتبة محددة، أما بقية إيرادات الحكومة الفيدرالية فتأتي من الضرائب على دخل الشركات ونسبتها نحو(١٠%) وتفرض الولايات والمدن الكبيرة معظمها ضرائب مبيعات واسعة النطاق على المشتريات علماً أن هناك آستثناءات خاصة على الإستئجار والطعام مثلاً وتحتل الضرائب على شكل رسوم بنحو(٤%) أما (٥%) الأخيرة فهي ضرائب تفرض على أمور أخرى غير محددة[٢].

أما الحكومات المحلية فتحصل على إيراداتها بفرضها ضرائب على ملكية المنازل والشركات التي تشكل نسبة (١٥%) مع أشكال أخرى للضرائب من الحكومة الفيدرالية بنسبة (١٩%) وضرائب عقارية بنسبة (١٧%) وأخرى على إيرادات إجمالية ومبيعات بنسبة (٢٠%) وأخرى مختلفة بنسبة (٢٩%)[٣]، وهو ما نراه واضحاً من خلال الشكل (٥) الذي يوضح مصادر توزيع الإيرادات لكل من المستوى الفيدرالي من جهة والمستوى المحلي والولايات من جهة أخرى.

---

٢. Robert Polin, Contonrs of Descent: U.S.Ecohomic fracures and the Landscape of gloal Austevity, (London, Newyork : rerso, 2003) p.3.

2. Romina Boccia, Smaller Paycheck? Welcome to Obama's Post-Fiscal-Cliff World, January 15, 2013, (http://dailysignal.com/2013/01/15/smaller-paycheck-payroll-tax-hike/).

3. Chris Edwards, op.cit.

الشكل (٥)

مصادر توزيع الإيرادات الضريبية على المستوى الفيدرالي والمستوى المحلي والولايات

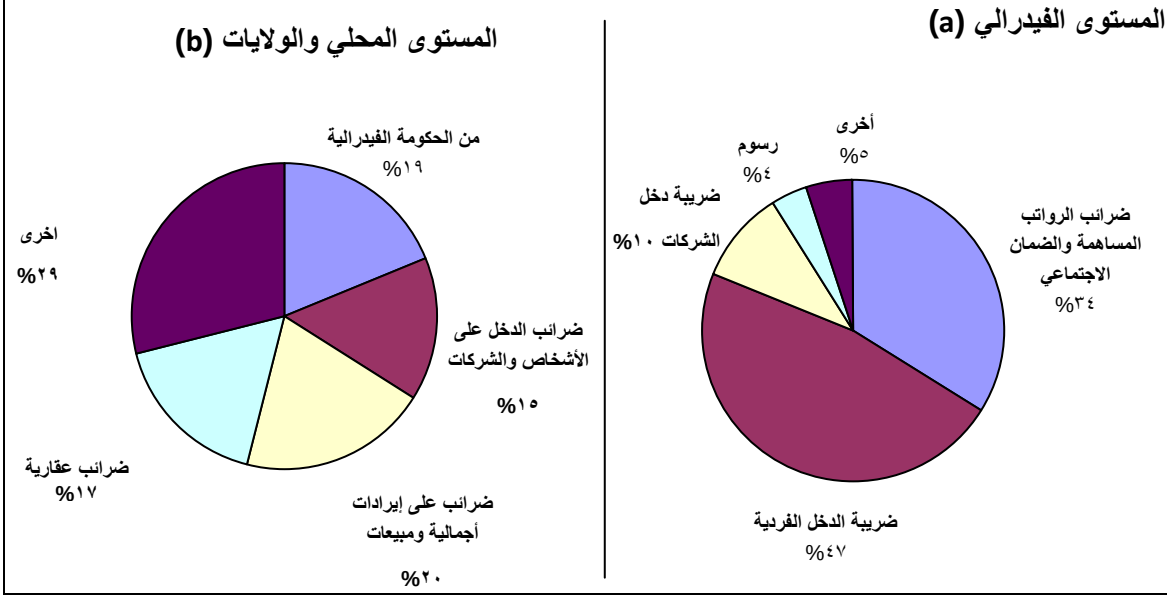

المصدر: نقلا عن: دريد درغام، لاقتصاد: المبادئ و السياسة الاقتصاد الأمريكي و التجارب الاقتصادية في العالم- أهم المفاهيم الاقتصادية الحديثة (ج١)، دار الرضا للنشر، سوريا، ط١، ٢٠٠٢، ص ١٠٥.

وتعتمد الولايات المتحدة في ضرائبها على ثلاثة مستويات أساسية هي (ضريبة الدخل، وضريبة الضمان الاجتماعي، وضريبة القيمة)، والجدول(٨) يبين ذلك، أما بالنسبة إلى الأنواع الأخرى من الضرائب وهما ضريبة النقل والمعاملات وضريبة الأعمال فهما قليلتان.

الجدول(٨) ضريبة الدخل وضريبة الضمان الاجتماعي والقيمة المضافة ١٩٩٠-٢٠١٢ (بالمليار دولار)

السنة	ضريبة الدخل (مليار دولار)	ضريبة الضمان الاجتماعي (مليار دولار)	ضريبة القيمة المضافة (مليار دولار)
1990	560.39	380.05	67.2
1991	565.91	396.02	73.9
1992	576.23	413.69	78.36
1993	627.2	428.3	83.93
1994	683.44	461.48	95.63
1995	747.25	484.47	96.69
1996	828.24	509.41	94.92
1997	919.76	539.37	100.47
1998	1017.26	571.83	108.09
1999	1064.16	611.83	125.54
2000	1211.75	652.85	128.3
2001	1145.41	693.97	125.58
2002	1006.39	700.76	122.3

121.98	712.98	925.48	2003
128.73	733.41	998.33	2004
134.69	794.13	1205.5	2005
141.28	837.82	1397.83	2006
132.62	869.61	1533.71	2007
140.15	900.16	1450.1	2008
126.22	890.92	1053.54	2009
132.06	864.81	1089.99	2010
129.57	818.79	1272.56	2011
148.22	845.31	1374.5	2012
161.61	947.82	1589.91	2013
183.5	1023.46	1715.3	2014

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Source: Usgover revenue, (http://www.usgovernmentrevenue.com).

عندما تسلم الرئيس الأمريكي السابق (بوش الإبن) رئاسة الولايات المتحدة عام ٢٠٠١ كان الاقتصاد في أوج آزدهاره، إذ إن الإنتاجية زادت خلال مدة الحكم الثانية للرئيس الأمريكي الأسبق(كلينتون) بحدود(٦%)، وعرفت الموازنة فائضاً كبيراً، وتم تسديد جزء كبير من المديونية، بعد ذلك بدأ عهد الرئيس السابق (بوش الإبن) بإطلاق مبادرة آقتصادية هي إجراء تخفيضات ضريبية كبيرة على الأثرياء في عام ٢٠٠١، أتبعها خفض ثاني في عام ٢٠٠٣، إذ تم تخفيض

العبء الضريبي على الفئات الغنية وزيادتها على الفئات الوسطى لتسديد الفرق، وكان من نتائج ذلك النظام إضعاف القدرة على الادخار[١]، فالنظام الضريبي لا يشجع على تنمية المبادرة الشخصية، بل يزيد من التسلط للفئات الغنية التي تملك السلطة السياسية، ففي أمريكا تعد تلك الفئة الطبقة المانحة، وبهذا فإن هدف الإدارة في عهد الرئيس الأمريكي السابق (بوش الإبن) هو تقليص الضمان الاجتماعي وهذا ما أكدته مدة الحكم الثانية للرئيس الأمريكي السابق (بوش الابن) غير أن الضمان الاجتماعي، لا يشكو من أزمة مالية خلافاً لما يشاع، إلا أن التخفيضات الضريبية أدت إلى عجز في الموازنة، والعجز هو المبرر لتقليل النفقات[٢].

ومن المفترض أن تنتهي تلك الإعفاءات الموروثة من الرئيس السابق إلى عام ٢٠١٠، إلا أنه تم الإتفاق بين اوباما والكونغرس على تمديد الإعفاءات الضريبية إلى عامين، تنتهي في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣، التي كلفت الولايات المتحدة قرابة (٨٥٨) مليار دولار ممتدة إلى (١٠) سنوات المقبلة[٣].

وبدأ اوباما حملته الإنتخابية للرئاسة الثانية محملاً الجمهوريين المسؤولية عن المأزق، قائلاً إن (شغلهم الشاغل) هو حماية التسهيلات الضريبية الممنوحة للأغنياء حتى لا يضطروا (الأغنياء) إلى دفع ضرائب أعلى من الضرائب الحالية، وطالب الكونغرس الأمريكي بإنهاء هذه الإعفاءات بآستثناء ذوي الدخول المنخفضة الذي تقل دخولهم عن (٢٥٠) إلف دولار سنويا، وزيادة الضرائب على الأغنياء الذين يمثلون (٢%) من الأمريكيين التي تزيد دخولهم عن (٢٥٠) إلف دولار سنويا، وهذه الخطوة تعد جزءاً من آستراتيجيته الإنتخابية التي هدفت إلى إضعاف خصمه

---

[١]. سمير التنير، أوباما والسلام المستحيل معركة المصير، مصدر سبق ذكره، ص٢٠١.

[٢]. زياد حافظ، الأزمة المالية العالمية البحث عن نموذج جديد، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان (٥٥-٥٦)، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت، ٢٠١١، ص ص٦٣- ٦٤.

[3]. Joseph Henchman, Details of the Fiscal Cliff Tax Deal, January 01, 2013, (http://taxfoundation.org/blog/details-fiscal-cliff-tax-deal).

الجمهوري آنذاك (ميت رومني) الذي طرح ضمن برنامجه الإنتخابي الإعفاءات الضريبية ومدى إجحافها على الطبقة المتوسطة[1].

مما دفع اوباما إلى تبني حزمة من الإصلاحات الضريبية، وتعد إحدى مكونات برنامج المنحدر المالي، وذلك لتجنب هذه الأزمة وكالأتي[2]:

١. آنتهاء الإعفاءات الضريبية التي أقرت في عهد الرئيس السابق جورج بوش، إذ تم إقرار هذه الإعفاءات في ٢٠٠١ و٢٠٠٣، وآنتهت في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٣، وإذا لم يتم مد العمل بهذه الإعفاءات فإن معدل الضريبة الحدية الأقصى سيرتفع من(٣٥% إلى ٣٩،٦%)، كما ترتفع باقي المعدلات الأخرى معه، وتم خفض الإعفاء الضريبي للأطفال إلى النصف، وإعادة الضرائب على عوائد العقارات إلى مستويات ٢٠٠١، كذلك تم رفع الضرائب على الأرباح الرأسمالية وتوزيعات الأرباح، وتبلغ تكلفة هذا الإجراء عام ٢٠١٣ نحو (١١٠ مليارات دولار)، والتكلفة في عشر سنوات(٢،٨ تريليون دولارا).

٢. توسيع نطاق الحد الأدنى للضريبة البديلة[3]، وهذا يدفعها نحو (٤,٤) مليون دافع ضريبة فقط في الوقت الحالي، وهذا التعديل سيطول نحو ٣٣ مليون دافع للضريبة في ٢٠١٢، وتكلفتها في ٢٠١٣ تصل إلى (١٢٥ مليار دولار)، وإجمالي التكلفة في السنوات العشر(١،٧ تريليون دولار).

٣. وقف الإعفاءات الضريبية على الأجور وبدل البطالة الممتد، إذ يمثل الإرتفاع في الضريبة على الأجور(٢%)، بينما تم إلغاء دفع بدل البطالة لمدة أكثر من ستة أشهر، وتقدر تكلفة ذلك في عام ٢٠١٣ بنحو(١١٥ مليار دولار)، وفي السنوات العشر بنحو (١٥٠ مليار دولار).

---

[1]. Fiscal Cliff Complete Coverage, 1/1/2013,(http://www.cnbc.com/id/100289921).

[2]. محمد إبراهيم السقا، المنحدر المالي الأمريكي ومصطلح الإعلام، مصدر سبق ذكره.

[3]. ضريبة الحد الأدنى البديلة: هي ضريبة الدخل المفروضة من قبل الحكومة الفيدرالية للولايات المتحدة على الأفراد، والشركات، والعقارات، تفرض بمعدل ثابت تقريبا على مبلغ معدل من الدخل الخاضع للضريبة فوق حدا معين (المعروف أيضا باسم الشريحة المعفاة)، هذا الإعفاء هو أعلى بكثير من الإعفاء من ضريبة الدخل العادية.

٤. آنتهاء الإعفاءات الضريبية الأخرى، إذ تم إلغاء الإعفاءات الضريبية الأخرى جميعها مثل المنح الضريبية للبحوث والتطوير، والخفض في ضريبة المبيعات، التي آنتهت بنهاية عام ٢٠١٣، وتبلغ تكلفتها (٣٠ مليار)، وفي عشر سنوات المقبلة تصل إلى (٤٥٥ مليار دولار).

٥. ضرائب الرعاية الصحية (اوباما كير)، يتضمن قانون حماية المريض وتقديم الرعاية الصحية بأسعار معقولة وبعض الزيادات في الضرائب بما في ذلك زيادة (٠،٩%)على أجور أصحاب الدخول المرتفعة، وزيادة الضريبة على دخول الإستثمار، وتبلغ تكلفتها (٢٥ مليار) في ٢٠١٣ و(٤٢٠ مليارا) في السنوات العشر المقبلة.

٣-٣: الواقع الاجتماعي الأمريكي

٣-٣-١: معدلات البطالة

يعاني الاقتصاد الأمريكي من مشكلة البطالة المرتفعة التي باتت تهدد تماسك وآستقرار المجتمع، لما ينتج منها من آثار سلبية تنعكس على الجانب الاجتماعي بالدرجة الأولى، ثم الجانب الإقتصادي الذي يحرم الإقتصاد من طاقات بشرية تصنف ضمن الطاقات المعطلة[١].

ومما زاد الأزمة آستفحالاً أتساع فجوة الإختلال بين الإقتصاد المالي والحقيقي المكون لاقتصاد الولايات المتحدة، مما آستدعى الشروع في سلسلة من خطط الإنقاذ والطوارئ بقصد إنعاش اقتصادها من جديد في إطار سياسة تركز على إدارة الطلب الكلي، وخفض الإنفاق العام، ومن ثم زيادة حجم الإستثمارات العامة والخاصة التي من شأنها خلق فرص عمل، وفي الوقت الذي تقدر فيه قوة العمل في الولايات المتحدة الأمريكية بنحو (١٠٧) مليون شخص، فقد خسرت مع بدء الأزمة المالية في تشرين الثاني / أكتوبر عام ٢٠٠٨، أكبر خسارة من الوظائف بمجموع (١،٩) مليون وظيفة، من (٢،٦) مليون وظيفة مفقودة على مدار العام[٢].

---

[١]. جواد كاظم البكري، الأزمة الدولية في الاقتصاد الرأسمالي وأثرها على حاجة الاقتصاد الأمريكي للحرب، مصدر سبق ذكره، ص١٣٦.

[٢]. حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١، ص١٠٤.

وسجلت معدلات البطالة ذروتها في أكتوبر ٢٠٠٩ إلى (١٠%)، فأخذت حكومة الولايات المتحدة بإصدار خطط لتحفيز آقتصادها وتوفير فرص العمل لخفض معدلات البطالة، إلا أنها بقيت تتراوح بين (١٠- ٩%) حتى عام ٢٠١٠، الذي ركز اوباما بحملته الانتخابية على ايجاد فرص عمل كإحدى أولوياته، وطرح خطة بكلفة (٤٤٧) مليار دولار منها (٢٥٠) مليار دولار تتعلق بتخفيض الضرائب وتخفيض الأعباء لتنشيط التوظيف في الولايات المتحدة[١].

كما بينت الخطة التي سميت بـ(قانون التوظيف الأمريكي) على تخفيض الأعباء الاجتماعية للعمال الأمريكيين كلهم وآتخاذ إجراءات لمصلحة العاطلين عن العمل كذلك طرح آستثمارات في البنى التحتية لتنشيط العمل، وتخصيص (٢٠٠) مليار دولار تنفق على آستخدام عمال بناء لتحديث المدارس وإعادة تأهيل الأبنية، وتحسين الطرق والسكك الحديد والجسور، ورفع الحد الأدنى للأجور من (٧,٢٥) دولار إلى (٩) دولار في الساعة[٢].

ومع بداية عام ٢٠١٣ توقف عمل الحكومة إيقافاً جزئياً دام ١٦ يوماً بسبب عدم آتفاق الحزبين على الموازنة الفدرالية، مما أدى إلى تسريح (٨٢٥) موظفاً عن العمل بعدهم غير أساسيين من إجمالي مليوني موظف في الأجهزة الحكومية بإجازة ولكن من دون راتب، وأدى هذا إلى تصاعد الإحتجاجات في الشارع الأمريكي[٣].

مما أدى إلى ظهور حالة الركود التضخمي في الإقتصاد الأمريكي، وهي حالة لم تظهر في الاقتصاديات العالمية من قبل، وهي آرتفاع معدلات البطالة مصحوباً بآرتفاع مستويات الأسعار وقاد ذلك إلى التأثير سلبياً في تنافسية السلع الأمريكية في الأسواق العالمية، الأمر الذي أدى إلى آنخفاض الصادرات الأمريكية بصورة كبيرة.

---

[١]. بيل كلينتون، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٠.

[٢]. محمد العريان، تجاهل أزمة البطالة في أمريكا، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (www.project-syndicate.org).

[3]. Unemployment in America, (http://www.economist.com/news/finance-and-economics/21596529-americas-labour-market-has-suffered-permanent-harm-closing-gap).

تم التوصل في ١٦ أكتوبر ٢٠١٣ إلى قانون الموازنة الفدرالية لتجنب عجز الولايات المتحدة الأمريكية عن سداد ديونها، وإنهاء الاغلاق الجزئي لبعض الدوائر الحكومية، ونص القانون على رفع سقف الدين حتى ٧ فبراير ٢٠١٤، وإعادة الفتح العام للدوائر الحكومية حتى ١٥ يناير ٢٠١٤ للوكالات الفدرالية وتشكيل لجنة لبحث الميزانية عام ٢٠١٤[١].

فضلاً عن دعم مقدم من الحكومة للإقتصاد، والحفاظ على نسبة الفائدة القريبة من الصفر عن طريق صرف (٨٥) مليار دولار شهرياً لسندات الخزينة لدفع الفوائد إلى الهبوط، إذ آنخفضت البطالة إلى (٦,٧%) في ديسمبر ٢٠١٣ وآستمرت بالإنخفاض حتى وصلت في ديسمبر ٢٠١٤ إلى (٥,٦%) وهي النسبة الأقل منذ ست سنوات ماضية والجدول (١٠) يوضح هذا الإنخفاض[٢].

الجدول (٩)

نسب البطالة شهرية من ٢٠٠٤ – ٢٠١٤ (%)

عام	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر

[١]. حسن عطا الرضيع، مصدر سبق ذكره.

[٢]. ارتفاع كبير بمعدلات البطالة فى أمريكا، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (http://www.alwafd.org/).

5.4	5.4	5.5	5.4	5.4	5.5	5.6	5.6	5.6	5.8	5.6	5.7	2004
4.9	5	5	5	4.9	5	5	5.1	5.2	5.2	5.4	5.3	2005
4.4	4.5	4.4	4.5	4.7	4.7	4.6	4.6	4.7	4.7	4.8	4.7	2006
5	4.7	4.7	4.7	4.6	4.7	4.6	4.4	4.5	4.4	4.5	4.6	2007
7.3	6.8	6.5	6.1	6.1	5.8	5.6	5.4	5	5.1	4.9	5	2008
9.9	9.9	10	9.8	9.6	9.5	9.5	9.4	٩	8.7	8.3	7.8	2009
9.4	9.8	9.5	9.5	9.5	9.5	9.4	9.6	9.9	9.9	9.8	9.7	2010
8.5	8.6	8.8	٩	٩	٩	9.1	٩	9.1	٩	٩	9.1	2011
7.9	7.8	7.8	7.8	8.1	8.2	8.2	8.2	8.2	8.2	8.3	8.2	2012
6.7	7	7.2	7.2	7.2	7.3	7.5	7.5	7.5	7.5	7.7	7.9	2013
٥,٦	٥,٨	5.٧	5.9	6.1	6.2	6.1	6.3	6.٢	6.٦	6.7	6.6	2014

Source: Labor Force Statistics from the Current Population Survey, http://data.bls.gov/timeseries/LNS14000000).

وفي الأحوال كلها فإن آنخفاض مؤشرات البطالة لايحيط بدوره بالظاهرة الحقيقية، لأنه في الوقت الذي آنخفضت فيه معدلات البطالة في الاقتصاد الأمريكي في السنوات السابقة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٦ فإن البطالة الوقتية والعمل الوقتي قد آزدادت نسبتهما أيضاً، وهي ظاهرة تقليدية للإقتصاد الذي توقف عن النمو[١].

أي إن البطالة في الولايات المتحدة لم تتم لغاية الآن إعطاء حلول جذرية على الرغم من تزايد تأثيرها الضار في النسيج الاجتماعي في البلاد فضلاً عن بعدها الاقتصادي ووضعها المالي الهش وديناميكية الدين العام.

أما بالنسبة إلى سبب التحسن فمنذ بداية عام ٢٠١٤، الذي مبين من الجدول السابق أعلاه لا يعكس خلق فرص عمل، بل يعكس خروج عمال من القوى العاملة مما يعني إن معدل العاملين وأولئك الباحثين عن عمل من مجموع القوى القادرة على العمل قد آنخفض، والشكل البياني (٦) يبين ذلك.

الشكل (٦)

[١]. جواد البكري، فخ الاقتصاد الأمريكي ...، مصدر سبق ذكره، ص ٨٩.

معدل مشاركة القوة العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية من ٢٠١٠ – ٢٠١٤(%)

Source: Labor Force Statistics from the Current Population Survey

http://ar.tradingeconomics.com/united-states/labor-force-participation-rate).

مما لا شك فيه إن جذور البطالة التي تعاني منها أمريكا هي نتيجة لسنوات طويلة من نقص الإستثمار في الموارد البشرية والقطاعات الاجتماعية، التي آختفت تلك الحقائق وراء الجنون الذي عصف بأمريكا خلال "العصر الذهبي" ما قبل الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ الذي تميز بالإستثمار عن طريق الإقتراض والإئتمان وآستحقاق الدين، وهذا أدى إلى آزدهار ضخم ولكن غير مستدام في قطاعات البناء والإسكان والترفية والتجزئة، إن ايجاد الوظائف الناتجة من ذلك وعلى الرغم من كونها وظائف مؤقتة أعطى صناع السياسة شعوراً واهماً بالرضا عن ما كان يجري في سوق العمل، لكن بعد أن تحول الازدهار الاقتصادي إلى إفلاس مطول، أصبحت المشاكل طويلة المدى التي تواجه سوق العمل ظاهرة للعيان بدرجة كبيرة وبشكل مثير للقلق.

٣-٣-٢: الهجرة الوافدة

آنفردت الولايات المتحدة الأمريكية بلقب (أمة المهاجرين) وهو لقب أشار– في واحدة من أكثر مضامينه أهمية– إلى الدور الذي أدته الهجرة في تأريخها، تلك الهجرة التي أسهمت في بنائها سكانياً واقتصادياً، وأغنتها اجتماعياً وثقافياً وفكرياً، وزادت في رخائها وتقدمها، الأمر الذي فسر إن الولايات المتحدة الأمريكية تركت أبوابها مشرعة أمام موجات الهجرات الوافدة من البلدان جميعاً، لاسيما الدول الأوروبية في ضوء حاجتها الواسعة إلى الخبرات المتنوعة التي حملتها إليها سيل المهاجرين[١].

وكادت تلك الهجرة أن تستمر طويلاً من غير قيود، لكن أحوال البلاد الداخلية، لاسيما مشكلاتها الإقتصادية المتعلقة بسوق العمل، والأحوال الخارجية لاسيما آندلاع الحروب دفعتها إلى التفكير في وضع قيود شديدة على الهجرات الوافدة إليها لتقليل المخاطر المترتبة عليها، وإن الكونغرس الأمريكي هو الذي بادر إلى تبني تلك القيود عن طريق إجراءات وتشريعات أقرها منذ عام ١٩١٧[٢].

إذ لعبت الهجرة بشكل واضح دوراً مهماً في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٠٠ والى الوقت الحاضر، إذ تزايد عدد المهاجرين (الشرعيين وغير الشرعيين) بعدما وصلت في عام

[١]. كريم صبيح، سياسة الولايات المتحدة الامريكية وموقفها من الهجرات الوافدة: الاجراءات التشريعية ونتائجها ومسوغاتها ١٩١٧–١٩٢٧، مجلة الاداب، العدد (٩٩)، كلية الاداب، جامعة بعداد، ٢٠١٤، ص ٤.

[2]. Karen Zeigler , Steven A. Camarota , US Immigrant Population Record 41.3 Million in 2013, (http://cis.org/immigrant-population-record-2013).

١٩٧٠ إلى (٩,٦) مليون، فتزايد في عام ٢٠١٠ إلى (٣٩,٩) مليون، أما في عام ٢٠١٣ وصل المهاجرون إلى (٤١,٣) مليون بزيادة عن عام ٢٠١٠ بمقدار (١,٤) مليون[1]، والشكل (٧) يبين زيادة المهاجرين إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

الشكل(٧)

عدد السكان المهاجرين ونسبتهم من إجمالي سكان الولايات المتحدة الأمريكية من

١٩٠٠-٢٠١٠ (بالمليون)

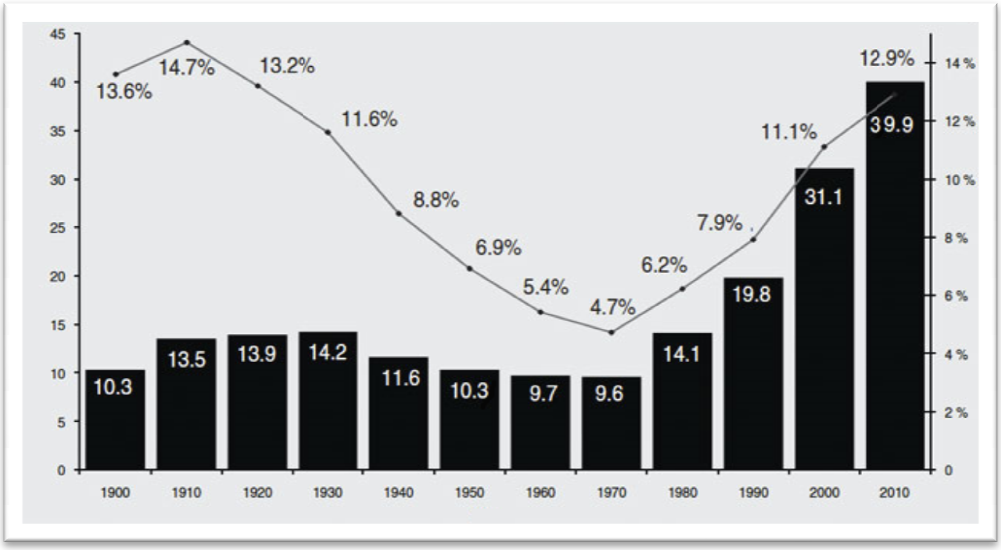

Source: Steven A. Camarota, Immigrants in the United States, 2010: A Profile of America's Foreign-Born Population, 2012, (http://cis.org/2012-profile-of-americas-foreign-born-population).

[1]. Audrey Singer, Contemporary Immigrant Gateways in Historical Perspective, 2013, (http://www.brookings.edu/~/media/research/files/articles/2013/09/05%20immigrant%20gateways%20singer/singer%20immigration%20article%209513.pdf).

إن هذه الزيادة بينت نمواً كبيراً على شكل حقب زمنية، وهي كل عشر سنوات، أما لو بينا نسبة الزيادة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٣ سنشاهد أن هناك آرتفاعاً بسيطاً خلال الثلاثة عشر سنة الماضية، ويرجع سبب هذا التدني في الزيادة إلى ضعف الإقتصاد الأمريكي، وقوانين الهجرة المتشددة، فضلاً عن الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ وما تلاها من أزمة المنحدر المالي، والشكل (٨) يبين هذه الزيادة البطيئة في نمو الهجرة.

الشكل(٨)

عدد السكان المهاجرين إلى الولايات المتحدة الأمريكية من ٢٠٠٠-٢٠١٣ (بالمليون دولار)

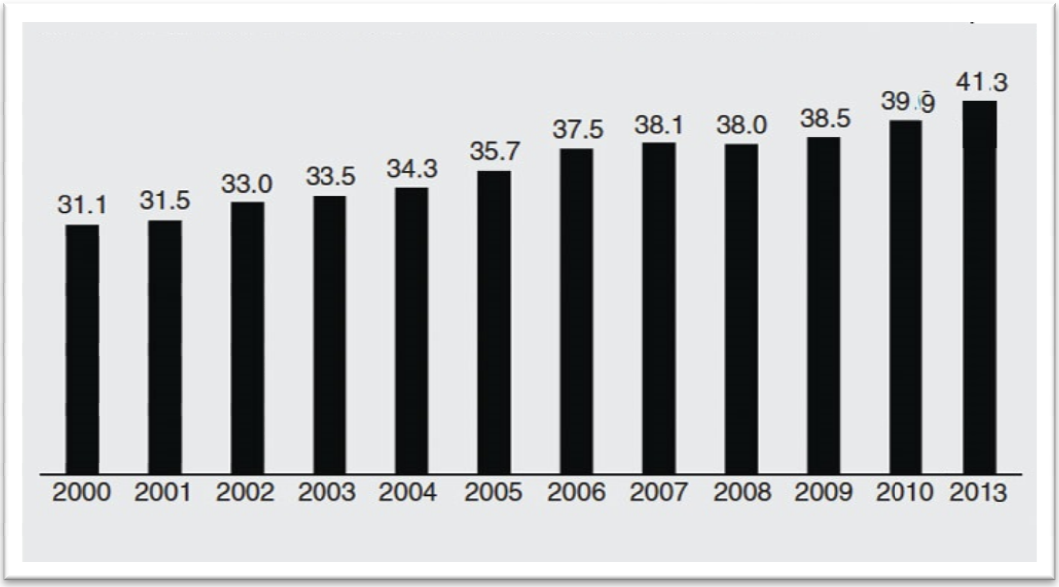

Source :Steven A. Camarota, Immigrants in the United States, 2010: A Profile of America's Foreign-Born Population, 2012, (http://cis.org/2012-profile-of-americas-foreign-born-population).

ولعبت هذه القضية دوراً بالغ الأهمية في الإنتخابات الأخيرة، مع معركة الجمهوريين والديمقراطيين التي أنتجت عن إعادة إنتخاب باراك اوباما للرئاسة الثانية عام ٢٠١٢ بفضل أصوات اللاتينيين والأسيويين المتمثلة بثلاثة إلى واحد من أصوات المرشح الجمهوري (مت رومني).

قد يحصل الاقتصاد الأمريكي المتباطئ على حافز إذا نجح الرئيس باراك أوباما ومجموعة من أعضاء مجلس الشيوخ من الحزبين الديمقراطي والجمهوري فيما قد يعد أكبر إصلاح لنظام الهجرة في البلاد منذ الثمانينيات[١].

ويرى اقتصاديون أن تسهيل قواعد الهجرة قد يشجع رواد الأعمال ويزيد الطلب على الإسكان ويعزز إيرادات الضرائب ويساعد على تقليص عجز الموازنة، وعبر تمكين مزيد من المهاجرين من دخول البلاد بصورة شرعية، وتقنين أوضاع كثير من المقيمين غير الشرعيين، قد تستطيع الولايات المتحدة التغلب على تراجع أعداد المواليد مما يجعلها في وضع سكاني أفضل من أوروبا واليابان والصين التي تعاني من تقدم أعمار السكان[٢].

وفتح باراك أوباما الباب لتسوية وضعية نحو خمسة ملايين مهاجر غير شرعي، وقال الرئيس الأمريكي في خطاب رسمي مقتضب من البيت الأبيض: (إن العفو الشامل سيكون غير عادل، كما أن الترحيل الجماعي سيكون مستحيلًا ومخالفاً لطبيعتنا، واعدا بنظام أكثر عدلاً وإنصافًا)[٣].

وبغض النظر عن أن الكونغرس يأخذ إجراءات حاسمة على إصلاح قوانين الهجرة في المدى القريب، فإن الهجرة تبقى مسألة طويلة وغير حاسمة ترجع في ذلك إلى حقيقة أن تأثيرها عميق في الاقتصاد الأمريكي، وإنها تتقاطع مع السياسات العامة الأخرى، كالرعاية الصحية والتعليم وسوق العمل والأمن الداخلي.

---

1. Jeanne Batalova, Aaron Terrazas, Frequently Requested Statistics on Immigrants and Immigration in the United States, 2010, (http://migrationpolicy.org/article/frequently-requested-statistics-immigrants-and-immigration-united-states-1).

٢. جوزيف س. ناي، الهجرة.. الرافد الحيوي للقوة الأميركية، منشورة على شبكة المعلومات الدولية على الموقع : (http://www.alghad.com/articles/596761).

٣. نقلا عن: المصدر السابق نفسه.

٣-٣-٣-: النظام الصحي وبرنامج (اوباما كير)

إن الخدمات الصحية في الولايات المتحدة الأمريكية مميزه ومتقدمه، ولكن النظام الصحي الأمريكي يعد من أكثر أنظمة العالم تعقيداً وغموضاً، لأنه مؤسس على قوى السوق من يدفع أكثر يحصل على أجود وأفضل الخدمات الصحية، وهنا يأتي الفرق بين مستوى الخدمات الصحية وبين النظام الذي يفتقر إلى العدالة وتغطية شرائح المجتمع كافة.

فيتكون النظام الصحي الأمريكي من نظام (ميدي كير)[١] (medi- care)، الذي يفيد منه سوى (١٥%) ممن تفوق أعمارهم (٦٥ سنة)، ونظام (الميديكيد)[٢] (medi-caid)، الذي يفيد منه (١٣%) من ذوي الدخول المحدودة، و(٥٨%) ممن لهم تأمينات خاصة والتي تعمل وظائفهم على تأمينهم الصحي أو يلجئون إلى الشركات الخاصة، أما (١٥%) لايتوافر لديهم أية تغطية من الخدمات الصحية[٣].

---

[١]. هو احد الأنظمة الفدرالية التي تكفل تزويد التأمين الصحي للأشخاص فوق ال٦٥ سنة أو للمؤهلين، يهتم بتقديم الخدمات الطبية و(تدبير الرعاية الصحية) وأخيرا (وصفات الأدوية والعقاقير).

[٢]. وهو احد الأنظمة التابعة للولايات الأمريكية لتوفير الرعاية الصحية للأشخاص أو العوائل من ذوي الدخل أو المورد المحدود ويتم تمويل هذا النظام بمشاركة أنظمة الولاية مع النظام الفدرالي ولكنه يدار من قبل الولاية، كل ولاية يمكن أن يكون لها اسمها الخاص بها بالنسبة للميديكيد، مثلا: يسمى Medi-cal في ولاية كاليفورنيا، و MassHealth في ولاية ماساتشوسيتس، و TennCare في ولاية تينيسي.

[3]. byBasel Kayyali, David Knott, and Steve Van Kuiken, The big-data revolution in US health care: Accelerating value and innovation, April 2013, (http://www.mckinsey.com/insights/health_systems_and_services/the_big-data_revolution_in_us_health_care).

كما إن الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر دول العالم إنفاقا على الخدمات الصحية بحدود (١٧%) من إجمالي الناتج المحلي بمعدل (٧٢٩٠) دولار للفرد سنوياً[١].

إلا أنها تعاني من مشاكل في المنظومة الصحية فتصنف على ثلاثة أقسام هي[٢]:

القسم الأول: يندرج تحته الأشخاص الذين يحظون بمميزات التأمين الصحي الممتازة وذلك من خلال الشركات والهيئآت الخاصة التي يعملون لديها، ويشمل أيضاً الأشخاص المقتدرين مادياً على دفع أقساط التأمين الصحي الشهرية وذلك بسبب وضعهم الاقتصادي الجيد، وينتمي لهذا القسم نحو(١٠٠) مليون أمريكي.

القسم الثاني: ويشمل نحو(١٥٠) مليون أمريكي ممن يتمتعون بنظام تأمين صحي كاف، وذلك من خلال أسهام الحكومة أو من خلال التفاوض مع أصحاب العمل لمشاركة تكلفة الرعاية الصحية بنسب مختلفة، وذلك للحصول على غطاء تأميني متوسط يشارك في دفع أقساطه كل من صاحب العمل والموظف.

القسم الثالث: فهم بنحو(٤٥) مليون أمريكي غير مؤمن عليهم صحياً وهم لا يستطيعون تحمل أي نفقات من أي نوع فيما يختص بالتأمين الصحي بل بالكاد يوفرون النقود لحالات العلاج الطارئة فقط. لكن هذا النوع ممن لا يتمتعون بالرعاية الصحية لهم حق الحصول على الرعاية اللازمة في حالات الطوارئ حتى إذا لم يتوافر لديهم أيه أموال.

وبات تعديل النظام الصحي أمراً مهما، فمنذ أن دعا الرئيس الراحل ثيودور روزفلت لأول مرة لتعديل نظام الرعاية الصحية، سعت العديد من الإدارات المتعاقبة لسن تشريع بهذا الاتجاه، لكن

---

[١]. مارتن فيلدشتاين، العيب القاتل في قانون (اوباما كير)، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع، (http://www.aleqt.com/2013/11/07/article_798151.html).

[2]. Health Care Costs 101: Slow Growth Persists, July 2014, (http://www.chcf.org/~/media/MEDIA%20LIBRARY%20Files/PDF/H/PDF%20HealthCareCosts14.pdf) .

جهودها لإدخال تعديلات جذرية على القطاع فشلت، كما حدث مع خطة لبيل كلينتون بين ١٩٩٣ و١٩٩٤، هوت تحت ضربات المجمع الصيدلاني الأميركي الواسع النفوذ [١].

فنجح الرئيس الأمريكي باراك أوباما في إقرار قانون فدرالي للرعاية الصحية سمي بـ(أوباما كير) عام ٢٠١٠ المعروف رسمياً بقانون حماية المرضى، وتوفير الرعاية بأسعار معقولة، على انه أهم إصلاح لنظام الرعاية الصحية منذ ١٩٦٥، أي منذ تاريخ سن تشريع يسهل حصول المسنين على العلاج.

ويلزم القانون الجديد كل شخص مقيم في الولايات المتحدة، سواء أكان أميركياً أم أجنبياً، بالحصول على تأمين تحت طائلة غرامة مقدارها (٩٥) دولاراً في عام ٢٠١٤، لكنها ستصل إلى (٦٩٥) دولاراً في ٢٠١٦ [٢].

ويقوم النظام الجديد بالأساس على دخول الحكومة الفدرالية منافساً لشركات التأمين الخاصة في تقديم الرعاية الصحية، ويشمل هذا البرنامج ما يأتي [٣]:

١. إلزام المواطنين بتأمين أنفسهم صحياً تحت طائلة فرض غرامة فدرالية .
٢. تغريم كل شركة تضم خمسين عاملاً فما أكثر، إذا لم تؤمن أفرادها.
٣. منع شركات التأمين من حجب التأمين عن زبائنها إن ألم بهم مرض خطير، وهو أسلوب متبع كثيراً الآن .
٤. الحد من حرية شركات التأمين في حجب التأمين عن المسنين.
٥. رصد مساعدات فدرالية لمن لا يستطيعون تأمين أنفسهم .

---

[١] . بيل كلينتون، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٦.

[٢]. قانون الرعاية الصحية أوباما كير يدخل حيز التنفيذ، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع : (http://www.alhurra.com/content/obamacare-health-reforms-come-into-force-in-us/240602.html#ixzz3MTkIAZn7).

[3].Obama Health Care: The Obama Health Care Plan, (http://obamacarefacts.com/obamahealthcare/).

٦. توسع نظام للتغطية الصحية موجه لمحدودي الدخل، بحيث سيفيد منه ١٥ مليون مواطن لا تؤهلهم رواتبهم لدخوله.

إذ لم يوافق عليه ولا جمهوري واحد خلال التصويت بالكونغرس عام ٢٠١٠، بحجة معارضو القانون إنه يناقض مبادئ الدستور، ويركزون على البند الذي يلزم الأميركيين بشراء وثيقة التأمين الصحي، بعده آعتداء على الحريات المدنية وتدخلاً في صلاحيات الولايات، كما ينتقدون القانون بأنه سيزيد الإنفاق الفدرالي، وسيعني تعقيدات إدارية أكبر، وسيطرة للحكومة الفدرالية على سوق التأمين الصحي[١].

لقد حاولوا إفشال القانون (٤٧) مرة، لكنهم فشلو بعدم تمريره أو عرقلة القانون خلال مدة أوباما الرئاسية الأولى، نظراً لأنهم كانوا يمثلون الأقلية في مجلسي النواب والشيوخ، وصادقت عليه المحكمة العليا عام ٢٠١٢، كما يعد أهم إنجازات أوباما بولايته الأولى على الإطلاق، وعد هذا الإصلاح الأكثر جدلاً في أمريكا وآنتقاداً من الجمهوريين، لكن معارضتهم أصبحت أشد وأقوى تأثيراً خلال مدة أوباما الثانية، بعد أن تمكن الجمهوريون من الحصول على أغلبية مجلس الشيوخ[٢].

كانت آستراتيجية الجمهوريين في معارضة (أوباما كير) تهدف إلى إسقاط القانون، لكن بعد تلك المحاولات كلها أصبح من الواضح الآن أن الحل الوحيد أمام الجمهوريين هو إسقاط القانون مع تقديم بديل مناسب عنه، بشرط آستمرار السيطرة على أغلبية مجلس الشيوخ، والحصول على أغلبية مجلس النواب، والأهم إضعاف قدرة الحزب الديمقراطي على تقديم مرشح رئاسي قوي يكسب كرسي الرئاسة في الانتخابات المقبلة[٣].

أما بالنسبة إلى الديمقراطيين والتطورات الأخيرة على الساحة السياسية الأمريكية فتدفع إلى القول أن أوباما وحده هو الذي يدعم (أوباما كير) بكل قوته، إذ عززت المشكلات التي ظهرت

---

[١]. مارتن فيلدشتاين، العيب القاتل في قانون (اوباما كير)، مصدر سبق ذكره.

[٢]. ياسر العرامي، (اوباما كير) قانون إغلاق الحكومة الأمريكية، مصدر سبق ذكره.

[٣]. فدوى مساط، نظام الرعاية الصحية تحول إلى قضية انتخابية في أميركا (http://www.alhurra.com/content/us-health-care-system-obama-romney/213633.html#ixzz3MTmvsUNr).

مع بدء تطبيق برنامج الرعاية الصحية من موقف الجمهوريين[1]، ولا يبدو أن الديمقراطيين سعداء بالوضع الحالي الذي يجعلهم مضطرين للدفاع عن أوباما وبرنامجه في الولايات التي تميل إلى الحزب الجمهوري أو الولايات المحايدة، مما يقلل فرصهم في الانتخابات القادمة، التي سيكون أوباما نفسه غائباً عنها بعد نهاية مدته الرئاسية الثانية، ويبدو أن برنامج الرعاية الصحية سيكون تركة أوباما الثقيلة للحزب الديمقراطي، وإن قدرة الحزب على الفوز في الانتخابات الرئاسية أو البرلمانية المقبلة ستتوقف على مدى آستعدادهم للتفاوض بشأن (أوباما كير).

٣-٣-٤: القطاع العقاري الأمريكي

تعد ملكية المنازل أحد أهم الأهداف التي تسعى الحكومات في دول العالم معظمها لتشجيعها وإيجاد الوسائل التي من شأنها مساعدة الناس على تحقيقها، وآمتلاك المنازل يساعد على الاستقرار والولاء وتكوين المجتمعات المحلية كما ينظم إنفاق الأسرة، ويتراوح المتوسط العالمي للإنفاق على السكن بين (٢٨%) و (٤٠%) من الإنفاق العائلي، وهذه السياسات أصبحت أولوية وشعاراً للحكومات المتعاقبة في الولايات المتحدة، التي شجعت مبدأ (المالك- القاطن)، من خلال سياسات وحوافز متباينة كان من أهمها، زيادة حجم التمويل المخصص للقطاع العقاري، والدعم الضريبي، وإنشاء الوكالات والمؤسسات المتخصصة بالتمويل العقاري، وتوفير القروض العقارية الطويلة الأجل[2].

ووفق ذلك جاءت الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ التي أطلق عليه بـ(أزمة الرهن العقاري)، لأن العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر مصدر للإقراض والإقتراض، فالمواطن الأمريكي يشتري العقار بالدفع الآجل مقابل رهن العقار، فقد أدى آنخفاض قيمه العقارات في

---

[1]. فدوى مساط، مصدر سبق ذكره.

[2]. عبد الرزاق فارس الفارس، الأزمة المالية العالمية الأسباب والتداعيات والحلول، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٠، ص ١٦.

الولايات المتحدة إلى عدم قدرة ملايين المقترضين من تسديد ديونهم للبنوك وأدى إلى حدوث هزة قوية في الإقتصاد الأمريكي[١].

لكن الحقيقة تؤكد أن المشكلة كانت أكبر من ذلك بكثير، فهي مشكلة تراكمية حدثت عبر سنين، فمنذ عام ٢٠٠٠، أخذت قيم العقارات وأسهم الشركات العقارية المسجلة في البورصة بالإرتفاع بصورة مستمرة في إنحاء العالم كله لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية، حتى بات شراء العقار أفضل أنواع الاستثمارات[٢]، وكان هذا مرافقاً لإفراط مصارف الرهن العقاري، ومصارف الإستثمار، وصناديق الإدخار، والمصارف التجارية في الاستثمار أو المضاربة فيه، مما قاد إلى مزيد من الإفراط والمخاطرة[٣]، في حين أن الأنشطة الاقتصادية الأخرى بما فيها التكنولوجيا الحديثة معرضة للخسارة فأقبل الأمريكيون أفراداً وشركات على شراء العقارات بهدف السكن أو الإستثمار طويل الأجل أو المضاربة[٤].

وفي عام ٢٠٠٦ نشبت ماتسمى بـ(أزمة القروض العالية المخاطر) التي أدخلت القطاع المصرفي الأمريكي في دوامة الخسائر والإضطرابات، وحدثت هذه الأزمة بسبب إقدام العديد من المصارف المختصة في قطاع العقار في المدة ٢٠٠١- ٢٠٠٦ على منح القروض إلى مئآت الآلاف من المواطنين ذوي الدخول المحدودة وبدون ضمانات، متجاهلة بذلك قاعدة الحذر وتقييم المخاطر[٥].

---

١. حازم الببلاوي، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصادات العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ٢٠٠٩، ص٥.

٢. صباح جاسم، أزمة النظام النقدي العالمي من النشوء إلى المعالجة، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع:(www.alnabaa.avg\nbanews\71\q26.htm).

٣. عبد الجبار العبيدي، الأزمة المالية العالمية ودور الحروب وتنميطها كحلول (الجذور الموضوعية والإمكانيات القانونية للأزمة في أكفاء الاقتصادي)، مجلة علوم اقتصادية، المجلد (١٥)، العدد(٥٦)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٩، ص١٠٣.

٤. زياد حافظ، الأزمة المالية العالمية البحث عن نموذج جديد، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان (٥٥-٥٦)، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت، ٢٠١١، ص١٠.

٥. سامح نجيب، الأزمة الرأسمالية العالمية: الزلزال والتوابع، مركز الدراسات الاشتراكية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٧.

وقام البنك الإحتياطي الأمريكي بتخفيض سعر الفائدة لتشجيع الإستثمار المنكمش أساساً وزيادة وتيرة النشاط الاقتصادي، فتوسعت المؤسسات المالية الأمريكية في منح قروض سكنية لعدد من الأفراد أصحاب الجدارة الإئتمانية الرديئة حتى تمكنهم من تمويل العقار وشرائه، حتى آرتفع معدل التملك السكني في الولايات المتحدة في تلك المدة[١]، وتم تشجيع هذه العملية بمقتضى القانون الصادر في عام ١٩٧٧، عندما أصدر الكونغرس الأمريكي تشريعاً يسمح بموجبه للمصارف بتقديم القروض لأناس لا يمتلكون مصداقية ائتمانية موثوقاً بها[٢]، لاسيما وإن سوق العقارات الأمريكي آتسم بالتوسع في الأقراض بسبب وجود الطلب المتزايد على العقارات[٣]، والشكل (٩) يبين آلية حدوث الأزمة في سوق العقارات.

[١]. محمد الحسين، الأزمة المالية المعاصرة، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع: (www.modon\index.php?act8clin=wordv&f=13ft=5277).

[٢]. عدم قدرة الجهة المقترضة على الوفاء بالتزاماتها في مواجهة المقرضين، أو بمعنى أخر مخاطر عدم سداد المقترض (مصدر السند) في الوفاء بالتزاماته (قيمة القرض وفوائده) للمقرض (حامل السند).

[٣]. هجير عدنان زكي أمين، المخاطر الكامنة في عولمة الأسواق المالية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد(٢١)، قسم الدراسات الاقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٩، ص٤ .

الشكل (٩)

إلية حدوث الأزمة في سوق العقارات

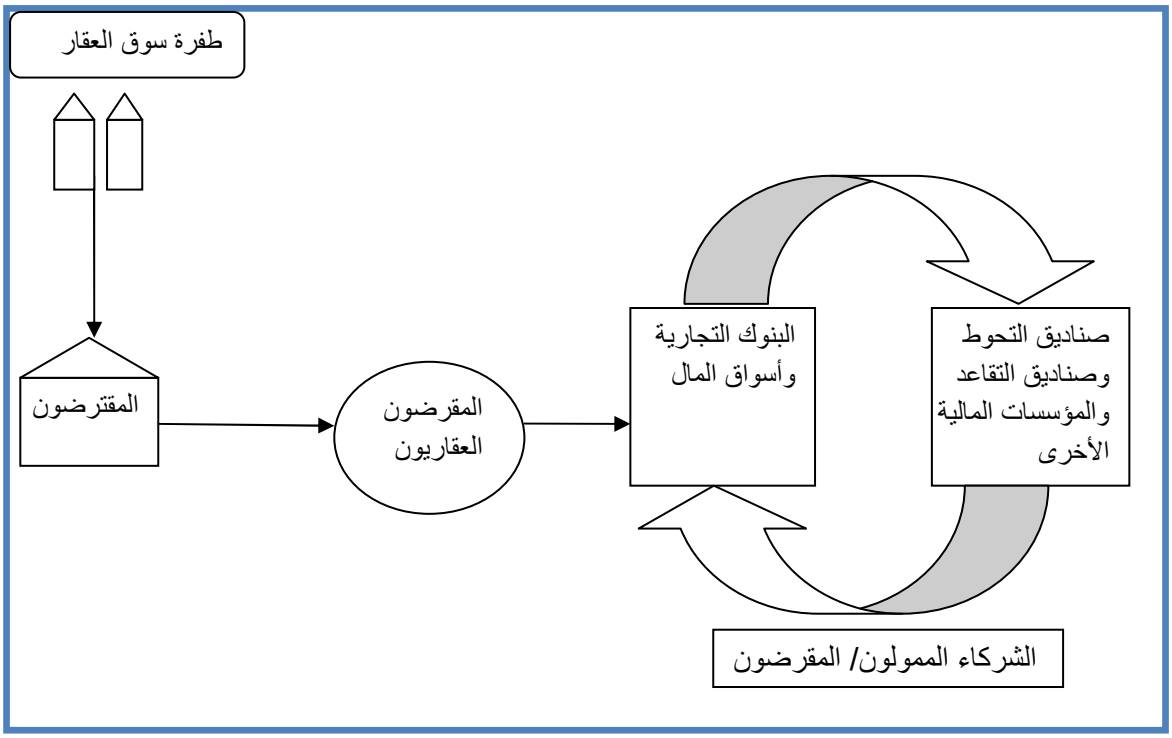

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: عبد الرزاق فارس الفارس، الأزمة المالية العالمية الأسباب والتداعيات والحلول، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٠، ص ٣١.

وإن الانخفاض في سعر الفائدة أثر في عدد الوحدات السكنية، فبعدما كانت (٤١١٠٠٠) عام ١٩٨٢، عند سعر فائدة (١٢%) وصلت إلى (٧٥٠٠٠٠) وحدة سكنية بسعر فائدة (٥،٥ %) عام ١٩٨٦، ثم وصلت إلى (١٠٨٦٠٠٠) وحدة سكنية عام ٢٠٠٣، بسعر فائدة (١%)، وآستمر تزايد عدد الوحدات السكنية مع هذا الانخفاض الكبير لأسعار الفائدة إلى أن وصل إلى (١٨٨٣٠٠٠) وحدة سكنية عام ٢٠٠٥، إلا أن عدد الوحدات السكنية بدأ بالتراجع خلال عام ٢٠٠٧، إذ آنخفضت إلى (٤٠%) عن عام ٢٠٠٥، بسبب آرتفاع أسعار الفائدة على القروض، ومع تدني معدلات الفائدة ووصولها إلى (١%) عام ٢٠٠٣، ظلت القروض متاحة بسهولة،

وأدى ذلك إلى آزدهار سوق المشتقات المالية، وآرتفعت قيمة تلك المشتقات القائمة على القروض من (١٠٠) مليار دولار إلى (٦٢) تريليون دولار[١].

فقد تضخم القطاع العقاري حتى وصل ذروته، فآنفجر في صيف ٢٠٠٧، إذ هبطت قيمة العقارات حتى وصلت إلى (٥٠%) من قيمة العقار، ولم يعد الأفراد قادرين على سداد ديونهم حتى بعد بيع عقاراتهم المرهونة، وفقد أكثر من مليوني أمريكي ملكيتهم العقارية، وأصبحوا مكبلين في التزامات مالية، نتيجة لتضرر المصارف الدائنة بسبب عدم سداد المقترضين لقروضهم، كذلك هبوط قيم أسهم تلك المصارف في البورصة وأعلنت شركات عقارية عديدة عن إفلاسها[٢].

أما فقاعة بيع الديون فجاءت عن طريق التوريق[٣] أو تسنيد تلك الرهون العقارية، وذلك بتجميع الديون العقارية الأمريكية وتحويلها إلى سندات وتسويقها عن طريق سوق الأوراق المالية العالمية، الأمر الذي أنتج عن زيادة في معدلات عدم الوفاء في الديون الرديئة، مما أدى إلى آنخفاض قيمة هذه السندات المدعمة في الأصول العقارية في السوق الأمريكية بأكثر من (٧٠%)[٤].

فقد بلغت الديون الفردية (٩،٢) تريليون دولار، ومنها ديون عقارية بمبلغ (٦،٦) تريليون دولار، إذ أسهمت هذه الديون العقارية اسهاماً فاعلاً في زيادة حدة الأزمة المالية، وتشكل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي، أما ديون الشركات فتحتل المرتبة الأولى من حيث حجمها البالغ (١٨،٤) تريليون دولار، وبذلك يكون المجموع الكلي (٣٤) تريليون دولا، ومن ثم

---

[١]. عبد الرزاق فارس الفارس، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٧-١٨ .

[٢]. ثريا الخزرجي، الأزمة المالية العالمية الراهنة وأثرها على الاقتصادات العربية: التحديات وسبل المواجهة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد(٢٠- أ)، بغداد، ٢٠٠٩، ص٣٠٠.

[٣]. عملية التوريق: وهي قيام المصارف وشركات العقار ببيع ديون المواطنين على شكل سندات لمستثمرين عالميين بضمان العقارات، إذ تم تحويل ضمانات القروض إلى أوراق مالية للحصول على قروض جديدة وهكذا.

[٤]. علي عبد الكريم الجابري، الأسباب الكامنة وراء تفاقم الأزمة المالية العالمية وآثارها على الاقتصاد العالمي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (٢٠_ ب)، بغداد، ٢٠٠٩، ص٣٥٠.

بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية أن تستمر في آدعاء زعامة العالم غير أنها تعرف أن رفاهيتها وعظمتها قائمة على أموال غيرها عن طريق الديون المتراكمة[١].

ومما تقدم نجد أن أزمة المنحدر المالي في الولايات المتحدة الأمريكية هي آمتداد للأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨، وبدايتها من القطاع العقاري والى بقية القطاعات الاقتصادية الأمريكية، وهذه الأزمة جاءت مع مرور الإقتصاد الأمريكي بمشاكل اقتصادية متراكمة منذ سبعينيات القرن الماضي، سهلت وعجلت آنفجار المنحدر المالي، مما أدى إلى إضعاف قدرة الولايات المتحدة الأمريكية في علاجها، فأزمة المنحدر المالي هيكلية أصابت جوهر النظام الرأسمالي ومبادئه بالرجوع إلى التدخل الواسع للدولة، وبهذا لم تعد هذه الأزمة أزمة ماديات فقط لكنها أصبحت أزمة سياسات وإيديولوجيات لابد من تغييرها على المستوى العالمي.

٣-٣-٥: النظام التعليمي الأمريكي

تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية نظاماً تعليمياً من أفضل الأنظمة في العالم، فضلاً عن العديد من الجامعات إذ لديها (٨٣) جامعة من أفضل (٤٠٠) جامعة في العالم[٢]، فضلاً عن آمتلاكها أكبر عدد من مراكز الأبحاث والمعاهد العلمية إذ يعمل فيها أساتذة من إنحاء العالم كله وعلى مستوى عالٍ من الكفاية العلمية ولاشي يوازي أهمية مؤسسات ومراكز التفكير العلمية والثقافية في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تضم على وفق إحصائيات عام ٢٠١٠ (١٨١٦) مركزاً ومؤسسة فكرية وهي الأولى في العالم، تليها الصين بفارق كبير بنحو (٤٠٠) مركزا ومؤسسة، والجدول (١٠) يبين أول عشرة دول التي لديها أكبر مؤسسات ومراكز بحثية في العالم.

الجدول(١٠)

---

١. نسرين عبد الحميد نبيه، الاقتصاد الإسلامي كما يجب أن نراه (كحل للأزمة المالية العالمية)، ط١، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ٢٠١٠، ص ص١٣٨ – ١٣٩.

٢. جمال سند السويدي، أفاق العصر الأمريكي السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي، ط٢، ٢٠١٤، ص ٥٧.

اكبر ١٠ دول من حيث عدد مؤسسات ومراكز الفكر

تسلسل	الدولة	عدد مراكز البحث
١	الولايات المتحدة الأمريكية	١٨١٦
٢	الصين	٤٠٠
٣	الهند	٢٩٩
٤	انكلترا	٢٨٧
٥	المانيا	١٩١
٦	فرنسا	١٧٦
٧	الارجنتين	١٣١
٨	روسيا	١١٠
٩	اليابان	١٠٣
١٠	كندا	٩٧

Source :James G. McGann, The Global "Go-To Think Tanks 2010", Thank Tanks and Civil : Societies Program, Final United Nations University Edition, January 2011, p15.

أما بالنسبة إلى الإنفاق على التعليم، فقد أنفقت الولايات المتحدة أكثر من (١١) ألف دولار سنوياً لكل طالب في المرحلة الابتدائية على وفق إحصائيات عام ٢٠١٠، وأكثر من (١٢) ألف دولار لكل طالب في الدراسة الثانوية، أما بالنسبة إلى التعليم العالي فأنفقت نحو (١٥,١٧١) دولار خلال السنة[1].

1. PHILIP ELLIOTT, Study: US Education Spending Tops Global List, (http://www.huffingtonpost.com/2013/06/25/oecd-education-report_n_3496875.html).

وعلى الرغم من هذا الإنفاق الذي يعد عالياً بالنسبة إلى بقية دول، إلا أنة انخفض بشكل كبير من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٠ وبنسبة أكثر من (٢%)، والجدول(١١) يبين إجمالي الإنفاق العام على التعليم ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول (١١)

إجمالي الإنفاق العام على التعليم ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي(%)

السنة	إجمالي الإنفاق على التعليم (%)	نسبته من الناتج المحلي الإجمالي (%)
٢٠٠١	١٦,٧	٥,٥
٢٠٠٢	١٦,٠	٥,٤
٢٠٠٣	١٦,١	٥,٦
٢٠٠٤	١٥,٢	٥,٣
٢٠٠٥	١٤,٦	٥,١
٢٠٠٦	١٥,٥	٥,٤
٢٠٠٧	١٥,٢	٥,٢
٢٠٠٨	١٤,٩	٥,٣
٢٠٠٩	١٣,٨	٥,٢
٢٠١٠	١٢,٧	٥,٤

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: مجموعة بيانات البنك الدولي، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (http://data.albankaldawli.org/indicator/SE.XPD.TOTL.GD.ZS?page=2).

إن قضية التعليم حظيت بأهمية كبرى في أولويات الرئيس الأمريكي باراك اوباما، ففي خطاب ٢٧ يناير ٢٠١٠ ركز آهتمامه على حالة التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية، والعلاقة بين أمة متعلمة وآقتصاد قوي، وقال (نحن بحاجة إلى الإستثمار في المهارات والتعليم لشعبنا، وتحديث نظامنا التعليمي من خلال إحداث تعديل في القانون الخاص بالتعليم الإبتدائي والثانوي، والمعروف بآسم {قانون لا يتخلف طفل عن التعليم})، موضحاً أن التدهور النسبي في التعليم

الأمريكي لايتيح القدرة للدفاع عن الاقتصاد، وإنه يهدد مكانة الولايات المتحدة في العالم على المدى البعيد[١].

وذلك لأن القطاع التعليمي في الولايات المتحدة يعاني من عدة مشكلات أساسية أهمها آرتفاع نسبة التسرب في التعليم الثانوي، وإن نحو (٧٠%) من طلاب الثانوية لايكملون تعليمهم الجامعي، كما يعاني من آرتفاع التكاليف وعدم توافر السيولة اللازمة من القروض الطلابية للإنفاق على التعليم الجامعي لاسيما من الطبقات الوسطى والفقيرة[٢].

ناهيك عن تأثير الثقافة الاجتماعية التي يعمل النظام التعليمي الأمريكي في إطارها، ففي السابق كان التلاميذ يسعون الى تحقيق أفضل النتائج، أما اليوم فإن الثقافة الأمريكية تميل إلى التركيز على رغبات المستهلك وثقافة البوب (Bob Culture) والرسوم المتحركة، والضحة واللهو بدلاً من التشجيع على التفكير الجدي السليم.

[١]. أحمد أبو زيد محمد، جهود من إدارة أوباما لتقديم وصفات العلاج : النظام التعليمي الأمريكي يشكو الأوجاع، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع http://www.almarefh.net/show_content_sub.php?CUV=368&Model=M&SubModel=138&ID=604&ShowAll=On).

[٢]. المصدر السابق نفسه.

٤: أثر المنحدر المالي في مستقبل المكانة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية

تمـــــــهيد:

عندما يواجه مجتمع واقتصاد ونظام حكم ما، آثار وتحديات معقدة كتلك التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية، غالباً ماتوصف هذه الدولة بأنها تقف عند (نقطة تحول) غير أن تعريف ما الذي يشكل نقطة التحول هذه، ربما ترتبط بالضرورة بمجموعة من الخيارات التي يحدد احدها اتجاه السياسة أو الاقتصاد المستقبلي أو القادم ومن هنا سنحاول بقدر المتاح تجلي بعض الآثار السياسية والاقتصادية.

وإن العلاقة المتبادلة بين السياسة والإقتصاد تظهر بوضوح عن طريق آعتماد النفوذ الإقتصادي على نظيره السياسي، في حين يجد النفوذ السياسي بالمقابل مداه الإقتصادي، فكلاهما مكمل للآخر، إذ تمثل السياسة طريقاً للاقتصاد ويمثل الاقتصاد ضماناً لآستمرار النفوذ السياسي وتوسعه، وليس من السهل التنبؤ بالتطورات التي يشهدها العالم على الصعيدين السياسي والاقتصادي، لأن السياسة ماهي إلا آقتصاد مكثف.

ونتيجة لذلك تم البحث في الآثار السياسية عن طريق التأثير في مركز القيادة في العالم، وتوظيف القوى الناعمة كأداة جديدة لسياستها الخارجية باعتبارها أقل كلفة من القوى الصلبة، وتم التطرق إلى سياسات تخفيض الإنفاق العسكري الأمريكي.

أما الآثار الإقتصادية فتم التركيز على تأثير المنحدر المالي في الأسواق العالمية والآثار المترتبة على الدولار كعملة الإحتياط النقدي العالمية، وأثرها في آنخفاض جذب الإستثمارات الداخلة، وأخيراً تزايد الدين العام الأمريكي على حساب الناتج المحلي الإجمالي.

وأخيراً تم تحليل المتغيرات المؤثرة في المنحدر المالي بأستخدام أنموذج قياسي للتنبؤ بمستقبل الأزمة وماهي أبعادها المستقبلية.

٤-١: الآثار السياسية

٤-١-١: التأثير على مركزية القيادة في العالم

بعد الإنتصار الأمريكي الكبير على الاتحاد السوفيتي السابق وآنهياره عام ١٩٩١، والتحول الكبير الذي شهده الأداء الاستراتيجي الأمريكي، أخذ الفكر الإستراتيجي الأمريكي يبذل قصارى مسعاه ومبتغاة لتحقيق الهدف الأمريكي الشامل، وهو إقامة (النظام الدولي الجديد)، متعاملة من موقع المنتصر، داعية العالم الذي بات فاقداً لتوازنه إلى حد كبير، والذي قصد منه ملء الفراغ الذي خلفه آنسحاب الاتحاد السوفيتي من موقع النفوذ، ليتم الإعلان عن ذلك النظام رسمياً من لدن الرئيس (جورج بوش الأب) بعد شن عدوان واسع قادته الولايات المتحدة ضد العراق عام ١٩٩١، إذ كان جورج بوش وأركان إدارته يشعرون أنهم على أول الطريق المؤدي إلى أن القرن الحادي والعشرين سيكون قرناً أمريكياً[١].

وبدأ الفكر الاستراتيجي الأمريكي يستند على مقوله الرئيس الأمريكي السابق (نيكسون) بـ(إن الولايات المتحدة أمام فرصة تأريخية سانحة فريدة من نوعها لخلق ذلك النظام ودعمه وتعزيزه وبلورته)[٢].

لاسيما أن ذلك النظام يندرج تحت مفهوم أنظمة فرعية تتشكل على أساس إقليمي، تتمثل بمجتمعات إقليمية تتحدد خصائصها في ضوء التفاعلات السياسية والإقتصادية للدول التي تتفاعل بصورة متناسقة فيما بينها، أكثر من تفاعلها مع أعضاء المجتمع الدولي[٣]، والإنفراد بالسياسة الدولية بحكم مقومات القوة السياسية والعسكرية والإقتصادية والتكنولوجية التي أصبحت تمتلكها الولايات المتحدة كإمبراطورية، لايمكن لقوة أخرى أن تلحق بها في المدى المنظور.

لكن الولايات المتحدة تحاول أن تعزز من قيادتها وإدارتها للنظام الدولي، بسبب ظهور بعض الآراء التي تشير إلى وجود حالة من اللاقطبية (No polar) ويسميه بعضهم عالم مجموعة

---

١. حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٢٠٢)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، ١٩٩٥، ص ٣٠٤.

٢. نقلاً عن: ريتشارد نيكسون، أمريكا والفرصة التاريخية، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت،١٩٩٢، ص٣٦.

٣. عبد القادر محمد فهمي، الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الإقليمية، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٠، ص ١٣.

الصفر (G-zero) أي عدم وجود قوة على رأس الهرم الدولي، ولن يكون هناك نظام ذو الشكل الهرمي، بل يتجه العالم إلى ما يصفه وزير الخارجية الفرنسي السابق (هوبير فيدرين) بـ(الاشتباك المتعدد الأقطاب) موضحاً أن نمو الأقطاب الدولية يجري في سياق تنافس حاد ومستفحل وأحياناً في سياق صدامات مباشرة أو غير مباشرة[١].

وهناك رأي آخر يذهب بآتجاه تأكيد الثنائية القطبية الجديدة أو ما يصفونه بـ(مجموعة الاثنين) (Group of 2) أي الولايات المتحدة والصين، وهي المجموعة التي دعى إليها الرئيس الأمريكي باراك اوباما، وإنها ستشكل القرن الحادي والعشرين وستطيح بثقلها الأجندة العالمية، فإن المنبر الإقتصادي أعطى الصين هذا الموقع، بعد أن أصبحت القوة الإقتصادية الثانية في العالم، لكن الحديث عن هذه الثنائية القطبية الجديدة لايجعلنا نندفع بعيداً بما كان حاصلاً أيام الثنائية القطبية إبان الحرب الباردة، فالنظام العالمي الجديد بسماته وخصوصياته لن يسمح بحدوث (يالطا جديدة) كما كان حاصلاً في الماضي، فلا يوجد آصطفاف عقائدي قوي، ولامحاور أستراتيجية مقفلة أو صارمة تتربع على رأس كل منها إحدى القوتين العظيمتين ولا تتحدد العلاقة بينها بالصراع والتنافس فقط، بل أيضاً بالتعاون والشراكة[٢].

ويرى برنجسكي (أن الولايات المتحدة هي حالياً في حالة خاصة كدولة تمارس هيمنة عالمية غير مسبوقة في التأريخ من قبل، على الرغم من أن هذه الهيمنة لن تدوم إلى الأبد، ولكن قبل أن تتلاشى بعيداً يتعين على أمريكا جعل الخيارات الصحيحة في كيفية الإفادة من هذه السلطة والنفوذ، أما للبلد الذي ينبغي مشاركتها معه الأهداف النهائية التي ينبغي أن يكون مكرس لها)[٣].

إن صياغة الفكر الإستراتيجي الأمريكي لمفهوم الترتيبات الإقليمية الجديدة، الذي أخذ التأكيد يجري عليها كبديل عن السلطة السياسية الإقليمية العامة والهادفة لتكريس نظام دولي جديد

---

١. ناصيف حتي، دور القوى الصاعدة في العالم، في التطورات الإستراتيجية العالمية: رؤية استشرافية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبي، ٢٠١١، ص ص ٦٦-٦٧.
٢. المصدر السابق نفسة، ص٦٧.
٣. نقلاً عن: جهاد عودة، مصدر سبق ذكره، ص ٤١٠.

ومرسخه له كبديل للسيادة[١]، وذلك لظهور عدد من القوى الدولية الجديدة البازغة أو الصاعدة كالمانيا وروسيا الإتحادية واليابان والصين ... وغيرها، والتي أخذت تكثف مسعاها مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين لايجاد موطئ قدم لها على المسرح الجيو ستراتيجي المتغير، لتشكيل محور للتطورات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية في مجالاتها الحيوية[٢]، وعلى وفق تعريف هيلاري كلينتون (إن هذه المصادر الجديدة للقوة قد تكون فاعلة في مجال ما أكثر منها في غيرها، ما يعني بروز سمه جديدة قوامها نشوء أقطاب مختلفة ومتعددة ومتفاقمة القوة)[٣].

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول أن الولايات المتحدة تمتلك عناصر قوة تبقيها قوة عظمى على وفق آستراتيجية تتوخى تحقيق آستمرار الريادة والقيادة للنظام العالمي، ولكن بأسلوب تشاركي أو كما سماها برجنسكي (الهيمنة المشتركة)[٤]، مع الحلفاء الدائمين ومن ثم فإن العنصر الأساس في الهيمنة المشتركة هو مجتمع عالمي من المصالح المشتركة، وهذا المجتمع العالمي هو بالفعل الناشئ بشكل عفوي نتيجة للعولمة[٥].

كما أن الولايات المتحدة كما يرى بريجنسكي (بسبب طيش فعلها الخارجي وطموحها المفرط في التوسع الخارجي بعد أن وصلت حالة من الترهل الإستراتيجي أشبه بالإفراط، أصبحت غير قادرة على حماية طموحها، وغير قادرة على فرض نظامها الدولي، حتى بات البعض مقتنعاً بأن

---

١. مورتمر سيلرز، النظام العالمي الجديد: حدود السيادة – حقوق الإنسان– تقرير المصير لشعوب، ترجمة: صادق ابراهيم عودة، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان ٢٠٠١، ص ١٠٦.

٢ جيمس بيكر، مذكرات جيمس بيكر: سياسة الدبلوماسية، ترجمه: مجدي شرشر، مطبعة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٩، ص ١٤٩.

٣. جهاد عودة، المصدر السابق، ٤١٢.

٤. الهيمنة المشتركة: عرفها بريجنسكي هي كنوع من القيادة التي تمارسها الولايات المتحدة عن طرق قناعة الإطراف الأخرى بتزعمها النظام الدولي.

5. James Goldgeier and Kurt Volker, Project for a united and strong America, Setting Priorities for American Leadership. March 2013. Pp1-5.

مكانه الولايات المتحدة الدولية تسير نحو الهاوية والإنحطاط)[1]، ويمكن تفسير ذلك بأن الولايات المتحدة قد أضاعت على نفسها فرصة الزعامة والريادة العالمية بلا منازع، وذلك من جراء تورطها في تدخلات خارجية لاطائل من ورائها، سوى تحقيق بعض المصالح الضيقة والتي تصب في خدمة الشركات الكبرى العابرة للحدود أو المتعددة الجنسيات.

وفي ظل الثوابت المطروحة نستدل على أن الولايات المتحدة الأمريكية أنشئت أحلافاً جديدة يكون الإقتصاد محورها وهدفها في آن واحد، وستكون الولايات المتحدة قد تحولت من قوة عظمى وحيدة إلى قوة كبرى من بين مجموعة من القوى الأخرى التي تؤثر في الشكل الجديد للعالم، ومن هذه الأحلاف التي آنضمت إليها كعضو ذات الطابع الاقتصادي دول آسيا الباسيفيك.

٤-١-٢: توظيف القوى الناعمة كأداء للتغير في سياستها الخارجية

ليست السياسة الخارجية إلا آمتداداً للسياسة الداخلية، ونأت أمريكا في سياستها الخارجية منذ نشأتها عن شؤون العالم، وأرست مبدأ الإنعزال الذي أسهم أسهاماً كبيراً في تحديد توجهاتها، ولم يكن انخراط الولايات المتحدة في الساحة السياسة العالمية منذ الحرب العالمية الأولى، تجليات لقوتها الإقتصادية والعسكرية اللتين حسمت من خلالهما مآل الحربين العالميتين وحددت معالم العالم بعد الحرب الباردة[2].

وآتخذت السياسة الخارجية الأمريكية مأخذاً دراماتيكيا متأثرة بنتائج اعتداءات ١١/ سبتمر ٢٠٠١ والحرب على الإرهاب، إذ دارت هذه السياسة وفقاً لمبدأ الرئيس السابق جورج بوش الابن (من ليس معنا فهو ضدنا)، إذ صنفت الولايات المتحدة الأمريكية الدول ضمن مجموعتين،

---

[1]. نقلاً عن: منعم صاحي العمار، نحو عالم متعدد الأقطاب منعم صاحي العمار، نحو عالم متعدد الأقطاب: التالفات الإستراتيجية بين القوى الدولية الكبرى وأثرها في بناء هيكلية النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين "الأقاليم الأسيوية أنموذجا"، سلسلة دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، ٢٠٠١، ص ١٦.

[2]. هادي قبيسي، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظين الجديدة والواقعية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٧٦.

الأولى الحلفاء الذين يحظون بدعمها وتأييدها، بينما الأخر هم الأعداء الحاليين أو المحتملين، الذين يتعرضون للعقوبات والضغوط بدرجات متفاوتة، وفقا لمستوى تهديدهم للمصالح والأهداف والإستراتيجيات الأمريكية[١].

وفي بداية عهد الرئيس الحالي باراك اوباما عام ٢٠٠٩ سعت السياسة الخارجية الى التجديد وضرورة التخلي عن الأسلوب الخشن والصلب، التي تراجعت فيه مكانة الولايات المتحدة بسبب فرط آستعمال القوة في العالم عموماً، والعالم الإسلامي خصوصاً مثل العراق وأفغانستان ولبنان وفلسطين وإيران، وإن أسباب هذا التراجع تعود في المقام الأول الى الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ التي أسهمت بشكل كبير في تراجع سمعة أمريكا[٢].

ورسم اوباما معالم سياسة آنفراج عميق تجاه العالم الإسلامي، عن طريق خطابه في القاهرة في ٤ يونيو/ حزيران ٢٠٠٩ الذي أحال فيه إلى علاقات جديدة مع العالم الإسلامي، ووضع حد لسياسة الإملاء من فوق، التي كانت تريدها إدارة بوش فيما يسمى بالشرق الأوسط الكبير[٣].

وفي خضم إعادة تلميع الصورة الأمريكية وسياستها تجاه المنطقة العربية والإسلامية والعالم، أطل الديمقراطيون بمنهج جديد هو (القوة الناعمة) كأداة إسناد للقوة الصلبة وكمكون أساس للقوة الذكية، الذي أشار جوزيف ناي إلى (أن الولايات المتحدة الأمريكية إذا أرادت أن تبقى قوية، فعلى الأمريكيين أن ينتبهوا إلى قوتهم الناعمة)، وعد ناي أنه إذا كان من الممكن الوصول إلى الأهداف عبر القوة الخشنة، من خلال آستعمال هذا النمط من القوة فقط، فإن ذلك قد يشكل خطراً على أهداف القوة العظمى وطموحاتهم الإقتصادية والسياسية[٤].

---

[١]. جمال سند السويدي، أفاق العصر الأمريكي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٤٨٤-٤٨٥.

[٢]. حسن اوريد، ملامح السياسة الخارجية الامريكية: في ظل ولاية اوباما الثانية، افاق المستقبل، العدد(١٧)، ٢٠١٣، ص ١٩، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (http://www.ecssr.com/ECSSR/ECSSR_DOCDATA_PRO_EN/Resources/PDF/Aafaq-AlMustaqbal/Aafaq-2013/Aafaq-issue-17/18-21-issue-17.pdf).

[٣]. المصدر السابق نفسه، المكان نفسه.

[٤]. محمد حمدان، الحرب الناعمة...رمزية اوباما الجديدة، مجلة حمورابي للدراسات، العدد (٤)، مركز حمرابي للبحوث والدراسات الستراتيجية، بغداد، ٢٠١٢، ص ص ٥- ٦.

وبالإستراتيجية الجديدة وبناًء على توصيات لجنة (بيكر –هاملتون)، وظف القوة الناعمة في تعامله مع المنطقة العربية والإسلامية عموماً[١]، ويمكن أخذ التغيير والحراك الشعبي اللذان مرت بهما المنطقة العربية من ثورات الربيع العربي آبتداء من تونس مروراً بليبيا واليمن وآنتهاء بمصر ثم سوريا كدليل على ذلك، فلا يمكن تغييب دور الولايات المتحدة بممارسة دور المنقذ للشعوب تحت مسميات قيمية كحق تقرير المصير، وحق الشعوب بالديمقراطية والحرية ضد الأنظمة الديكتاتورية التي كانت بالأمس معظمها صديقة، إن لم تكن حليفة للولايات المتحدة الأمريكية[٢]، ويعلم الجميع أن في سياسة الدول خاصة الولايات المتحدة الرأسمالية – الليبرالية تقوم على قاعدة مهمة بأنه لا يوجد أصدقاء دائمين، وإنما هناك مصالح دائمة، لاسيما بان المنطقة العربية لها خصوصية متميزة للمصالح الأمريكية التي تعد من المصالح العليا.

إن دور الولايات المتحدة في الثورات العربية وكيفية توظيف سياستها الخارجية الجديدة فيما يتعلق بنشر الديمقراطية، أكدتها مقولة هنري كيسنجر (لقد تمخضت الخصوصيات التي أنسبتها الولايات المتحدة لنفسها على مدى تأريخها على موقفين متناقضين تجاه السياسة الخارجية الأول: أن أمريكا ستستخدم قيمها على أحسن وجه عبر تطبيقها في عقر دارها، لتغدو عندئذ منارة لباقي البشرية، والأخر: (الذي عده نقيض الأول) تفرض (الديمقراطية) على البلاد التزامات نشرها حول العالم[٣].

ومن تلك الأفكار يمكن فهم التوجهات العامة للتدخل الأمريكي والاهتمام والسعي إلى ادارته بما يتوافق ويتناسب مع النسق الأمريكي سيما في المنطقة العربية، كما إن إدارة اوباما سعت لان تكون لها سياسة خارجية برغماتية، غير إيديولوجية أن يتم تعميم آستراتيجيات محددة لمشكلات محددة (التعامل الإنتقائي)، وبالتالي فأدوات الولايات المتحدة الامريكية قادرة على جعل ما تراه

---

[١]. محمد حمدان، الحرب الناعمة...رمزية اوباما الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص ٥.

[٢]. جانيس ج . تيري، السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط .. دور جماعات الضغط والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة، ترجمة: حسان البستاني، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط٢، بيروت، ٢٠١٠، ص ص ٤٤-٤٥.

[٣]. هنري كسينجر، الدبلوماسية من القرن السابع عشر حتى بداية الحرب الباردة، ترجمة: مالك فاضل الديري، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٥، ص ١٢.

اميركا سيئاً للعالم وللشعوب، وهو مناسباً لها يكون مناسباً للغير، فعلى سبيل المثال ان التغيير المتمفصل في كثير من جيوب المنطقة العربية سوقت له الولايات المتحدة الاميركية على أنه ثورات شعوب ضد انظمة استبدادية، وسوقت بالعكس الانظمة بأنها ضد الحريات والديمقراطية وعدوة الانسانية، وفي مكان آخر نجد آن الانقلاب او الثورات على بعض الانظمة عملاً تخريباً وخروج على الشرعية الدولية كما حصل آخيراً في جنوب السودان.

لأن النظام الأمريكي نظام إستقطابي، وهو مسار ملازم لتراكم رأس المال العامل على نطاق العالم، وأصبحت الولايات المتحدة بعد آنهيار الإتحاد السوفيتي المركز المالي العالمي، وقد كان على النظام الأمريكي السيطرة على بلدان الأطراف (دول عالم الجنوب) وعلى مواردها الأولية، وعلى سوقها وفي المقدمة السيطرة على النفط[1].

وكشفت الإجراءات الأخيرة التي آتخذتها الإدارة الأمريكية عن دور الولايات المتحدة الذي كان له الأثر السلبي في آنخفاض أسعار النفط، وحدوث هذه التراجعات الحادة ومنها رفع الحظر المفروض على صادرات النفط منذ أربع سنوات وإصدار وثيقة توضح أنواع النفط التي يمكن للمصدرين شحنها وأبدت الموافقة على بيع الخام الخفيف المعالج عالمياً وهو ما يكشف عن رغبه الولايات المتحدة الأمريكية في تقويض وإضعاف اقتصاديات دول بعينها لأغراض سياسية، كروسيا بسبب موقفها من الأزمة في أوكرانيا، والضغط على إيران لتقديم تنازلات بشأن ملفها النووي.

إن سياسات الإدارة الأمريكية في الخارج تمليها الأحداث، إذ فشلت الإدارة في توقعها أو اختارت تجاهلها، أنها ليست عبارة عن علاقات سبب وتأثير، ولكنها تعكس نقصاً في التخطيط الاستراتيجي وميلاً متزايداً إلى النظر إلى الشؤون الخارجية أولاً عن طريق السياسة الداخلية الأمريكية بدلاً من تحليل الحقائق وكيفية تأثيرها على المصالح الأمريكية، لذا يشكل التركيز بشكل أكبر على أستباق الصراعات والأزمات ومنعها أمراً بالغ الأهمية إذا أرادت الولايات

[1]. سمير التنير، أميركا من الداخل، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٢.

المتحدة بأن تبقى الرائدة بقيادة العالم والتخطيط لمسار أكثر ثباتاً وتجنب سياسة خارجية تفاعلية[١].

فشلت الولايات المتحدة في سياستها الخارجية بنشر عناصر متعددة من القوة لدعم آستراتيجيات وأهداف واضحة، ففي سوريا وبعد عدة سنوات من الدعم الأمريكي لمعارضي نظام بشار الأسد، وزيارة روبرت فورد السفير الأمريكي إلى معارضي سوريا في مدينة حمص قال: (بأنه لم يستطع التغلب على تقلب الدعم الذي تقدمه إدارة اوباما للثوار السوريين، وإن المزيد من التردد سيعجل مجيء اليوم الذي ستضطر فيه القوات الأمريكية للتدخل ضد القاعدة في سوريا)[٢].

والآن وبعد التمرد لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) على الدول المجاورة التي غزت العراق وتنظيم القاعدة الذي يدرب الأجانب، فقد قامت الطائرات الأمريكية بقصف الثوار السوريين، ولم تكون هذه الحملة ناجحة على وجه الخصوص، ويعود ذلك جزئياً إلى عدم آرتباطها بآستراتيجية أوسع نطاقاً لتحقيق الإستقرار في سوريا، وإنهاء الحرب الأهلية التي أودت بحياة عشرات الآلاف من الأرواح وأدت إلى تشريد للملايين.

كما لم يستطع الرئيس الأمريكي الوفاء بتعهداته في مجال القضية الفلسطينية، بسبب تعنت الموقف الإسرائيلي، كذلك بسبب ضغط اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة نفسها.

أما حول الملف الإيراني فقد ركزت الولايات المتحدة على القضية النووية إلى حد آستبعاد المخاوف التي أثارتها أعمال إيران، وأهملت عملية آستكمال التعاطي بآنتهاج تكتيكات أخرى، وبدلاً من مجرد الأمل بأن يحقق الإتفاق النووي فوائد إضافية ثانوية للعلاقات الثنائية يحتاج إليها صانعو السياسة الأمريكية إلى التحضير بشكل واقعي للتعامل مع إيران التي تتمتع بالقوة مع حلفائها، وكما هو الحال مع كوريا الشمالية وهنا يبرز فرق كبير مابين آستخدام التعاطي لدعم

---

[1]. Arturo Valenzuela, U.S. Foreign Policy in the Obama Era, October 9, 2010, (http://www.state.gov/p/wha/rls/rm/2010/149345.htm).

[٢]. نقلاً عن: دويل مكمانيوس، فشل جلي لسياسة الولايات المتحدة الخارجية في سورية، 28/1/2015، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (https://www.alsouria.net/content/).

سياسة ما، وما بين الخلط مابين التعاطي والسياسة فعلى الرغم من العقوبات الاقتصادية التي فرضتها أمريكا ضد إيران وكوريا الشمالية فلم تجلب إلا المزيد من التوترات[١].

وبالنسبة إلى سياسة الولايات المتحدة تجاه روسيا والأزمة الأوكرانية التي أدت إلى الإطاحة بالرئيس الأوكراني (فيكتور بانكوفيتش) عام ٢٠١٤ الحليف لروسيا، وفي 16 مارس 2014 جرى آستفتاء في القرم على آنضمام جمهورية الحكم الذاتي في القرم من أوكرانيا إلى روسيا الإتحاديه ومن ثمة ضم جزيرة القرم إلى روسيا بعد العقوبات التي صدرت من الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي بحق روسيا، لأنها تخشى من تكرار ماحدث في القرم بأن يتكرر على ولايات أخرى، وتبدو أن الخيارات الأمريكية محدودة وعاجزة خاصة في ظل عدم رغبة أوروبا في التصادم بشكل صريح مع روسيا بسبب آعتمادها على الغاز الروسي، فضلاً عن حجم التبادلات التجارية مع روسيا[٢].

ومن خلال تتبع آستراتيجيات أمريكا الخارجية، يمكن أن نصفها بأنها مصلحية، لأنها لاتتحدث عن الخير للعالم بل تنبئ بالشر، وتضمر وتخطط له للآخرين، فهي إذا تحدثت عن الديمقراطية، وحقوق الإنسان مثلاً، فإنها تقصد بأن تقيم نظاماً ديمقراطياً في هذا البلد أو ذاك لكي يكون تابعاً لها، ويدور في فلكها، لأن العالم يعيش تحت السيادة الأمريكية التي ستتأثر بها شعوب المناطق التي تعاني صراعاً على ثرواتها من الولايات المتحدة الامريكية[٣]، بعدما أضحى دور العامل الاقتصادي واضحاً في ممارستها السياسة الخارجية من خلال فرض العقوبات الإقتصادية على الدول، ويمكن أن يكون هذا العامل رد فعل طبيعي لما تعيشه من ضعف إقتصادي في الداخل، ويمكن آستذكار البداية بأن السياسة الخارجية ليست إلا آنعكاس للسياسة الداخلية لطبيعة أوضاعها الداخلية.

---

[١]. خلود الشيباني، سياسة القوة الذكية في العلاقات الدولية – الدول التي تنتهج سياسة القوة الذكية، مجلة منظمة حقوق الانسان العالمي، العدد (١٢)، ٢٥ نوفمبر، ٢٠١٣، ص ١٨.

[2]. WHITNEY KASSEL, Stay Scary, America, JANUARY 25, 2015, (HTTP://FOREIGNPOLICY.COM/2015/01/25/STAY-SCARY-AMERICA-OBAMA-BUSH-ADMIN-LEGACY/).

[٣]. محمد حمدان، الحرب الناعمة...رمزية اوباما الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص ١٩.

٤-١-٣: تخفيض الإنفاق العسكري الأمريكي

إن المستوى والإتجاه المستقبلي للإنفاق العسكري الأمريكي موضوع بارز في النقاش السياسي في الولايات المتحدة بين الحزبين في عام ٢٠١٢-٢٠١٣ لكن جانباً كبيراً من عملية صنع القرار بشأن الإنفاق العسكري ترتبط بالعملية السياسية وتخضع لها، وذلك لمعالجة الدين الحكومي الكبير والمتزايد، وهي ترتبط بدورها بسقف الإقتراض الحكومي، وحجم العجز في الموازنة، وقد هيمنت هذه القضايا على قضايا الأمن وطبيعة تكيف الإنفاق العسكري الأمريكي مع البيئة الأمنية والتهديدات والتحديات الأمنية المستقبلية.

إبتدأ الإنفاق العسكري في الولايات المتحدة الأمريكية بالإرتفاع منذ الحرب على العراق وصل فيها عام ٢٠٠٣ إلى (٤٩٧) مليار دولار، ويتواصل بالارتفاع إلى أن وصل أقصى معدلاته عام ٢٠١١ إلى (٨٢٠) مليار دولار، إن هذا الصعود دفع الحزبين (الجمهوري-والديمقراطي) إلى آتفاق بإصدار قانون مراقبة الموازنة والذي يتضمن خفض العجز المتوقع في الموازنة بمقدار (٢,١) تريليون دولار في غضون ١٠ سنوات من ٢٠١٢-٢٠٢٢، ومنها وضع سقوف للإنفاق التقديري وعملية لتخفيضات تلقائية شاملة وغير تمييزية إلى حد بعيد تعرف بآسم تخفيضات الإنفاق[1]، إذ تم خفض الإنفاق العسكري عام ٢٠١٣ إلى (٧٨٠) مليار دولار، وعام ٢٠١٤ إلى (٥٢٠) مليار دولار، والجدول (١٢) يوضح الإنفاق العسكري الأمريكي من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٤.

1. Travis J. Tritten, Congress passes defense budget with troop benefit cuts, December 12, 2014, http://www.stripes.com/news/us/congress-passes-defense-budget-with-troop-benefit-cuts-1.319021).

الجدول (١٢)

الإنفاق العسكري الأمريكي من ١٩٩٠- ٢٠١٤ (مليار دولار)

السنة	الإنفاق العسكري	السنة	الإنفاق العسكري
1990	373.85	2003	497.95
1991	383.1	2004	550.78
1992	376.8	2005	589.05
1993	363	2006	624.88
1994	353.8	2007	662.3
1995	348.8	2008	737.8
1996	354.83	2009	776
1997	349.85	2010	817.73
1998	346.08	2011	820.8
1999	361.13	2012	816.23
2000	371.05	2013	780.7
2001	392.95	2014	520.5
2002	437.7		

Source: OF THE U.S. GOVERNMENT, BUDGET FISCAL YEAR 2016,OFFICE OF MANAGEMENT AND BUDGET, (http://www.gpo.gov/fdsys/pkg/BUDGET-2016-BUD/pdf/BUDGET-2016-BUD.pdf).

فقد قدم الفريق المعني بالموازنة الأمنية الموحدة للولايات المتحدة في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢ تقريراً حلل فيه الأنواع الثلاثة للأدوات الأمنية وهي (الهجومي، والدفاعي، والوقائي)، التي تديرها ثلاثة أنواع من المؤسسات هي (وزارة الدفاع، وزارة الأمن الداخلي، الالتزامات الخارجية غير العسكرية)، وأوصى بتحويل الموارد من التدابير الأمنية الهجومية إلى التدابير الوقائية والدفاعية الأقل تكلفة[١].

وعلى وفق التوصيات المقرة في هذا التقرير آتخذت موازنة عام ٢٠١٣، تخصيص ما مقدارها (٧١,٨) مليار دولار لوزارة الدفاع وخطة طويلة الأجل لتخفيضات مقدارها تريليون دولار

[١]. اليزابيث سكونز، الإنفاق العسكري الأمريكي، ورد في: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي ٢٠١٣، ترجمة: عمر سعيد الايوبي، مركز الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٣، ص ١٩٨.

على مدى عشر سنوات عملاً مع قانون مراقبة الموازنة، وهي تخفيضات يمكن القيام بها من دون التضحية بأمن الولايات المتحدة، وتشمل التخفيضات الإنفاق على القوى النووية بمقدار (٢٠ مليار دولار)، والرعاية الصحية (١٥ مليار دولار)، والتقاعد (١٣ مليار دولار)، والأفراد أي الجيش والموظفين (١٠ مليار دولار)، وبعض برامج شراء الأسلحة، بما في ذلك برامج الطائرة المقاتلة (F-35)، والغواصات من فئة فرجينيا (٨,٨) مليار دولار، وتركز تخفيضات الأعوام العشرة من ٢٠١٢-٢٠٢٢،على المدخرات المتأتية من إصلاح الموازنة، فضلاً عن إعادة تحديد أمن الولايات المتحدة بناء على خطوط أكثر واقعية[١].

إن إعلان وزير الدفاع الأمريكي (تشاك هيجل) خلال مؤتمر صحفي في ٢٠١٤/٢/٢٤ بصحبة رئيس الأركان مارتن ديمبسي أن وزارة الدفاع ستبادر بتقديم موازنة مقترحة لعام ٢٠١٥ إلى الكونغرس يقدر حجمها بـ(٤٩٦) مليار دولار، بآنخفاض أكثر من (٦%) عن موازنة عام ٢٠١٤ التي بلغت (٥٢٠) مليار دولار، على الرغم من أن الكونغرس سبق أن وضع على وفق قانون مراقبة الموازنة عام ٢٠١٣ سقفاً للموازنة المقترحة لوزارة الدفاع لعام ٢٠١٥ بلغت (٥٢١) مليار دولار[٢].

وتفرض الخطة خفضاً في بنود عديدة من ميزانية الدفاع الأمريكية تمس به القوات البرية والبحرية والجوية للجيش، إذ شملت الخطة تقليص عدد القوات النظامية من (٥٢٠) ألف جندي إلى (٤٥٠) ألف بحلول عام ٢٠١٩ كذلك خفض عدد قوات الحرس الوطني من (٣٥٥) ألف إلى (٣٣٥) ألف، وآحتياطي القوات من (٢٠٥) آلاف إلى (١٩٥) ألف، وخفض عدد قوات المارينز إلى (١٨٢) إلف من أصل (١٩٠) ألف حالياً فضلاً عن آستبعاد (٤) أجنحة جوية بشكل تدريجي، وخفض ساعات الطيران، وتقليص عدد السفن والطائرات التابعة للقوات

1. Diem Nguyen Salmon, A Proposal for the FY 2016 Defense Budget, January 30, 2015, http://www.heritage.org/research/reports/2015/01/a-proposal-for-the-fy-2016-defense-budget).

٢. مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، خطة خفض الإنفاق الدفاعي هل تؤثر في العقيدة العسكرية الأمريكية مستقبلاً؟، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (http://www.akhbar-alkhaleej.com/13134/article/11072.html).

الأمريكية، وخفض أو إلغاء بعض الخدمات وبرامج التدريب ومشروعات التسلح والقواعد العسكرية[١].

وواجهت هذه الخطة آنتقادات وتأييد، فمن ناحية المؤيدين فإن النفقات العسكرية تجاوزت حدودها القصوى في السنوات الأخيرة وتخطت حاجز (٥٠%) من الميزانية الأمريكية، وهو ما أرهق كاهل الإقتصاد الأمريكي مع دخول أمريكا حربين في آن واحد هما حربي العراق وأفغانستان وآستمرار الوجود العسكري في أفغانستان إذ تقدر تكلفة هذا الوجود نحو (٨٠) مليار دولار سنوياً.

ومن ناحية المعارضين فقد أثارت مخاوف من عدم تطور المنظومة الدفاعية الأمريكية وقدراتها العسكرية كقوى عظمى لمواجهة التحديات على الساحة الدولية بعدها الأصغر حجماً من الحرب العالمية الثانية[٢].

وفي ديسمبر ٢٠١٤ تم الإتفاق على ميزانية الدفاع الأمريكي للعام ٢٠١٥ وتحدد بمبلغ إجمالي (٥٧٨) مليار دولار، تشمل (٦٤) مليار دولار للحروب الخارجية، ولوزارة الدفاع (البنتاغون) (٤٩٦) مليار دولار و(١٧,٩) مليار دولار للحرب على تنظيم (داعش) بينها (١,٦) مليار دولار لبرنامج تجهيز وتدريب القوات العراقية على مدى عامين[٣].

وفي سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق التوازن بين تكريس هيمنتها العسكرية ومنع آستنزاف قدراتها العسكرية من بشرية ومادية، فإنها ستركز على آستراتجية (صناعة العدو) بحيث تورط القوى المنافسة أو المعادية لها في حروب بالوكالة تؤدي فيها المؤسسات الأمريكية الدور الرئيس في إبراز العدو المناسب لكل حرب من هذه الحروب، وقد يتوقف الدور الأمريكي

---

١. مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، خطة خفض الإنفاق الدفاعي هل تؤثر في العقيدة العسكرية الأمريكية مستقبلاً؟، مصدر سبق ذكره.

٢. خطة تقليص حجم الجيش الأمريكي... رؤية استراتيجية، مجلة درع الوطن، الإمارات، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (http://www.nationshield.ae/home/details/files).

٣. مجلس النواب الأمريكي يعتمد الميزانية الدفاعية لعام ٢٠١٥، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (http://www.trt.net.tr/arabic/).

العسكري عند حصر منطقة الحرب بالوكالة، ومنع آتساعها خارج إطار الإدارة الأمريكية من جانب، وحماية الشعوب والمجتمعات الصديقة والمتحالفة معها من جانب آخر[١].

وهذا ما حصل في سوريا وصناعة عدو (داعش) وآشتراك الدور الإيراني والروسي وحزب الله اللبناني بمساندة النظام السوري، وحشد دور أكبر للسعودية وتركيا وقطر، ومن ثمة فتح جهات أخرى في العراق وآستنزاف القوى الكبرى في الشرق الأوسط وذلك كله لخدمة مصالحها الإقتصادية.

لأن القطاع العسكري المتمثل بالمجمع الصناعي الأمريكي له دور في تخفيف حدة الأزمات الإقتصادية، فمنذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن يمثل دوراً مزدوجاً، فهو من ناحية يشكل قوة ضغط فعالة ويشارك بفاعلية في رسم السياسة الأمريكية، ومن ناحية أخرى يمثل أداة مهمة لفك أثار الأزمة الإقتصادية عن طريق ما يمارسه هذا القطاع في ايجاد مجالات لمعالجة نقص الطلب على المنتجات الأمريكية كذلك التشغيل، لذلك جسدت الرأسمالية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية مقولة (إن الرأسمالية بتطبيقها حاملة للحرب كما تحمل السحب المطر)[٢]، ومما يؤكد ذلك إشعال الولايات المتحدة في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية ولحد الآن أكثر من (١٦٠) حرباً في العالم الثالث على وفق مركز (sprai) لبحوث السلام في استوكهولم لتولد طلباً متزايداً على أسلحتها.

فعلى الرغم من عدم اخفاء آستراتيجية اوباما في ضرورة استخدام القوة العسكرية في مكافحة الارهاب، ولكن بأسلوب جديد غير اسلوب الإدارة السابقة (بوش الابن)، إلا أن ما يعيب عليه خصومه سواء من المحافظين في الحزب الجمهوري و(حزب الشاي)، ضعفه في سياسة الخارجية مع الدول، وبالتالي فإن القوة العسكرية هي التي تجلب الامن وتحمي المصالح القومية العليا لأميركا، وهذا الصراع المحتدم بين التيارين يعطي الصورة المستقبلية لتوجهات الاميركية

---

١. جمال سند السويدي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩١.

٢. نقلا عن: ايرل تيلفورد، الإصلاح الدفاعي في الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل الحرب، ورد في: التطورات الاستراتيجية العالمية: رؤية استشرافية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبي، ٢٠١١، ص١٤٥.

في حال فوز التيار المحافظ من الجمهوريين والمؤيد للقوة العسكرية، او بقاء الديمقراطيين المهتمين ببناء الداخل الاميركي وإنعاش الاقتصاد وإضفاء الصبغة الناعمة لكل سياساتها العالمية الإقتصادية منها وحتى العسكرية في حربها على الارهاب.

٤-٢: الآثار الإقتصادية

٤-٢-١: الآثار المالية على الأسواق العالمية

تعاني الأسواق المالية من مشكلة ما تفرزه التوقعات من نتائج حول آتجاهات الأسعار في الأسواق، فالأسواق المالية لاتعرف بالتأكيد ماذا سيحصل لأسعار الأدوات المالية من تأريخ الشراء حتى تاريخ الإستحقاق، ومن حالة عدم التأكد من ذلك هذه يتولد عنصر المخاطرة، ومن هذا يتضح أن خطر السوق يعني آحتمالية تغير أسعار الأدوات المالية آنخفاضاً وآرتفاعاً بين وقت الشراء ووقت البيع، وإن هذه الحالة تحمل الشخص المستثمر، أما خسارة رأسمالية أو كسبا رأسمالياً، وإن الخطر يزداد بآحتمالية زيادة الخسارة[١].

إن خطر السوق يسمى أيضاً بخطر سعر الفائدة، وذلك لآرتباط أسعار أدوات الدين بشكل خاص بسعر الفائدة بعلاقة عكسية، كذلك فإن تأثير سعر الفائدة في السوق على أسعار السندات يتم بعلاقة طردية مع مدة الإستحقاق، فعندما تكون مدة الإستحقاق أطول فإن تأثير التغير في سعر الفائدة على سعر السند يكون أكبر، وبذلك فإن خطر السوق سيزداد بشكل عام مع مدد الإستحقاق إلاطوال، وإن القاعدة المشتقة من ذلك تؤكد أن العلاقة بين سعر الفائدة ومدد الإستحقاق هي علاقة طردية بشكل عام، مع آفتراض ثبات العوامل الأخرى[٢].

إن الإقتصاد العالمي بصفة عامة والأسواق المالية الدولية بصفة خاصة وما يشهده من آضطرابات وآختلال لم يشهدها منذ الكساد العالمي الكبير الذي حدث في عام ١٩٢٩، شهد العالم آضطرابات حادة في البورصات وأسواق النقد وأسواق الطاقة والمعادن الثمينة.

---

[١]. جوزيف ستيغليتز، السقوط الحر: أمريكا والأسواق الحرة وتدهور الاقتصاد العالمي، ترجمة: عمر سعيد الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠١١، ص ٣٣.

[٢]. ناجحة البرويني، اثر عنصر المخاطرة في الأوراق المالية، مجلة بحوث اقتصادية، العدد (٢)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٤٠.

فمشكلة الديون السيادية التي امتدت من أوروبا إلى الولايات المتحدة إلى الأسواق العالمية والقطاع المالي العالمي كله ومن ثم الإقتصادي العالمي، أثرت في أسعار الفائدة فقامت الولايات المتحدة بتخفيض الفائدة في أثناء الأزمة المالية لمستويات متدنية تقترب من الصفر مع ضخ سيولة في الأسواق خلال عامي ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩ أي آثناء مدة الركود لإخراج العالم من الركود، مع القيام بإجراءات تتنافى مع مبدأ الرأسمالية في سيناريو يقترب أحيانا لكثير من مبادئ الإشتراكية كعملية تأميم البنوك الكبرى، أدى هذا إلى ايجاد مديونية ظلت تنتقل من ميزانيات البنوك إلى موازنة الدولة[١].

في بادئ الأمر أتت عمليات ضخ السيولة وتخفيض الفائدة بنتائج مثمرة على المدى القصير لكنها أدت إلى رفع مستويات الدين العام الأمريكي، إلى مستويات مرتفعة مما أثر فيها بشكل كبير، وفي ظل فائدة تقترب من الصفر أي إن البنك المركزي الفيدرالي الأمريكي فقد أداة مهمة من أدواته إذ لجأ إلى آخر ملاذ لزيادة عرض النقود وتنشيط الإقتصاد متمثلاً بخطة التيسير الكمي ومن ثم آستعادة النمو ثم إعادة سحب السيولة مجدداً، لكن الخطورة تكمن في أن التيسير الكمي من الممكن أن يدفع بالتضخم لمستويات مرتفعة يصعب السيطرة عليها، كذلك من الممكن أن تفشل الخطة في حال آستمرت البنوك في الإحجام عن الإقراض للشركات المتوسطة والصغيرة والأفراد ومن ثم عدم إفادة الاقتصاد الحقيقي من زيادة عرض النقود[٢].

[١]. محسن عادل، الأزمات العالمية وكفاءة أسواق المال، 16إبريل ٢٠١٤، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (http://onaeg.com/?p=1606644).

[٢]. ستيفن بروكس وجي. جون ايكنبيري ووليام وولفرث، لا لعودة أمريكا إلى الوطن وجهة نظر معارضة للانكفاء، دراسات عالمية، العدد(١٠٨)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٣، ص ١٥.

كذلك من الممكن أن تتسرب هذه السيولة نحو الدول النامية أو إلى الدول ذات الفائدة الأعلى عبر عمليات الكاري تريد (carry trade)[1]، إن الخطر الأكبر لخطة التيسير الكمي يتمثل في ايجاد فقاعة أصول مجدداً مع انخفاض في قيمة العملة مع توليد تضخم عالمي، لان الأصول جميعها مقومة بالدولار، كالنفط والذهب والسكر والأرز..الخ، ولأن دول أخرى سارت مع الولايات المتحدة على خطاها كاليابان وبريطانيا، فإن نتائج خطة التيسير الكمي مفيدة للمدينين لكنها ضارة لمن يحتفظ بنقد سائل أو أدوات مالية لأن القيمة الحقيقية للنقد ستنخفض بفعل آرتفاع التضخم وآنخفاض قيمة العملة، كذلك إبقاء مستويات الفائدة قرب الصفر لمدة طويلة من الممكن أن تؤدي إلى عكس ذلك أي إلى الكساد بفعل ما يعرف بمصيدة السيولة (liquidity trap)[2] ومثال ذلك اليابان عام ٢٠٠١[3].

إذ آنخفضت بورصات وأسواق عالمية اوروبية واسيوية وعربية وحققت نسبة خسائر قياسية، فضلاً عن أن هناك بعض البورصات التي أغلقت أبوابها لبعض الأيام بعد أن فتحت على انخفاض كبير خشية أن تنهار أسعار الأسهم بصورة كبيرة، لان مجرد أن أعلنت مؤسسات

---

[1]. الكاري تريد أو (التداول المحمول) نظام من المتاجرة هدفه ربح المزيد من المال، وتعتبر طريقة منتشرة لدى دول الغرب، وهدفها الربح والاستفادة من التغييرات في فروق أسعار الفائدة بين العملات المختلفة، وكيفيه تأثر أزواج العملات بارتفاع وانخفاض أسعار الفوائد، كيف تتحرك الفائدة، وما هي العوامل التي تؤدي إلى رفع الفائدة أو خفضها، وأيضا لابد لكل تاجر يراقب الكاري تريد (التداول المحمول) أن يحلل البيانات الاقتصادية ذات الصلة بأسعار الفائدة مثل بيانات التضخم والنمو وسياسات البنوك المركزية، وهذه الطريقة غير جائزة في الحسابات الإسلامية لأنها محرمة. للمزيد انظر: عوض فاضل اسماعيل الدليمي، النقود والمصارف، مصدر سبق ذكره، ص٩١.

[2]. مصيدة السيولة: هي عندما تنخفض سعر الفائدة إلى ادني درجة وفي ضل هذا يقوم المضاربون بالاحتفاظ بكمية النقود عندهم في شكل أرصدة نقدية عاطلة دون التوجه لاستثمارها في شراء السندات وهنا يقع الاقتصاد في مصيدة السيولة، و يرى كينز عدم فعالية السياسة النقدية في هذا الوضع، أي انه عندما يصل سعر الفائدة إلى أدنى مستوى له يستحيل زيادة الناتج القومي عند ذلك المستوى، لذلك طالب كينز بضرورة اعتماد السياسة المالية من اجل زيادة حجم الناتج والتخلص من حالة الكساد الاقتصادي، أي عدم فعالية السياسة النقدية من مصيدة السيولة. للمزيد انظر: عوض فاضل اسماعيل الدليمي، النقود والمصارف، مصدر سبق ذكره، ص٩٧.

[3]. MICHAEL CONNOR, Wall Street up 1.5 percent, euro at 11-year low on debut of ECB plan, Jan 22, 2015(http://www.reuters.com/article/2015/01/22/us-markets-global-idUSKBN0KV01A20150122).

التصنيف الائتماني الرئيسة في العالم فإنها خفضت التصنيف الائتماني للدين الأمريكي، أصيبت أسواق المال في العالم بالهلع، فالاقتصاد الأمريكي كبير، وكل آقتصاديات العالم لها تعاملات معه بشكل آو بأخر ومن ثم فهي متأثرة بحاله نموه أو تراجعه.

فالصين كأكبر دائن للولايات المتحدة الأمريكية والتي تمتلك سندات بقيمة (١,١٥٢) تريليون دولار، تليها اليابان بقيمة (٩٠٦,٩) مليار دولار، ثم بريطانيا التي تمتلك ما قيمته (٣٣٣) مليار دولار، أما الدول المصدرة للنفط فتأتي في الترتيب الرابع لمالكي سندات الخزانة عند مبلغ (٢٢١,٥) مليار دولار، ولايقتصر الأمر على الإقتصاديات الكبرى والصاعدة، بل إن بلداً كمصر لديه سندات خزانة أميركية بقيمة (١٣,٦) مليار دولار، فلنتصور مدى الأضرار في الأسواق عند آحتمالات اللجوء إلى عدم السداد المؤقت[١].

إن عدم سداد الولايات المتحدة لديونها العالمية أثرت في البورصات والمؤسسات المالية الكبرى، وأيضاً لما كانت تعانيه هذه المؤسسات من جراء الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ ومن هذه المؤسسات (ليمان براذرز) وبنك (واشنطن مبوترال)، كما حصل تراجع في الأسواق المالية عام ٢٠١٢ عند مستوي (-٢,١%)،[٢] أما في نهاية ٢٠١٤ فقد آستعاد الإقتصاد الأمريكي أفضل أداء من حيث توقعات رفع الفائدة ويزيد الطلب على الدولار الذي بدوره عاد ليتوافق مع حركة الأسهم والمؤشرات القيادية في السوق الأمريكي، مع الإختلاف التام في سياسات البنوك المركزية حول العالم من جهة والبنك الفيدرالي الأمريكي من جهة أخرى، مما يعطي مزيداً من الثقة في آنتعاش الاقتصاد وتجاوز مؤشر داو جونز (٣٠) مستويات (١٨,٠٠٠) ثم (١٨,٥٠٠) نقطه مع دفع مؤشر ستاندر ان بورز (٥٠٠) إلى مستويات أعلى من (٢٢٠٠) نقطة[٣].

لقد اصدرت مؤسسة ستاندارد اند بورز في عام ٢٠١٤ تقريرها عن مخاطر الديون السيادية في العالم بعنوان (global soveign debt)، والذي اظهرت فيه تقييم لأكثر اخطر ديون في العالم والتي تعود لكل من (الارجنتين، واوكرانيا، وقبرص، وفنزويلا، وباكستان، واليونان،

---

1. MICHAEL CONNOR, op.cit.

٢. ستيفن بروكس وجي. جون ايكنبيري ووليام وولفرث، مصدر سبق ذكره، ص ١٧.

٣. محسن عادل، مصدر سبق ذكره.

ومصر، والبرتغال، والعراق)، مرتبة تنازليا، في الوقت الذي بينت فيه ان أفضل عشره ديون في العالم يحتل فيها الدين العام الامريكي المرتبة التاسعة[1].

ومن هنا نبين بان مازال الدين العام الامريكي مصنف ضمن الديون الآمنة، لإن مشكلة المنحدر المالي هي مشكلة نمو إقتصادي في الدرجة الاولى، فالنمو الإقتصادي الضعيف لأمريكا لايمكن الخزانة الامريكية من تحقيق المستويات المناسبة من الايرادات الضريبية، وفي الوقت ذاته يرفع من نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي وهو اخطر مؤشرات الدين الامريكي في الوقت الحالي، فإنه حتى مع آستمرار آرتفاع قيمة الدين من الناحية المطلقة فإن نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي ستأخذ في التراجع.

إن المخاوف داخل الولايات المتحدة الامريكية تزداد مساحة حيال حالة الركود الاقتصادي الذي لم يشف منه الإقتصاد الامريكي والذي يظل يؤثر على واقع الإقتصاد سواء بصورة مباشرة ام غير مباشرة وبالتالي ينعكس سلباً على مجمل الاقتصاديات العالمية، فمنذ أن تم الاعلان عن المنحدر المالي اصبحت التوقعات للمستهلكين ولقطاع الاعمال تشاؤمية على نحو كبير، لأن مخاوف رجال الاعمال حول الوضع المستقبلي يجعلهم يترددون في الارتباط بإية نفقات رآسمالية ومشروعات جديدة، والتي يمكن ان تضيف الى رصيد الوظائف المفتوحة في سوق العمل الامريكية والتي كانت مخطط لها في بداية عام ٢٠١٤ ان يتم فتح (١٢٥) الف وظيفة جديدة شهريا لكي يتم الحفاظ على معدلات البطالة[2].

ومن هنا لايمكن تجاهل مدى تأثير أية أزمة مالية أو اقتصادية في الولايات المتحدة على الإقتصاديات والأسواق العالمية لكبر حجم الاقتصاد الأمريكي هذا من جانب، ومن جانب آخر

---

1. Serkan Arslanalp and Takahiro Tsuda, Tracking Global Demand for Emerging Market Sovereign Debt, IMF Working Paper, March 2014, p8.

2. By JOHN G. FERNALD AND CHARLES I. JONES, The Future of U.S. Economic Growth, MAY 2014, (http://web.stanford.edu/~chadj/futuregrowth.pdf).

سيطرته وقدرته على التحكم بالمؤسسات المالية والنظام المالي العالمي التي نشأت وعلى وفق معاهدة (بريتون وودز)[١].

٤-٢-٢: الآثار المترتبة على تقلبات الدولار

منذ مطلع عقد السبعينيات والعالم يشهد آشتداد أزمة الدولار بسبب سوء السياسات الاقتصادية والنقدية في أمريكا، وبعدها تلقى النظام النقدي الدولي ضربة قاسية، وذلك عندما أعلن الرئيس الأمريكي السابق (نيكسون) عام ١٩٧١، إيقاف تحويل الدولار إلى ذهب، تسبب هذا في تدهور الدولار بشكل حاد وآنخفاض قيمته، وأدى هذا إلى آنهيار نظام (بريتون وودز)، الأمر الذي دفع العديد من الدول إلى تعويم عملاتها بهدف حمايتها من المضاربة، وأدى تزايد الضغوط والأزمات النقدية وآنعكاسها على الدولار الأمريكي طوال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، إلى تعديل آتفاقية صندوق النقد الدولي، بعدما ساد العالم ومنذ عام ١٩٧٨ نظام تعويم أسعار الصرف[٢].

يعد الدولار من أبرز مشكلات الإقتصاد الأمريكي، لأنه يعمل في آتجاهين الأول: كعملة وطنية فهو أداة للتمويل بالعجز في الإقتصاد الأمريكي، والآخر: كعملة آحتياط دولية وهو السبب في تناقص الإستحقاقات الحقيقية للمودعين في المصارف الأمريكية بسبب تذبذب قيمته بين مدة وأخرى[٣].

---

١. وهو مؤتمر النقد الدولي الذي انعقد عام 1944 في غابات بريتون في نيوهامبشر بالولايات المتحدة الأمريكية، وقد حضر المؤتمر ممثلون لأربع وأربعين دولة، وقد وضعوا الخطط من أجل استقرار النظام العالمي المالي وتشجيع إنماء التجارة بعد الحرب العالمية الثانية، وإزالة العقبات على المدى الطويل بشأن الإقراض والتجارة الدولية والمدفوعات، وأنتج عن المؤتمر إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وقد عمل الصندوق على تشجيع الاستقرار المالي الدولي وذلك من خلال توفير المساعدات قصيرة الأجل لمساعدة الأعضاء الذين يواجهون عجزا في ميزان المدفوعات، وقد أعطى البنك قروضا دولية ذات الأجل الطويلة خاصة للدول ذات النمو المتدني.

٢. وسن احسان عبد المنعم العزاوي، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٤.

٣. شكري ابراهيم المنوفي، الأدوات المالية الرئيسية وخصائصها، مجلة المستقبل العربي، العدد (١٧) تشرين الثاني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٥٧.

فالدولار الأمريكي في هذا السلوك يتقاطع مع الدور الأساس الواجب أن تقوم به العملة الإحتياطية، وهو الدور الذي يتضمن من الناحية الوظيفية تحقيق مجموعة من الوظائف النقدية التي يمكن أن تسهم في تحديد شكل العلاقات النقدية الدولية، ومن الناحية الفنية فإن الدولة صاحبة العملة الإحتياطية القائدة، لابد أن تلتزم بضوابط معينة تعمل من خلالها على تحقيق حاله التوازن بين المتطلبات الوطنية والمتطلبات الدولية لتحقيق الإستقرار النقدي الدولي، وإن آنعدام التوازن يؤدي إلى توليد أزمات مالية آقتصادية تنعكس آثارها على دول العالم كافة[١].

إن آرتفاع معدلات النمو في مناطق عديدة من العالم سيؤثر بدرجة أو بأخرى في مركز الدولار، وتقود إلى آستمرار آنخفاض الوزن النسبي للإقتصاد الأمريكي في الإقتصاد العالمي، علماً أن العلاقة بين آنخفاض الوزن النسبي لآقتصاد الدولة ودور عملتها عالمياً لايسير بآتجاه خطي[٢].

إن ما شهده الدولار مؤخراً من ارتفاع كبير في سعره تجاه العملات الأخرى بفعل آتجاهين يستند الأول على التوقع بقرب رفع سعر الفائدة الرئيس الذي ما يزال بحدود الصفر إلى (٠,٢٥%)، أما الآخر فيستند على التوقعات، تعافي الإقتصاد الأمريكي الذي ما تزال نسبة نموه بحدود (٢,٥%)، غير أن هذين الإتجاهين يبدوان في غير محلهما حالياً، بعد إعلان البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي في شهر مارس/ آذار ٢٠١٥ إنه ليس في عجلة من أمره لرفع سعر الفائدة، لأن مؤشرات النمو لا تشير إلى مزيد من التعافي، كما لا تنبئ بآرتفاع معدلات التضخم[٣].

---

[١]. اسوار براساد، الدولار يهيمن بالديون، مجلة التمويل والتنمية، المجلد (٥١)، العدد (١)، صندوق النقد الولي، واشنطن، ٢٠١٤، ص٣٦.

[٢]. ماجد بن عبد الله المنيف، آثار عملة اليورو على أسواق النقد العالمية، المجلة الاقتصادية، العدد (١) السنة الأولى، مركز النشر الاقتصادي، السعودية، ١٩٩٨، ص٤٣.

[٣]. دويتشه فيليه، متى يفقد الدولار هيمنته على النظام النقدي الدولي؟، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (http://www.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/65854).

ومن المؤكد هنا أن عملية إغراق العالم بالدولار الأمريكي لم تكن خارج حسابات أمريكا، أو أنها لم تنتبه له، بل هي آلية تم آستخدامها لإجبار الآخرين مهما كانت نواياهم ومصادر قوتهم من قبول الدولار، مثلما هو الحال الآن، فلا يعد منطقياً للصين القبول بآنهيار الإقتصاد الأمريكي وهي القابضة على أكبر آحتياطي دولاري خارج الولايات المتحدة الذي يقدر بـ(٢) تريليون دولار، ناهيك عن أنها الدولة الأولى في التعامل مع سندات الحكومة المركزية الأمريكية[١].

يستولي الدولار على (٦٢,٢%) من آحتياطيات النقد الأجنبي في العالم و (٨٠%) من مبادلات سعر الصرف الأجنبي، فضلاً عن أن أكثر من (٥٠%) من صادرات العالم تدفع فيها بالدولار بما فيها البترول، إذ تسعر دول منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) كافة نفطها بالدولار الأمريكي، فيصل حجم التداول بالدولار حول العالم نحو (٣) تريليون دولار، وبهذا ينعكس أي تذبذب وآضطرابات في سعر الدولار على أسعار هذه السلع والخدمات، كذلك يؤثر في تقويم العملات الأخرى مقابله[٢].

إن آستمرار الهيمنة العالمية للدولار لم تعد أمراً مسلماً به منذ آندلاع الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، على وفق رأي الكثير من المحللين، ويعكس هذا الأمر تراجع قوة الإقتصاد الأمريكي وآستمرار أزماته البنيوية وآخرها المنحدر المالي.

لان ارتفاع حجم الدين الأمريكي إلى أكثر من ١٧ تريليون دولار عام ٢٠١٤، أي ما يزيد على الناتج المحلي الاجمالي الأمريكي، رغم ذلك يستمر البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي بطباعة مئات المليارات من الدولارات والتي وصلت إلى (٢٠٠٠%) في عام ٢٠١٤، ليضخها في السوق بحجة محاربة الانكماش وإنعاش الاقتصاد[٣].

إن هذا الوضع المقلق يدفع الكثير من الدول وفي مقدمتها دول بريكس وهي (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا) إلى تقليص آحتياطاتها من العملة الأمريكية بشكل تدريجي، إذ دعت روسيا مجموعة العشرين إلى البحث عن عملة آحتياط أخرى غير الدولار بعد

---

[١]. عبد علي كاظم المعموري، انهيار الإمبراطورية الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٥.

[٢]. جواد البكري، ما قبل الكارثة...، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٣٣-١٣٤.

[٣]. دويتشه فيليه، متى يفقد الدولار هيمنته على النظام النقدي الدولي؟، مصدر سبق ذكره.

فرض العقوبات عليها في خضم الأزمة الأوكرانية، وتخفيض آعتمادها على الدولار عن طريق آتفاقات دفع ثنائية بالعملات الوطنية مع الصين والهند وإيران وغيرها من الدول[١]، كذلك دعا محافظ البنك المركزي الصيني إلى إعادة إصلاح النظام النقدي الدولي، عن طريق إدخال عملة احتياط دولية جديدة بدلاً من الدولار، وآقترح أن يتم إصلاح النظام النقدي الدولي الحالي من خلال إعطاء أهمية أكبر لدور صندوق النقدي الدولي والتوسع في آستخدام وحدات حقوق السحب الخاصة (العملة الرسمية التي يصدرها صندوق النقد الدولي) لكي تحل محل الدولار الأمريكي كعملة آحتياط دولية[٢].

إن العجز الكبير والإنفاق الحكومي غير المنظم، والإستهلاك المسرف دلائل على أن الدولار يعتمد على السمعة أكثر من الواقع، وطالما تواجه الولايات المتحدة عجزاً على الصعيد المالي، وفي ميزانها التجاري، فسيبقى الدولار مصدر قلق على الرغم من آرتفاعه تجاه العملات الأخرى[٣].

ويشجع بعض الخبراء الولايات المتحدة على خفض قيمة الدولار، وذلك لزيادة الصادرات الأمريكية، وتقليل عجز الميزان التجاري، مما يؤدي إلى تقليل المديونية الخارجية المتصاعدة، فإن آنخفاض الدولار يجب أن يكون جزءاً أساسياً من عملية تصحيح الحساب الجاري، لأن الإنخفاض في الدولار يتسبب في عدد من التطورات الكلية في الإقتصاد لأمريكي، مثل آرتفاع معدلات أسعار الفائدة، وإبطاء نمو الطلب الداخلي، وتعديل آدخار القطاع الخاص إلى جانب تحولات في الطلب الكلي في أمريكا التي تؤثر في الإقتصاد العالمي[٤].

وفي المقابل تصبح الصادرات الأمريكية ارخص للمشترين الأجانب، الأمر الذي يدفع بزيادة معدلات التضخم، ويعزز آنخفاض الصادرات من تراجع الإنتاج الأميركي، أما آرتفاع كلفة

---

١. اسوار براساد، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧.

٢. محمد إبراهيم السقا، الضغوط تتزايد على الدولار كعملة احتياط عالمية، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (http://www.aleqt.com/2009/07/11/article_250745.html).

٣. دايف كانساس، نهاية وول ستريت معلومات عن أضخم أزمة مالية في التاريخ وسبل تخطيها، ترجمة: جوان صغير فغاني، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠١٠، ص ص٢٥- ٢٦.

٤. جواد البكري، ماقبل الكارثة..، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٣٤-١٣٥.

الواردات فتخفض معدلات التضخم، في حين سيزيد آرتفاع الصادرات من الإنتاج الأمريكي، إن تطبيق سياسة آنخفاض الدولار هي جزء من آلية الضبط الأساسية التي ستعيد توازن النمو وتقلل من العجز التجاري في أمريكا، كذلك تساعد على التحكم في الفوائض الأجنبية والتأثير في الإقتصاد العالمي وزيادة معدلات نموه.

٤-٢-٣: أثرها في آنخفاض جذب الاستثمارات

يعد الإستثمار المكون الثاني الرئيس للإنفاق القومي، وهو يمارس دوراً مزدوجاً في الإقتصاد الكلي، ففي المقام الأول غالباً ما يؤدي الإستثمار بوصفة مكوناً كبيراً وسريع التأثير على الإنفاق إلى حدوث تغيرات في الطلب الكلي، كما يوثر أيضاً في دورة النشاط التجاري أو الدورات الإقتصادية[١].

إن الولايات المتحدة من أكثر الدول الجاذبة للإستثمارات الأجنبية، ذلك لطبيعة الإقتصاد الأمريكي القائم على مجموعة من الشركات وزيادة الأموال بالدرجة الأساس، ومن ثم آستنفاذ القيمة على صعيد العالم بدلاً من كونه آقتصاد إنتاج حقيقي، فسعت الولايات المتحدة إلى تفعيل الاستثمارات وجذبها لعدة مسائل منها[٢].

أ. زيادة الدخل القومي.

ب. توليد فرص عمل.

ت. دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ث. زيادة الإنتاج ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

فبعد الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ وزعزعت الثقة بالاقتصاد الأمريكي، آستعاد الاستثمار الأجنبي عافيته بعد حزمة من الجرعات لإنعاشه سواء في الاقتصاد الأمريكي أم في الإقتصاديات المتقدمة، مما أدى إلى آرتفاع الإستثمار الأجنبي المباشر الوافدة على نطاق العالم بنسبة (٨%) في عام ٢٠١١، وإن كان مازال أدني نسبة مقارنة بـ(٣٧%) من مستوى الذروة

---

[١]. ساموبلسون و نوردهاوس، علم الاقتصاد ، مكتبة لبنان ناشرون ، ط١، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٤٨٥.

[٢]. محمود مغاوري، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في دعم الاقتصادات المتقدمة، دار الكتب المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٣١.

الذي كان قد بلغة في عام ٢٠٠٧ ليصل إلى (٣١٠) مليار دولار[١]، وأخذ بعد ذلك بالتراجع ليصل إلى (١٦٦) مليار دولار في عام ٢٠١٢، بعد آنخفاض نسبته (٢٨%)، عن العام الذي سبقه في ٢٠١١[٢].

أما في بداية أزمة المنحدر المالي في عام ٢٠١٢ أصبحت توقعات المستهلكين وقطاع الأعمال في الاقتصاديات المتقدمة تشاؤمية على نحو كبير مما أثار مخاوف رجال الأعمال حول الوضع المستقبلي للإنفاق العام مما جعلهم يترددون في الارتباط بأية نفقات رأسمالية ومشروعات جديدة.

فالشركات الأمريكية التي لديها آحتياطيات مالية كبيرة، أهملت خطط التوسع الاستثماري بسبب عدم الوضوح حول آتجاهات الإنفاق المالي الأمريكي، كما أن عدم رغبة الشركات بالانفاق تؤثر بصورة واضحة في آتجاهات النمو، وهذا الإتجاه لايتوقف فقط عند الولايات المتحدة، وإنما هناك مخاوف عالمية من هذه الأزمة من حيث تأثيراتها في دفع الاقتصاد نحو الكساد، ومن ثم التأثير في النمو العالمي الذي يمارس فيه الإقتصاد الأمريكي دور المفتاح[٣].

والجدول (١٣) يوضح انخفاض معدلات الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى (G7).

---

[١]. تقرير الاستثمار العالمي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاونكتاد، الأمم المتحدة نيويورك–جنيف، ٢٠١١، ص ١٠.

[٢]. باراك اوباما: نص خطاب الرئيس "باراك اوباما" في قمة الاستثمار العالمي، موقع وزارة الخارجية الاميركية واشنطن ، تشرين الأول ٢٠١٣، ص ص ١-٢.

[٣]. محمد ابراهيم السقا، اثأر سيناريوهات المنحدر المالي الأمريكي، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع، (http://www.argaam.com/article/articledetail/301122/).

الجدول(13)

إجمالي الاستثمارات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة (G7)

للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٢)%

الدولة	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الولايات المتحدة	١٩,٠	١٩,٨	٢٠,٣	٢٠,٦	٢٠,٨	١٩,١	١٨,٤
المملكة المتحدة	١٦,٨	١٧,٠	١٨,١	١٧,٩	١٧,٥	١٧,٢	١٦,٨
المانيا	٢١,١	٢١,١	٢١,٦	٢١,٥	٢١,٨	١٩,٥	١٧,٣
اليابان	٢٨,٩	٢٨,١	٢٦,٢	٢٤,٧	٢٥,٢	٢٤,٨	٢٣,٠
فرنسا	١٧,٧	١٧,٥	١٩,٢	١٩,٢	٢٠,٥	٢٠,٠	١٩,٠
ايطاليا	١٩,١	١٩,٤	١٩,٦	٢٠,٠	٢٠,٨	٢٠,٦	٢١,١
كندا	١٨,٢	٢٠,٧	٢٠,٤	٢٠,٣	٢٠,٢	١٩,٢	١٩,٣

Source: world economic outlook 2014, Recovery Strengthens, Remains Uneven, International Monetary Fund, 2014, p126.

وفي السعي للحفاظ وزيادة الإستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، جاءت التشريعات الأمريكية، التي كان آخرها إعلان الرئيس الأمريكي (اوباما) في تشرين الأول ٢٠١٣، في آفتتاح (قمة الإستثمار) إن سفراء بلاده في جميع أنحاء العالم سيتولون منذ اليوم مهمة جذب الإستثمار الأجنبي إلى الولايات المتحدة كجزء من طبيعة وظيفتهم، وأوضح على المسؤولين الحكوميين في مستوياتهم جميعها سيكونو أيضاً مسؤولين عن جلب الإستثمارات الأجنبية إلى الولايات المتحدة كجزء من سياسته الجديدة بخصوص الإستثمار الأجنبي المباشر، فضلاً عن تحميلهم هذه المهمة الإقتصادية الموسعة في الخارج والتأكيد من أنهم سيحصلون على الدعم الذي يحتاجونه هنا في الداخل، مبيناً إلى أن المسؤولين على أعلى

المستويات كما إننا سنبذل المزيد من الجهود في مسألة الإستثمار في أمريكا، وهي خطوات ايجابية لاستيعاب الشركات بعد تذليل العقبات أمامها[١].

وعلى الرغم من إجراءات جذب الإستثمارات بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد) في ٢٩/ يناير ٢٠١٥، بتقريرها حول (تحديد آتجاهات الإستثمار العالمي في عام ٢٠١٤ والتوقعات لعام ٢٠١٥)، مبين بان الصين تخطت الولايات المتحدة كأكبر جاذب للإستثمارات المباشرة الوافدة في العالم، وان النمو في الاستثمار كان على قطاع الخدمات على حساب القطاع الصناعي، ليصل إلى (١٢٨) مليار دولار في عام ٢٠١٤، أما الولايات المتحدة في المركز الثالث فتصل إلى (٨٦) مليار دولار، وفي المركز الثاني هونغ كونغ بقيمة (١١١) مليار دولار[٢].

أما على مستوى العالم آنخفض حجم الإستثمارات الأجنبية عام ٢٠١٤ بنسبة (٨%) إلى (١,٢٦) تريليون دولار، ويرجع ذلك إلى ضعف في الاقتصاد العالمي بشكل عام، وأثر أزمة المنحدر المالي على الإقتصاد الأمريكي بشكل خاص، وأيضاً الأزمات السياسية التي يعيشها الشرق الأوسط وأزمة أوكرانيا مما حد من تحركات المستثمرين[٣].

ووفق هذا التصنيف بات الأمر واضحاً أن المتضرر بالدرجة الأساس في سوق الإستثمار الأجنبي الأمريكي هي القوى الغربية الرأسمالية، لأن الإختلالات النقدية والمالية التي أخذ الإقتصاد الأمريكي يعاني منها أخذت تولد سلبيات أدت إلى حدوث صراع مع رأس المال الأمريكي، فالمواجهة باتت واضحة بين أطراف الرأسماليات المركزية المالية جميعاً من جهة، والرأسمالية الأمريكية من جهة أخرى، ضمن السوق الواحدة لإعادة توزيع الفائض للإقتصاد العالمي.

---

[١]. باراك اوباما: نص خطاب الرئيس "باراك اوباما"، مصدر سبق ذكره.

[٢]. تقرير الاستثمار العالمي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاونكتاد، الأمم المتحدة نيويورك–جنيف، ٢٠١٤، ص ٣.

[٣]. المصدر السابق نفسه، ص ٤.

ان الميزة الاقتصادية للولايات المتحدة الاميركية باعتبارها اكبر شريك عالمي، فالصين على سبيل المثال لا تستطيع ان تستغني عن اميركا سيما وان العجز التجاري ما بينها وبين اميركا لصالحها يشكل(٨٠%)، فأميركا تعد اكبر شريك تجاري للصين، كما ان اكبر احتياطي للدولار خارج الولايات المتحدة الاميركية موجود في الصين بحوالي(٢٠٠) مليار دولار[١]، وهو ما يؤكد عدم رغبة الصين ولا اي شريك تجاري بتقويض نفوذ اميركا وقدرتها الاقتصادية بسبب الاعتمادية المتبادلة، وان اي خلل سينعكس سلباً على الصين اولاً قبل الولايات المتحدة الاميركية، وها هي نظرية استنزاف الفوائض[٢] الى بلد المركز ومن الاطراف وان كانت من الدول الصاعدة مالية ونقدية.

---

[١]. ايمي شو، عصر الامبراطورية، كيف تتربع القوى المطلقة على عرش العالم واسباب سقوطها، ترجمه: منذر محمود صالح محمد، مكتبة العبيكان، السعودية، ٢٠١١، ص ص ٣٦٤-٣٦٥.

[٢]. ان نظرية استنزاف الفوائض او نزح الفوائض هي اهم سمات العقد الاخير من القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين عصر العولمة، ويظهر بوضوح في ظل الاقتصاد العالمي الجديد الذى أدى لظهور استقطاب ثنائي قائم على تقسيم ما بين دول (مركز) ودول (أطراف) بل استقطاب قائم على الأسس الاجتماعية داخل الدول نفسها سواء كانت متقدمة أو متخلفة ما بين الأغنياء أو النخبة والفقراء، اذ كانت في السابق السيطرة او الهيمنة الاقتصادية تقليدية مباشرة اذ تحكم القوى الاستعمارية سيطرتها على البلدان الفقيرة او النامية تحرص على عزل هذه البلدان بإبقائها في دائرة الجهل والتخلف والعوز واستخدامها كمواطئ نفوذ للهيمنة، بيد ان عصر العولمة الذي تتربعه الولايات المتحدة الاميركية والدول الرأسمالية قد عززت الاتجاه الى الدمج لا عن العزل، تحت مبدأ اقتصاد السوق، بمعنى إشراك هذه البلدان في بنية الاقتصاد العالمي، وتوحيد نسق الاستهلاك وإذابة الحواجز بين عالم الشمال والجنوب، لان الاقتصاد الحديث القائم على التفريع والتخصيص ليس مطلوبا من جميع بلدان العالم ان تصبح بلدانا صناعية او منتجة، يكفيها مثلا ان تكون بلدان خدمات او سياحة، فنظرية التبعية او المركز والاطراف تعمل بنفس المنهج لكن بدينامية جديدة، سيما وان مركز السياسة النقدية والمالية والعالمية والتجارة الإلكترونية في الولايات المتحدة الاميركية، فما زالت هذه الدول النامية وحتى الناشئة والصاعدة منها هي بلدان لتصريف الفائض من الانتاج مقابل دولارات تطبع بسنتات قليلة دون ان يقابلها اي شيء ١، وبالمقابل ان هذه بلدان الاطراف لا تستطيع ان تتخلى عن المركز المتمثلة بأميركا والدول الاوربية بعدها الدول الصناعية المتقدمة التي تستهلك المواد الاولية من الطاقة مع بقاء دول الاطراف في محيط (الدول المنتجة للمواد الاولية) (المستهلكة للمواد الصناعية والتكنولوجية والالكترونية وحتى الغذائية منها). للمزيد انظر: عبد علي المعموري، تاريخ الافكار الاقتصادية، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٣.

٤-٢-٤: اثر تزايد الدين العام على الناتج المحلي الإجمالي

يعد الإقتصاد الأمريكي من أكثر الإقتصاديات تنوعاً وتقدماً من الناحية التكنولوجية في العالم، ويعود جزء منه إلى آزدهار الأسواق الحرة والأعمال الخاصة فيه، إذ أصبح أكثر اقتصاد عالمياً يستحق لقب آقتصاد السوق، لأن الولايات المتحدة تعد من أكثر الدول الليبرالية في العالم[١].

ونجد أن أغلب الأنشطة الاقتصادية تجري إدارتها عبر شركات خاصة على العكس مما هو موجود في أوروبا، التي غالباً ما تكون إدارتها عن طريق شركات حكومية على الرغم من بروز آتجاهات ملموسة لنقل ملكية الشركات العامة إلى خاصة[٢].

ومع ذلك يمكن القول أن المقياس المعياري للإنتاج الكلي في بلد ما، هو الناتج المحلي الاجمالي (GDP)، فيشكل التمويل، والتامين، والعقارات، والتأجير والرعاية الصحية، والمساعدات الاجتماعية والمهنية، والأعمال التجارية، والخدمات التعليمية أكثر من (٤٠%) من الناتج المحلي الإجمالي، أما التجارة والإستثمارات الداخلية والخارجية فتشكل (١٢%)، وإن الخدمات المرتبطة بالحكومة تشكل (١٣%) من الناتج المحلي الإجمالي، وبالنسبة إلى النقل والتخزين والمعلوماتية فتشكل (١٠%) من الناتج المحلي الإجمالي، أما بالنسبة إلى الصناعات التحويلية فتشكل (١,٥%) من الناتج المحلي الإجمالي[٣].

فتبرز أهمية الناتج المحلي الإجمالي في أن الدولة تستطيع الإقتراض كما تشاء، فيما لو كان هذا الناتج مرتفعاً، ولكن على الدولة أن تدرك بأن عليها عدم الإفراط في الإقتراض، وإلا فإن النتائج ستكون وخيمة، والولايات المتحدة في بداية السبعينيات كانت تقترض بدون وجود مشاكل

---

[١]. عبد علي المعموري، الطوفان القادم، مصدر سبق ذكره، ص ٩٨.

[٢]. المصدر السابق نفسه، ص ص ٩٨- ٩٩.

[٣]. سالم محمد سالم، الديون السيادية دارسة لحالة الدين العام الأمريكي في ظل المطالبة برفع سقفه، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع(http://marsadpress.net/?p=16211).

تذكر نتيجة لآنخفاض حجم تلك القروض عن إجمالي إنتاجها المحلي، لكن المشاكل أخذت تظهر في مرحلة الثمانينيات عندما بدأت تقترض أموالاً ترتفع عن الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من أن الناتج المحلي الإجمالي قد تضاعف خلال عقد الثمانينيات لكن الديون الحكومية تضاعفت أيضاً ولكن للعديد من المرات[١].

وتشير الإحصاءات إلى أن نسبة الديون الحكومية الأمريكية المتراكمة كانت تشكل (٥٤,٢%) من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي في عام ١٩٩٠، وآرتفعت لتشكل (63.9%) في عام ١٩٩٦، فيما تشكل عام ٢٠٠٨ ما نسبته إلى (67.7%)، وتزايد في عام ٢٠١٠ ليصل إلى (91.4%)، الجدول(١٤) يوضح أن إجمالي الدين العام الأمريكي بلغ في عام 2012 (16051) مليار دولار، ويشكل ما نسبته (٩٨,٨%) من الناتج المحلي الإجمالي، وتعدى الدين العام الأمريكي في عام ٢٠١٤ الناتج المحلي الإجمالي، إذ وصل إلى أعلى مستوياته، فبلغ (17794) مليار دولار، ما نسبة (103.2%) من الناتج المحلي الاجمالي.

[١]. بول مايسون، انهيار الاقتصاد العالمي: نهاية عصر الجشع، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط٢، ٢٠١٢، ص ٢٤٨.

الجدول (١٤)

إجمالي الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي%

السنة	إجمالي الدين (مليار دولار)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي%
1990	3206.3	5979.6	٥٣.٦
1991	3598.2	6174	58.٣
1992	4001.8	6539.3	٦١.2
1993	4351	6878.7	٦٣,٣
1994	4643.3	7308.7	٦٣.5
1995	4920.6	7664	64.٢
1996	5181.5	8100.2	٦٣.9
1997	5369.2	8608.5	٦٢.3
1998	5478.2	9089.1	٦٠.2
1999	5605.5	9665.7	٥٧.9
2000	5628.7	10289.7	٥٤.٦
2001	5769.9	10625.3	54.٢
2002	6198.4	10980.2	٥٦,٤
2003	6760	11512	٥٨.7
2004	7354.7	12277	٥٩.٩
2005	7905.3	13095	٦٠.3
2006	8451.4	13858	٦٠.٩
2007	8950.8	14480	٦١.٨
2008	9986.1	14720	67.٨
2009	11876	14418	82.4
2010	13529	14958	٩٠.4
2011	14764	15534	٩٥
2012	16051	16245	٩٨.٨
2013	16719	16798	٩٩.٥

2014	17794	17244	103.2

Source: OF THE U.S. GOVERNMENT, BUDGET FISCAL YEAR 2016,OFFICE OF MANAGEMENT AND BUDGET, (http://www.gpo.gov/fdsys/pkg/BUDGET-2016-BUD/pdf/BUDGET-2016-BUD.pdf).

ويمكن التوصل إلى أن الأنموذج الرأسمالي الذي صاغ موجة الرخاء الاقتصادي منذ عام ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٨ قد يعاني، لأن قدرته على إنتاج أو بيع السلع والخدمات قد تجاوزت بمراحل بعيدة قدرة المستهلكين على الإقتراض والإنفاق، وهو بذلك عاجز عن تحقيق النمو، وتوفر فرص العمل، وتحقيق مستويات معقولة من الدخل لمواطنيه[١]، ناهيك عن زيادة الإنفاق العام بشكل واضح بعد عام ٢٠٠١، بسبب الحروب، وآندلاع الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، وما تم من خطط ضخمة للتسيير والإنقاذ محاولة لمعالجتها، مما أدى إلى رفع سقف ديونها مرات عدة لكي تتمكن من آقتراض المزيد لآستيفاء آحتياجات الإنفاق لآقتصاد ضخم مثل الولايات المتحدة وخدمة الدين نفسه.

ان رفع سقف الدين الامريكي، يعني استمرار الولايات المتحدة بالاقتراض واغراق العالم بالسندات الى مستويات قياسية جديدة، وتبدو الولايات المتحدة وفي المدى القصير والمتوسط مجبرة على مواصلة الاقتراض، ليس فقط لتمويل العجز، وانما لتسديد الديون من ذلك الكم الهائل من السندات، وبذلك يتزايد عبء عوائد السندات، وهذا يعني ان العالم امام خيارين احدهما، بانهم لايستطيعون هجر الدولار والسندات الامريكية لان ذلك يعني انهيار مالديهم من (١٧ تريليون دولار)، مما يؤدي الى انهيار مالي عالمي لم يسبق له مثيل.

اما الثاني اذا طرحت الولايات المتحدة سندات جديدة لتغطية التزاماتها تجاه ديونها المتراكمة وتمويل عجزها، ولم تجد اقبالا على شرائها، فسيؤدي ذلك الى انهيار الاقتصاد الامريكي في غضون ساعات، مما يؤدي ذلك الى توقف عجلة الاقتصاد في جميع انحاء العالم، من المصانع

[١]. محمد حسين الصافي، انهيار الرأسمالية الفوضى القادمة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٨٢.

والمؤسسات المالية وتوقف حركة التجارة العالمية، وانتاج النفط وصولا الى انهيار معظم العملات العالمية[1].

٤-٣: رؤية مستقبلية

يتضمن هذا المبحث قياس العلاقات الإرتباطية والتأثيرية بين المتغيرات المستقلة المتمثلة بـ{الإنفاق العام، والضرائب، والدين العام} والمتغير المعتمد المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي، عن طريق اختبار الانحدار المتسلسل (Stepwise Regression) لتحديد المتغيرات الأكثر تأثيرا بين المتغيرات المستقلة السابقة ذكرها، واستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) للتنبؤ بقيمة كل من {الإنفاق العام، والضرائب، والدين العام} والمتغير المعتمد المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي السابق ذكرها.

٤-٣-١: آختبار الفرضيات الخاصة بالعلاقة الإرتباطية بين المتغيرات المستقلة المتمثلة بـ{الإنفاق العام، والضرائب، والدين العام} و الناتج المحلي الإجمالي

لمعرفة العلاقة الإرتباطية الجزئية الصافية بين المتغيرات المستقلة المتمثلة بـ{الإنفاق العام، والضرائب، والدين العام الأمريكي} والمتغير المعتمد المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي، وإبعاد تأثير المتغيرات المستقلة الأخرى الغير داخلة في النموذج، تم آستخدام معامل الإرتباط البسيط (لبيرسون)، فإذا كانت قيمة معامل الإرتباط تساوي واحداً دل ذلك على وجود آرتباط تام بين المتغيرين، أما إذا كانت قيمته محصورة بين (٠،٧٥ و ١،٠٠) دل ذلك على وجود ارتباط قوي بين المتغيرين، أما إذا كانت قيمة معامل الارتباط محصورة بين (٠،٥٠ و أقل من ٠،٧٥) دل

[1]. William Pentland, The Future of U.S. Debt in Three Terrifying Line Charts, (http://www.forbes.com/sites/williampentland/2011/07/24/the-future-of-u-s-debt-in-three-terrifying-line-charts/).

على وجود آرتباط متوسط بين المتغيرين، في حين لو كانت قيمته محصورة بين (الصفر وأقل من ٠،٥) دل على وجود آرتباط ضعيف بين المتغيرين، أما إذا كانت قيمة معامل الإرتباط البسيط صفراً دل ذلك على عدم وجود آرتباط بين المتغيرين، وتدل إشاره معامل الإرتباط الموجبة على العلاقة الطردية بين المتغيرين، والسالبة مؤشر على العلاقة العكسية بين

	الإنفاق العام	**الضرائب**	**الدين العام**	**الناتج المحلي الإجمالي**

المتغيرين، في حين تشير علامة (**) في نتائج البرنامج الإحصائي على وجود علاقة معنوية بين المتغيرين عند مستوى معنوية (٠,٠١) و (٠,٠٥)، أما إذا كانت العلامة (*) فتعني وجود علاقة معنوية بين المتغيرين عند مستوى معنوية (٠,٠٥) فقط[١]، وكانت النتائج كما في الجدول (١٥) الآتي:

جدول (١٥)

مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد

[١]. نذير عباس ابراهيم الشمري، دجلة ابراهيم مهدي العزاوي، الاقتصاد القياسي وتطبيقاته، الجزيرة للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١١، ص ص ١١٤- ١١٥.

الإنفاق العام	١	0.89**	**٥0.9	0.98**
الضرائب	0.89**	١	0.85**	0.96**
الدين العام الأمريكي	**٥0.9	0.85**	١	0.92**
الناتج المحلي الإجمالي	0.98**	0.96**	0.92**	١

***تعني العلاقة معنوية بين المتغيرين عند مستوى ٠,٠٥**

****تعني العلاقة معنوية بين المتغيرين عند مستوى ٠,٠١**

نلحظ من خلال الجدول (١٥) أن قيمة معامل الإرتباط البسيط (لبيرسون) بين الإنفاق العام والضرائب بلغت (** ٠,٨٩) وهي معنوية عند مستوى (٠,٠١) وهذا يعني وجود علاقة آرتباط قويه طرديه بين المتغيرين لاسيما ان إشارة معامل الإرتباط موجبة، في حين بلغت قيمة معامل الإرتباط البسيط (لبيرسون) بين الإنفاق العام والدين العام الأمريكي (**٥0.9) وهي معنوية عند مستوى (٠,٠٥)، وهذا يعني وجود علاقة آرتباط قوي طردي بين المتغيرين، في حين بلغت قيمة معامل الإرتباط البسيط (لبيرسون) بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي (** ٠,٩٨)، وهي معنوية قوية طردية بين المتغيرين، عندما الخطأ المسموح به يساوي (٠,٠١)، كما سجلت قيمة معامل الإرتباط البسيط (لبيرسون) بين الضرائب والدين العام (** ٠,٨٥) وهي معنوية عند مستوى (٠,٠١)، وهذا يعني وجود علاقة آرتباط قويه طرديه بين المتغيرين، في حين بلغت قيمة معامل الإرتباط البسيط (لبيرسون) بين الضرائب والناتج المحلي الإجمالي (** ٠,٩٦) وهي معنوية قوية طردية بين المتغيرين، عندما الخطأ المسموح به يساوي(٠,٠١)، بينما سجلت قيمة معامل الإرتباط البسيط (لبيرسون) بين الدين العام والناتج المحلي الإجمالي (** ٠,٩٢) وهي معنوية عند مستوى (٠,٠١) وهذا يعني وجود علاقة ارتباط قوي طردي بين المتغيرين.

٤-٣-٢: آختبار الفرضيات الخاصة بتأثير المتغيرات المستقلة المتمثلة بـ{الإنفاق العام، والضرائب، والدين العام } في الناتج المحلي الإجمالي

لآختبار تأثير المتغيرات المستقلة المتمثلة بـ{الإنفاق العام، والضرائب، والدين العام} في المتغير المعتمد المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي، تم آستخدام أنموذج الإنحدار الخطي البسيط، لمعرفة تأثير كل متغير مستقل في المتغير المعتمد، وأنموذج الإنحدار الخطي المتعدد لمعرفة تأثير المتغيرات المستقلة بـ{الإنفاق العام، والضرائب، والدين العام} مجتمعة على الناتج المحلي الإجمالي، وآختبار(F) لمعرفة معنوية تأثير هذه (المتغيرات المستقلة) في المتغير المعتمد، فإذا كانت قيمة (F) المحتسبة أكبر من قيمة (F) الجدولية دل ذلك على وجود تأثير ذو دلالة معنوية للمتغير المستقل على المتغير المعتمد، والعكس صحيح، كذلك تم آحتساب قيمة معامل التحديد (R^2)التي تبين نسبة تأثير المتغير المستقل في المتغير المعتمد (الناتج المحلي الإجمالي)[١]، وكانت النتائج كما في الجدول (١٦) الآتي:

الجدول (١٦)

نتائج اختبار F بين {الإنفاق العام، الضرائب، الدين العام} والناتج المحلي الإجمالي

المتغيرات المستقلة	الرمز	المتغير المعتمد	GDP	قيمة معامل التحديد R^2 %	قيمة F المحتسبة	التفسير

[١]. محمد عبد السميع عناني، التحليل القياسي والإحصائي للعلاقات الاقتصادية: مدخل حديث باستخدام spss، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٩، ص ٣٥٢.

الإنفاق العام	T_E	الناتج المحلي الإجمالي	GDP	٩٦	٥٢٩,٤	يوجد تأثير معنوي للمتغير المستقل في المتغير المعتمد
الضرائب	T_X	الناتج المحلي الإجمالي	GDP	٩٢	٢٥٩,٧	يوجد تأثير معنوي للمتغير المستقل في المتغير المعتمد
الدين العام	D_T	الناتج المحلي الإجمالي	GDP	٨٥	١٣٠,٨	يوجد تأثير معنوي للمتغير المستقل في المتغير المعتمد
الإنفاق العام	T_E	الناتج المحلي الإجمالي	GDP	٩٩	١٢٣٥,٠	يوجد تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد
الضرائب	T_X					
الدين العام	D_T					

قيمة F الجدولية عند مستوى معنوية ٠،٠٥ ودرجة حرية (٢٣، ١) = ٤,٢٨

قيمة F الجدولية عند مستوى معنوية ٠،٠٥ ودرجة حرية (٢١، ٣) = ٣,٠٧

أولاً:- آختبار الفرضية القائلة {هناك تأثير ذو دلالة معنوية للإنفاق العام في الناتج المحلي الاجمالي }، إذ نلحظ من خلال الجدول (١٦) أن قيمة F المحتسبة بلغت (٥٢٩,٤) وهي معنوية عند مستوى معنوية (٠،٠٥) لاسيما أنها أكبر من قيمة F الجدولية البالغة (٤,٢٨) وهو ما يؤكد وجود تأثير ذو دلالة معنوية للإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي، وبذلك تقبل الفرضية أعلاه، في حين سجلت قيمة معامل التحديد (٩٦%) لتمثل بذلك نسبة تأثير المتغير المستقل الإنفاق العام في المتغير المعتمد في الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً:- آختبار الفرضية القائلة {هناك تأثير ذو دلالة معنوية للضرائب في الناتج المحلي الإجمالي}، إذ نلحظ من خلال الجدول (١٦) أن قيمة F المحتسبة بلغت (٢٥٩,٧) وهي معنوية عند مستوى معنوية (٠،٠٥) لاسيما أنها أكبر من قيمة F الجدولية البالغة (٤,٢٨) وهو ما

يؤكد وجود تأثير ذو دلالة معنوية للضرائب في الناتج المحلي الإجمالي، وبذلك تقبل الفرضية أعلاه، في حين سجلت قيمة معامل التحديد (٩٢%) لتمثل بذلك نسبة تأثير المتغير المستقل الضرائب في المتغير المعتمد الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثاً:- آختبار الفرضية القائلة {هناك تأثير ذو دلالة معنوية للدين العام في الناتج المحلي الإجمالي}، إذ نلحظ من خلال الجدول (١٦) أن قيمة F المحتسبة بلغت (١٣٠,٨) وهي معنوية عند مستوى (٠،٠٥) لاسيما أنها أكبر من قيمة F الجدولية البالغة (٤,٢٨) وهو ما يؤكد وجود تأثير ذو دلالة معنوية للدين العام في الناتج المحلي الإجمالي، وبذلك تقبل الفرضية أعلاه، في حين سجلت قيمة معامل التحديد (٨٥%) لتمثل بذلك نسبة تأثير المتغير المستقل الدين العام في المتغير المعتمد الناتج المحلي الإجمالي .

رابعاً: آختبار الفرضية القائلة {هناك تأثير ذو دلالة معنوية للمتغيرات المستقلة التي تضم(الإنفاق العام، والضرائب، والدين العام) مجتمعة في المتغير المعتمد المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي}، من خلال الجدول (١٦) نلحظ أن قيمة F المحتسبة سجلت (١٢٣٥,٠) وهي معنوية عند مستوى معنوية (٠،٠٥) لاسيما أنها أكبر من قيمة F الجدولية البالغة (٣,٠٧) وهو ما يؤكد وجود تأثير ذو دلالة معنوية لمتغيرات (الإنفاق العام، والضرائب، والدين العام) مجتمعة في الناتج المحلي الإجمالي، وبذلك تقبل الفرضية أعلاه، في حين سجلت قيمة معامل التحديد (٩٩%) لتمثل بذلك نسبة تأثير هذه المتغيرات المستقلة المتمثلة بـ{الإنفاق العام، والضرائب، والدين العام} مجتمعة في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول (١٧)

الأنموذج التنبؤي للناتج المحلي الإجمالي الأمريكي في حال عرفت قيمة المتغير المستقل

المتغيرات المستقلة	الرمز	المتغير المعتمد	الرمز	الأنموذج التنبؤي

$\hat{GDP} = 1502.5 + 2.758 * TE$	GDP	الناتج المحلي الإجمالي	T_E	الإنفاق العام
$\hat{GDP} = -487.696 + 6.212 * TX$	GDP	الناتج المحلي الإجمالي	T_X	الضرائب
$\hat{GDP} = 5131.312 + 0.758 * DT$	GDP	الناتج المحلي الإجمالي	D_T	الدين العام
$\hat{GDP} = -67.183 + 2.709 *TX - 0.047 *DT + 1.859 *TE$	GDP	الناتج المحلي الإجمالي	T_X	الضرائب
			D_T	الناتج المحلي الإجمالي
			T_E	الإنفاق العام

وعلى وفق معطيات الجدول السابق يمكن توضيح الآتي:

- يتضح من الجدول (١٧) أن الأنموذج التنبؤي لقيم الناتج المحلي الإجمالي في حال كانت قيمة الإنفاق العام معلومة وهي ($GDP = 1502.5 + 2.758 * T_E$) فعند تعويض قيمة الإنفاق العام في الأنموذج سنحصل على القيمة التقديرية للناتج المحلي الإجمالي.
- يتضح من الجدول (١٧) أن الأنموذج التنبؤي لقيم الناتج المحلي الإجمالي في حال كانت قيمة الضرائب معلومة وهي ($GDP = -487.696 + 6.212 * T_X$) فعند تعويض قيمة الضرائب في الأنموذج سنحصل على القيمة التقديرية للناتج المحلي الإجمالي.
- يتضح من الجدول (١٧) أن الأنموذج التنبؤي لقيم الناتج المحلي الإجمالي في حال كانت قيمة الدين العام معلومة وهي($GDP = 5131.312 + 0.758 * D_T$) فعند تعويض قيمة الدين العام في الأنموذج سنحصل على القيمة التقديرية للناتج المحلي الإجمالي.
- يتضح من الجدول (١٧) أن الأنموذج التنبؤي لقيم الناتج المحلي الإجمالي في حال كانت قيم كل من {الإنفاق العام والضرائب والدين العام} جميعها معلومة وهي

($GDP = -67.183 + 2.709 *TX - 0.047 *DT + 1.859 *TE$) فعند تعويض قيم كل من {الإنفاق العام والضرائب والدين العام} في الأنموذج سنحصل على القيمة التقديرية للناتج المحلي الإجمالي، والشكل (١٠) التالي يوضح طبيعة النموذج التقديري.

الشكل (١٠)

القيمة التقديرية للناتج المحلي الإجمالي

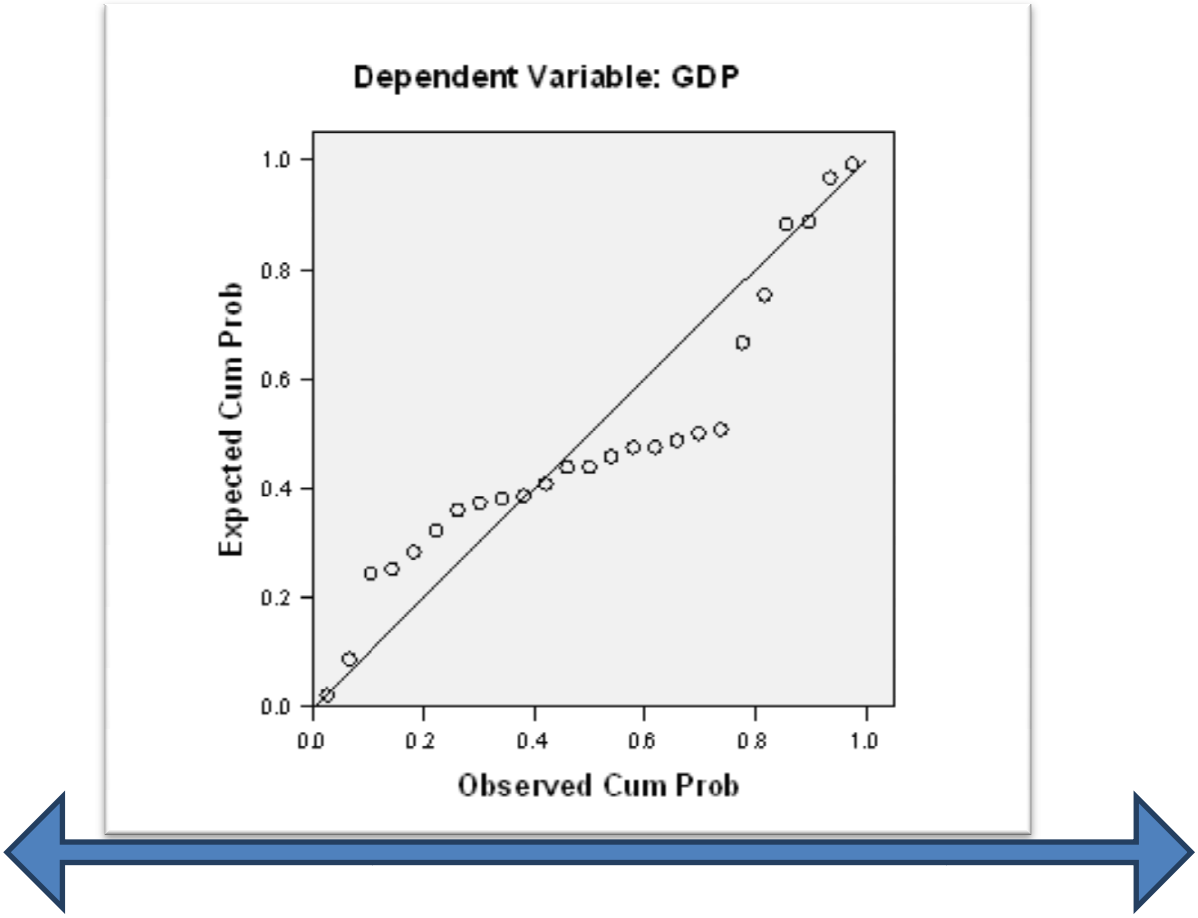

٤-٣-٣: آختبار الانحدار المتسلسل (Stepwise Regression)

لتحديد المتغيرات الأكثر تأثيرا في الناتج المحلي الإجمالي من بين المتغيرات المستقلة المتمثلة بـ{الإنفاق العام، والضرائب، والدين العام} نستخدم آختبار الانحدار المتسلسل (Stepwise Regression) الذي يستخدم لمعرفة المتغيرات المستقلة الأكثر تأثيراً على

الظاهرة المدروسة (الناتج المحلي الإجمالي) وتحديدها بغية الوصول إلى أفضل أنموذج آنحدار خطي يمثل الظاهرة المدروسة خير تمثيل، لذا أجرينا آختبار (Stepwise) لمعرفة أي المتغيرات الثلاثة أكثر تأثيراً على الناتج المحلي الإجمالي[١]، فحصلنا على النتائج كما في الجدول (١٨) الآتي:

جدول (١٨)

نتائج اختبار الانحدار الخطي المتسلسل Stepwise Regression

المتغيرات المستقلة الأكثر تأثيرا على وفق الترتيب	المتغير المعتمد	قيمة معامل التحديد R^2%	قيمة F المحتسبة	التفسير
الإنفاق العام	**الناتج المحلي الإجمالي**	**٩٥,٨**	**١٨٣٢,٢**	**يوجد تأثير معنوي للأنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي**

قيمة F الجدولية عند مستوى معنوية ٠،٠٥ ودرجة حرية (١، ٢٤) = ٤,٢٨

نلحظ من الجدول (١٨) إلى أن المتغير الأكثر تأثيراً في الناتج المحلي الإجمالي هو الإنفاق العام إذ بلغت قيمة معامل التحديد له (٩٥,٨%)، ليصبح الأنموذج الذي يمثل الظاهرة المدروسة الناتج المحلي الإجمالي، ويضم متغير الإنفاق العام على وفق اختبار (Stepwise Regression)، هذا وسجلت قيمة F المحتسبة للأنموذج النهائي (٥٢٩,٣٦) وهي معنوية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) لاسيما أنها أكبر من قيمة F الجدولية البالغة (٤,٢٨) وهو ما يؤكد وجود تأثير ذو دلالة معنوية للإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي، وبذلك يكون أفضل أنموذج للتنبؤ لقيمة الناتج المحلي الإجمالي وهو:

$$GDP = 1502.5 + 2.758 * T_E$$

[١]. نذير عباس ابراهيم الشمري، دجلة ابراهيم مهدي العزاوي، مصدر سبق ذكره، ص ص ١١١- ١١٢.

٤-٣-٤: استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) للتنبؤ

بغية التنبؤ بقيم الإنفاق العام والضرائب والدين العام والناتج المحلي الإجمالي، إلى الزمن كمتغير مستقل سيما أن السلسلة الزمنية هي مجموعة من قيم المشاهدة لظاهرة معينة في مدة زمنية محدده وغالباً ما تكون متتالية، إذ تحتوي السلسلة الزمنية على متغيرين أحدهما متغير مستقل وهو الزمن (t) وآخر هو المتغير المعتمد الذي يمثل قيم الظاهرة المدروسة المراد التنبؤ بقيمها مستقبلاً[١]، إذ تم استخدام البيانات المنشورة للمدة من ١٩٩٠ الى ٢٠١٤ لتحديد نموذج التنبؤ لكل من الإنفاق العام، والضرائب، والدين العام والناتج المحلي الاجمالي، وكانت النتائج كما في الجدول (١٩) الآتي:

جدول (١٩)

نتائج آختبار F لآختبار السلاسل الزمنية

[١]. اموري هادي، طرق قياس الاقتصادي، جامعة بغداد، ط١، ١٩٨٨، ص ص ٢٨٤- ٢٩٤.

المتغيرات المستقلة	الرمز	المتغير المعتمد	الرمز	قيمة معامل التحديد R^2 %	قيمة F المحتسبة	التفسير
الزمن	t	الإنفاق العام	T_E	٩٥,٩	٥٣٧,١٤	يوجد تأثير معنوي للزمن في الإنفاق العام
الزمن	t	الضرائب	T_X	٩٠,٠	٢٠٦,١٦	يوجد تأثير معنوي للزمن في الضرائب
الزمن	t	الدين العام	D_T	٨٦,١	١٤٢,٠٠	يوجد تأثير معنوي للزمن في الناتج المحلي الإجمالي
الزمن	t	الناتج المحلي الإجمالي	GDP	٩٩,٣	٣١٢٧,٧	يوجد تأثير معنوي للزمن في الدين العام

قيمة F الجدولية عند مستوى معنوية ٠،٠٥ ودرجة حرية (٢٣، ١) = ٤,٢٨

أولاً: آختبار الفرضية القائلة { هناك تأثير ذو دلالة معنوية للزمن في الإنفاق العام في الولايات المتحدة الأمريكية} ، نلحظ من الجدول (١٩) أن قيمة F المحتسبة بلغت (٥٣٧,١٤) وهي معنوية عند مستوى معنوية (٠،٠٥) لاسيما أنها أكبر من قيمة F الجدولية البالغة (٤,٢٨) وهو

ما يؤكد وجود تأثير ذو دلالة معنوية للزمن على الإنفاق العام، وبذلك تقبل الفرضية السابقة، في حين سجلت قيمة معامل التحديد (٩٥,٩%) ما يؤكد كفاية الأنموذج الخطي في أدناه للتنبؤ بقيم الإنفاق العام في المستقبل:

$$T_E = 3592 + 188.41 * t$$

ثانياً: آختبار الفرضية القائلة {هناك تأثير ذو دلالة معنوية للزمن على الضرائب في الولايات المتحدة الأمريكية}، نلحظ من الجدول (١٩) أن قيمة F المحتسبة بلغت (٢٠٦,١٦) وهي معنوية عند مستوى معنوية (٠،٠٥) لاسيما أنها أكبر من قيمة F الجدولية البالغة (٤,٢٨) وهو ما يؤكد وجود تأثير ذو دلالة معنوية للزمن على الضرائب، وبذلك تقبل الفرضية السابقة، في حين سجلت قيمة معامل التحديد (٩٠,٠%) ما يؤكد كفاية الأنموذج الخطي في أدناه للتنبؤ بقيم الضرائب في المستقبل:

$$T_X = 1995.15 + 88.17 * t$$

ثالثاً: آختبار الفرضية القائلة {هناك تأثير ذو دلالة معنوية للزمن في الدين العام في الولايات المتحدة الأمريكية}، نلحظ من الجدول (١٩) أن قيمة F المحتسبة بلغت (٣١٢٧,٧) وهي معنوية عند مستوى معنوية (٠،٠٥) لاسيما أنها أكبر من قيمة F الجدولية البالغة (٤,٢٨) وهو ما يؤكد وجود تأثير ذو دلالة معنوية للزمن على الدين العام الأمريكي، وبذلك تقبل الفرضية السابقة، في حين سجلت قيمة معامل التحديد (٩٩,٣%) ما يؤكد كفاية الأنموذج الخطي في أدناه للتنبؤ بقيم الدين العام الأمريكي في المستقبل:

$$GDP = 11351.28 + 521.44 * t$$

رابعاً: آختبار الفرضية القائلة {هناك تأثير ذو دلالة معنوية للزمن في الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة}، نلحظ من الجدول (١٩) أن قيمة F المحتسبة بلغت (١٤٢,٠٠) وهي معنوية عند مستوى معنوية (٠،٠٥) لاسيما أنها أكبر من قيمة F الجدولية البالغة (٤,٢٨) وهو ما يؤكد وجود تأثير ذو دلالة معنوية للزمن على الناتج المحلي الإجمالي، وبذلك تقبل الفرضية السابقة، في حين سجلت قيمة معامل التحديد (٩٥,٩%) ما يؤكد كفاية الأنموذج الخطي في أدناه للتنبؤ بقيم الناتج المحلي الإجمالي في المستقبل:

$$D_T = 9363.78 + 693.321 * t$$

نلحظ من الجدول (٢٠) في أدناه القيم المتوقعة للناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام والضرائب والدين العام في الولايات المتحدة خلال المدة ما بين ٢٠١٥ و٢٠٣٠ على وفق أنماذجات تحليل السلاسل الزمنية، وكانت النتائج كما يألي:

جدول (٢٠)

القيم المتوقعة لمتغيرات الدراسة للمدة من ٢٠١٥-٢٠٣٠

السنوات	t	الضريبة الكلية (T_X) (مليار دولار)	إجمالي الدين (مليار دولار) (D_T)	إجمالي الإنفاق (مليار دولار) (T_E)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار) (GDP)
٢٠١٣	١١	2775.10	16719.43	5380.00	16797.50
٢٠١٤	١٢	3021.49	17794.44	5460.00	17244.00
2015	13	3141.36	18376.95	6041.33	18130
2016	14	3229.53	19070.27	6229.74	18651.44
2017	15	3317.7	19763.6	6418.15	19172.88
2018	16	3405.87	20456.92	6606.56	19694.32
2019	17	3494.04	21150.24	6794.97	20215.76
2020	18	3582.21	21843.56	6983.38	20737.2
2021	19	3670.38	22536.88	7171.79	21258.64
2022	20	3758.55	23230.2	7360.2	21780.08
2023	21	3846.72	23923.52	7548.61	22301.52
2024	22	3934.89	24616.84	7737.02	22822.96
2025	23	4023.06	25310.16	7925.43	23344.4
2026	24	4111.23	26003.48	8113.84	23865.84
2027	25	4199.4	26696.81	8302.25	24387.28
2028	26	4287.57	27390.13	8490.66	24908.72
2029	27	4375.74	28083.45	8679.07	25430.16
2030	28	4463.91	28776.77	8867.48	25951.6

تم التنبؤ بهذه القيم على آفتراض أن نمط { الإنفاق العام، والضرائب، والدين العام} في الناتج المحلي الإجمالي، يستمر بنفس النمط والاتجاه للمدة من ١٩٩٠- ٢٠١٤.

٤-٣-٥: تحليل الأنموذج القياسي

- تؤكد النتائج التنبؤية أن متغيرات المنحدر المالي (الضرائب، والإنفاق العام، والدين العام) ستظل مؤثرة بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي الأميركي للأعوام (٢٠١٥-٢٠٣٠) ففي حين أن الضرائب تتناسب طردياً مع الناتج المحلي الإجمالي، فأن كل من متغيري الإنفاق الحكومي والدين العام يتناسبان عكسياً مع الناتج المحلي الإجمالي، وعلى هذا الأساس نجد أن معدل الزيادة في الضرائب بلغ (٢٩,٦%) بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٣٠، في حين بلغ معدل الزيادة في إجمالي الدين العام لنفس السنتين(٣٦,١%)، أما معدل الزيادة في الإنفاق الحكومي بلغت (٣١,٨%)، مقابل معدل زيادة في الناتج المحلي الإجمالي لنفس السنتين بمقدار (٣٠,١%)، ومن هنا فإن معدلات الزيادة في الضرائب التي تؤثر ايجابياً على الناتج المحلي الإجمالي حصلت على اقل معدل زيادة، فيما كان الدين العام والإنفاق الحكومي اللذان يؤثران سلباً على الناتج المحلي الإجمالي قد حصلا على آعلى معدلات زيادة.
- من البيانات التنبؤية لمتغيري الناتج المحلي الإجمالي، والدين العام، نجد أن الفرق بينهما كان (٢٤٦,٩٥) مليار دولار في عام ٢٠١٥، وتطور هذا الرقم، بحسب البيانات التنبؤية، إلى (٢٨٢٤,٨٨) مليار دولار في عام ٢٠٣٠، أي بمعدل زيادة تفوق (١٠٠٠%) لصالح الدين العام، وهذا ما يعمق من مشكلة العجز الأميركي في المدى الطويل.
- أما الفرق بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي ففي عام ٢٠١٥ يبلغ(١٢٠٨٨,٦٧) لصالح الناتج المحلي الإجمالي، في حين يكون ذلك الفرق، على وفق البيانات التنبؤية، لعام ٢٠٣٠ ما مقداره (١٧٠٤٨,١٢) مليار دولار وبمعدل زيادة تبلغ (٤١%) لصالح الناتج المحلي الإجمالي.
- أما الضرائب فالفرق بينها وبين الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٥ مقداره (١٤٩٨٨,٦٤) مليار دولار، وفي عام ٢٠٣٠ يكون الفرق بين المتغيرين المذكورين (٢١٤٨٧,٦٩) مليار دولار وبمعدل زيادة تبلغ (٤٣,٤%) لصالح الناتج المحلي الإجمالي.
- نستنتج مما ورد أعلاه أن المتغير الذي يمتلك تأثيراً أكبر على الناتج المحلي الإجمالي، هو الدين العام، علماً أن تأثيره سلبياً على الناتج المحلي الإجمالي وبمعدل زيادة تفوق (١٠٠٠%)، أما المتغير الوحيد الذي يؤثر ايجابياً على الناتج المحلي الإجمالي، وهو الضرائب، فبلغ معدل الزيادة فيه (٤٣,٤%) فقط.

وبما أن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) هو أكثر المؤشرات شمولاً للنشاط الاقتصادي الإجمالي، فهو يشمل جميع قطاعات الاقتصاد، ويعد مقياساً كاملاً للنشاط الاقتصادي، فإن عن طريق النتائج أعلاه نرى أن الاقتصاد الأميركي سيظل محكوماً بمتغيرات المنحدر المالي (الضرائب، والإنفاق العام، والدين العام)، وأن هذه المتغيرات ستظل مؤثرة في الاقتصاد الأميركي، ومن ثم في ممكنات القوة، التي تحدد المكانة العالمية للولايات المتحدة الأميركية.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

آعتمدت الدراسة على مجموعة من المقاييس والأساليب الإحصائية في عملية تحليل الفرضيات ومعالجتها واختبارها وصولاً إلى أهداف الدراسة، إذ استخدمنا في الدراسة المقاييس والأساليب الإحصائية في أدناه، من خلال تطبيق برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) .

١. معامل الإرتباط البسيط (Pearson) يستخدم لقياس درجة العلاقة بين متغيرات الدراسة.
٢. معامل التحديد R^2 (COEFFICIENT OF DETERMINATION) يستخدم لمعرفة نسبة تأثير المتغير المستقل في المتغير المعتمد.
٣. الإنحدار الخطي البسيط (LINEAR REGRESSION SIMPLE) يستخدم لتقدير العلاقة الخطية بين متغيرين أحدها مستقل والآخر معتمد.
٤. الإنحدار الخطي المتعدد(MULTIPLE LINEAR REGRESSION) يستخدم لتقدير العلاقة الخطية بين عدة متغيرات أحدها متغير معتمد والباقي متغيرات مستقلة.
٥. آختبار F (F-TEST) يستخدم لمعرفة معنوية العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد، فإذا كانت F المحتسبة أكبر من الجدولية دل ذلك على وجود تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد.
٦. آختبار الإنحدار المتسلسل (STEP WISE REGRESSION) يستخدم لتحديد المتغيرات المستقلة الأكثر تأثيراً في الظاهرة المدروسة.
٧. تحليل السلاسل الزمنية (Analysis Of Time Series) يستخدم للتنبؤ بقيم الظاهرة مستقبلاً عندما يكون المتغير المستقل هو الزمن.